

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2016 - 2017 : دورة أبريل 2017

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

• محضر الجلسة الحادية والتسعين ليوم الأربعاء 5 من رمضان 1438 هـ
(31 ماي 2017م) 2694

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 73.16
للسنة المالية 2017:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية؛
- رد وزير الاقتصاد والمالية.

فهرست

دورة أبريل 2017

صفحة

• محضر الجلسة التسعين ليوم الثلاثاء 4 من رمضان 1438 هـ
(30 ماي 2017م) 2668

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة التسعين**التاريخ:** الثلاثاء 4 رمضان 1438 هـ (30 ماي 2017 م).**الرئاسة:** المستشارة السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشارة السيدة نائلة مية التازي، رئيسة الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

رمضان مبارك كريم.

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيدة الرئيسة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

نحيط المجلس الموقر علما بأنه سيشرع ابتداء من يوم غد الأربعاء 31 ماي 2017 في دراسة مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017 على مستوى الجلسات العامة، وذلك وفق البرنامج التالي:

يوم الأربعاء 31 ماي 2017، ابتداء من الساعة الحادية عشر صباحا، المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية.

يوم الخميس 1 يونيو 2017 ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا، التصويت على مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية.

يوم الخميس 1 يونيو 2017 ابتداء من الساعة الرابعة زوالا، التصويت على مواد الجزء الثاني وتفسير التصويت.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 30 ماي 2017: بلغ 9 أسئلة شفهية؛ 5 أسئلة كتابية؛ 57 جوابا كتابيا.

كما نحيط المجلس علما أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سيتولى الإجابة بالنيابة على السؤال الفريد الموجه للسيد وزير الصحة، نظرا لارتباط هذا الأخير بنشاط ملكي.

كما توصلت الرئاسة من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بطلب يروم تأجيل السؤال الشفوي المتعلق باستراتيجية الحكومة لتطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل، والموجه إلى السيد وزير الشغل والإدماج المهني.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الآتي الأول الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وموضوعه إعادة النظر في المنظومة التعريفية في قطاع العبور المينائي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المحترم،

لا يخفى عليكم أن قطاع الموانئ يعتبر رافعة من الرافعات الأساسية للتنمية التجارية الخارجية، وكذلك يشكل إحدى الأدوات الأساسية الصناعية والتجارية لتنمية تنافسية الاقتصاد الوطني.

وكما تعلمون أنه منذ سنة 1963، توالى مشاريع إصلاح هاذ القطاع وكان آخرها الإصلاح الشامل ديال 2006، والذي كان بكل صدق، كان نموذجا ناجحا وموفقا بكل المقاييس، لأنه أولا تطرق إلى حذف احتكار الذي كان مخولا لمكتب تنمية واستغلال الموانئ، وكذلك أعمل الشفافية في نموذج حكامه المنظومة القطاعية، وذلك بإعمال تقسيم وتجزئ وشطر هذا المكتب إلى قطبين: قطب تجاري تحول إلى شركة اللي هي كما تعلمون (SODEP)، ثم (Marsa Maroc) تعمل في إطار تنافسي.

أما القطب الثاني اللي هو قطب المرفق العمومي، فتحول بالطبع إلى سلطة مينائية اللي كتكلف بالضبط والتقنين والأمن والمراقبة،

كانت عندو بطبيعة الحال إيجابيات، باعتبار أننا نتحدث عن حلقة من الحلقات المهمة في الاقتصاد الوطني وأحد الشرايين الأساسية، ثم كذلك باعتبار أن ما يبحث عنه المغرب الآن هو واحد الموقع تنافسي متميز على مستوى الخريطة الدولية.

السيد المستشار ذكر بمجموعة ديال الأمور اللي تتعلق بتوحيد الفوترة وكذلك مجموعة من الأمور اللي تدارت على مستوى تقليص العملية ديال التدخل، هاذ الإصلاح اللي تدار يبدو أنه أنهى واحد المجموعة ديال المهام اللي كانت مرتبطة به، إنما ما متفققش غير فالقضية ديال الكلفة لأن الكلفة إلى قارناها ب 2007 راه نقصت بواحد 30% تقريبا، ولكن الآن اللي مطلوب في اعتقادي، وهذا مهم جدا، أننا نباشرو عملية أخرى وهاذي غادي يمكن لها تدار من خلال بطبيعة الحال حوار متواصل مع الفاعلين ومع المعنيين مع الإتحاد العام لمقاولات المغرب، وكما في علم السيد المستشار غادي تكون واحد اللجنة مشتركة ما بين الوكالة الوطنية للموانئ وما بين الإتحاد العام ممثل باللجنة ديال اللوجيستيك، أشنوا اللي مطلوب منها؟

اللي مطلوب بالضبط هو واحد العمل اللي خصنا نديره أساسيا هو هاذ السلسلة اللوجيستية المينائية يتم تفكيكها مرة أخرى ونشوفو أشنوهما الإمكانيات ديال ترشيد الكلفة وكذلك حتى التأثير على الزمن، لأنه فعلا احنا من 2007 ربحنا، لأن كنا فوق 13 يوم، دابا احنا تقريبا ما بين 6 و7 ديال الأيام ديال المكوث في الأرصفة المينائية، وهذا بطبيعة الحال غيعطينا إمكانية إن شاء الله أننا ندخلو فواحد المرحلة أخرى اللي غيكون العنوان ديالها هو تقوية التنافسية ديال بلادنا.

بطبيعة الحال لما غتجتمع هاذ اللجنة اللي هي سيده نفسها يمكن بطبيعة الحال واحد العدد ديال الأمور قد تكون واضحة الآن، لكن اللي يمكن نديره ربما أننا قد نكون مضطرين إلى أن نقوم بدراسة إستراتيجية معمقة، خاص ناخذو فيها بعين الاعتبار هاذ القضية ديال (Benchmark) على المستوى الدولي، باش نشوفو فعلا أين نحن من هذا؟ وبطبيعة الحال فذلك الوقت مع التفكيك يمكن لنا نرجعو مجموعة ديال الأمور كما درجت على ذلك الوزارة بعلاقة مع المهنيين.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه الشبكة الطرقية بالعالم القروي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد نبيل الأندلسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيدة الرئيسة.

تحولت إلى الوكالة الوطنية للموانئ، إذن هذا كمنظن بأنه نموذج اللي يمكن يحتدى به واللي مطالبش قطاعات أخرى إلى قارنا بقطاعات أخرى فكيبقى هذا قطاع كيبقى نموذج اللي هو إيجابي جدا.

بالطبع أنه اعطانا إيجابيات كثيرة، أذكر منها على سبيل المثال والحصر أنه وحد المناولة، وحد الفوترة، وكذلك أعمل المنافسة وكان استثمارات مهمة للفاعلين المينائيين لا الجدد ولا مرسى المغرب اللي كانت وازنة كذلك، خصوصا في ما يخص المستغلين ديال الأرصفة خصوصا أرصفة الأكناف.

النظام الجمركي والإدارة العامة للجمارك كذلك قامت هنا بتسهيل العملية ديال الانسياب ديال التدفقات المينائية، وكذلك الوكالة الوطنية للموانئ أنها مولت واحتضنت الشباك الواحد (portnet) اللي سهل بشكل كبير العملية ديال التدفقات المينائية، مع أنه كاين هناك نواقص في التدفقات المينائية، اللي أولا قضية المنافسة خصها تشمل جميع موانئ المملكة والتدفقات أنها كاين مشاكل مثلا في ميناء الدار البيضاء، في ما يخص القلة والاحتياجات اللي عندنا في السكانيات التي تؤرق أرباب النقل العاملين في الميناء.

إذن المفارقة العجيبة هو أنه رغم هذه الإيجابيات فأهم هدف للإصلاح لم يتم تحقيقه اللي هو تقليص كلفة العبور المينائي والتكلفة المينائية بنسبة 20% لما كان عليه الحال في 2006.

وهنا أظن احنا متيقنين بأنه كاينة هناك حلقة يجب التطرق إليها، حلقة اللي هي معتلة غير فاضلة، لأن فيها نوع من المضاربة مشوبة بالتواطؤ ديال التواطؤ ديال الوكلاء البحريين.

السؤال: التقييم ديال الإصلاح المينائي؟ وأن الأوان كذلك لاجتثاث هذا التواطؤ وهاذ المضاربة وإعادة النظر في هاذ الحلقة ديال الوكلاء البحريين ووضعهم للقانون؟
شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السادة المستشارين.

رمضان مبارك كريم.

شكرا للسيد المستشار المحترم، لأنه في الحقيقة تكلم على المعالم ديال الإصلاح اللي كانت سابقا، واللي انطلق انطلاقا منذ 2007 واللي

رمضان كريم جميعا.

السيد الوزير المحترم،

تعرف الشبكة الطرقية بالعالم القروي نقصا حادا رغم ما بذل من مجهودات في السنوات الأخيرة.

لذا، نسائلكم عن ما قمتم به، وما تنوون القيام به لاستدراك الخصائص والنقص.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال هاذ الموضوع ديال الطرق القروية سيبقى موضوعا مطروحا دائما داخل البرلمان باعتبار أنه من الأمور التي تشغل السادة المنتخبين، وكذلك بالنظر للخصائص التي كائين، لأن احنا نتكلمو على واحد الخصائص التي بطبيعة الحال تراكم على مر السنين.

غير اللي يمكن نقولو بعجالة أنه تدار في واحد المجموعة ديال البرامج، كان البرنامج الأول ديال الطرق القروية اللي انتهى واللي مكن من بناء وإعداد حوالي 1100 كيلومتر من الطرق ما بين 1995 و2005 بواحد الكلفة ديال 6 دالمليار ديال الدرهم، ثم كان البرنامج الثاني الذي يبلغ طوله تقريبا واحد 15500 كيلومتر وكانت الكلفة ديال 15 مليار ونصف ديال الدرهم.

وبطبيعة الحال هذا كان مقدر أننا نوصلو لواحد النسبة ديال الولوج ديال 80%، واحنا الآن حوالي 79%، وبالموازاة مع هاذ الشيء كان انطلق برنامج آخر ديال التأهيل الترابي اللي كان تيسهدف بالخصوص المناطق النائية وتشمل حوالي 2320 كيلومتر من الطرق، 68 منشأة بالكلفة ديال 2.5 مليار ديال الدرهم.

الآن اللي احنا على أعتاب أو على أبواب إطلاق مشروع آخر اللي هو تقليص الفوارق المجالية اللي غيهم إنجاز 22000 كيلومتر بتكلفة إجمالية تبلغ 28 مليار ديال الدرهم واللي غادي تهم 3.4 مليون نسمة، وكذلك إنجاز برنامج تأهيل طرق القرب اللي غتشرف عليه الوزارة مباشرة، اللي فيه 8000 كيلومتر و180 منشأة فنية بكلفة ديال 8 دالمليار ديال الدرهم.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الوزير.

في الحقيقة، السيد الوزير، إثارتنا لهذا الموضوع كأحد المشاكل التي يعانها العالم القروي، طبعا ليس المشكل الوحيد، ولكن أحد المشاكل، بحيث أنه نجد أن معاناة ساكنة العالم القروي تتجلى في الطرق، تتجلى في المستشفيات، تتجلى في البنى التحتية، وهاذ المشاكل عموما هي مشاكل اجتماعية لعموم المناطق ديال المغرب، نجدها في جبال الأطلس، نجدها في تخوم الصحراء، نجدها في جبال الريف مشاكل المغرب العميق.

وهنا التساؤل كيفية تعامل الدولة مع هاته المشاكل، مع هاته المطالب، والآن على امتداد التراب الوطني نجد احتجاجات كتخرج في الشوارع من أجل المطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

تعامل الدولة، السيد الوزير، ومن خلالكم للحكومة، هو الاستجابة لهاته المطالب، أما المقاربة التي تعتمد في أكثر من منطقة ومن بينها الآن المنطقة ما يقع في إقليم الحسيمة أعتقد ليست هي الجواب.

الجواب الحقيقي هو في التنمية وليس في القانون الجنائي، الجواب يتواجد في الإنصات لهاته المطالبة وتغليب منطق الحكمة ومنطق التبصر، أما مسلسل الاعتقالات فأعتقد أنه يعقد الأمر أكثر، وما يقع من تجاوزات الآن فيما يتعلق بمجموعة من الأسر التي لا تعرف حتى فين كيتواجدوا الأبناء ديالها مع الأسف الشديد في 2017، رغم أننا قطعنا مسافات طويلة في مسار بناء دولة المؤسسات ودولة الحق والقانون لكن هاته التراجعات وهذا الظلم الذي يقع بالنسبة لمجموعة من الأسر التي تستنكر وتستغيث لأنها لا تعرف حتى الأبناء ديالها أين تم اعتقالهم، فأعتقد أن الحكومة والدولة بمؤسساتها عليها أن تتحمل كامل المسؤولية في هاته الخروقات التي تمارس.

المطالب ديال المواطنين عموما في جميع مناطق المغرب ومن بينهم منطقة الريف هي مطالب عادلة ومشروعة، فبالتالي ربما السؤال كان حول طرق العالم القروي ولكن التعقيب في عمومه كان هو الطريق إلى الديمقراطية، والطريق إلى الديمقراطية وتفعيل دولة المؤسسات تستدعي الإنصات بعمق وتحكم لمطالب الشعب المغربي.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

شكرا السيد المستشار.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسادة المستشارين اللي اعطاوننا هاذ الفرصة لتوضيح بعض الأمور. على كل حال الشركة الوطنية للطرق السيارة هي واحد الشركة اللي هي مؤسسة إستراتيجية، تدار واحد العمل لا بأس به على مستوى البنى التحتية لأن نتكلمو تقريبا على 1800 كيلومتر من الطرق السيارة.

اللي خاص يعرفوا السادة المستشارين أنه إلى حدود بضع سنوات خلت كانت عندها إشكالية حقيقية على مستوى التوازنات المالية ديالها، وهذا ما نسعى الآن إلى إعادته إلى وضعه الطبيعي لأن كانت الاستدانة تجاوزت الحدود اللي هي مقبولة.

بطبيعة الحال، كايين هاذ الشق اللي هو شق مالي، لكن كايين شق اللي مرتبط بالمستخدمين، وخلال السنوات القليلة الماضية بذلت الشركة مجهودات كبيرة لتحسين أوضاع إجراء الشركات المتعاقدة، لأن هاذ وشركات ديال المناولة، حيث استفادوا من منح جديدة حسنت بشكل كبير من دخلهم، بحيث يصل متوسط الراتب الشهري الصافي إلى 4000 درهم.

كما استفاد 1046 أجير، أي حوالي 70% منهم، من عقود عمل غير محدودة، هاذي مهمة جدا لأن الشركة ألزمت بطبيعة الحال المتعاقدين معها باش تولى هاذ العقود ديال العمل غير محدودة المدة، ناهيك على منحة الأقدمية والانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتأمين الإجباري على المرض.

الحوار كان قائما، وقف واحد المدة، أنا لما جيت الوزارة أول حاجة حرصت عليها هو أن ينطلق الحوار، الحوار الآن هو برعاية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء ووزارة الداخلية، وأعتقد أن الآن الحمد لله راه كايين اجتماع الآن انطلق في الساعة الثانية عشر، ونأمل أن يفضي إلى أمور في مصلحة المستخدمين والأجراء والأطر. وكذلك في مصلحة الشركة الوطنية للطرق السيارة لأن عندها برنامج ديال التشييد وبرنامج ديال التدبير اللي خاصو ينطلق بطبيعة الحال في إطار واحد السلم اجتماعي.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الاله الحلوطي:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

على كل حال ختمتم مداخلتكم وقتتم الطريق للديمقراطية، الحكومة هي جزء من هذا الطريق للديمقراطية، وأعتقد أن هذا واحد المسار لا رجعة فيه رغم أنه قد تقع بعض التواءات في بعض الحالات، لكن هذا مسار من المسارات التي يسعى المغاربة كلهم، كل من موقعه إلى أن يتم ترسيخها.

ولكن عودة إلى هاذ الشئ ديال الطرق القروية، أنا ابغيت غير نقول للأمانة لأنه على كل حال هذه مرحلة أنا لم أكن فيها مسؤولا على هذا المجال، كايين جهد كبير اللي تدار في بلادنا، وأنا دائما أقول أنه يجب ترصيد ما هو إيجابي، وبطبيعة الحال انتقاد ما هو سلبي، راه عندنا 250 مليار ديال الدرهم ديال الطرق اللي تدارت وتدارت بفعل مرة أخرى—جهد المغاربة رجالا ونساء، وهذا الرصيد خاصنا نحافظو عليه، خاصنا نقويه، وجهد كبير تدار.

ذكرتم الحسيمة، على كل حال أنت السيد المستشار أنت عارف أنني مشيت جوج مرات للحسيمة، امشيت في زيارة مع السادة الوزراء وامشيت قبل ذلك، وكايين جهد معتبر تدار على مستوى الطرق القروية ولا أدل على ذلك راه غير الطريق السريع ما بين الحسيمة وتازة راه تتكلف 4 دالمليار ديال الدرهم، وهو المقصود منها فك العزلة على واحد العدد ديال المناطق، والحمد لله أنه كايين استمرارية في أن تكون هناك كذلك برامج أخرى تستجيب، علما أننا عندما نتحدث عن الحسيمة في مجال الطرق القروية راه الكلفة ديالها تتكون 4 مرات الكلفة ديال الطريق في منطقة أخرى ليست جبلية.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه، الاستجابة لمطالب شغيلة الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

نقد أطر ومستخدمو الشركة الوطنية للطرق السيارة في الأيام الأخيرة مجموعة من الإضرابات والتوقفات عن العمل، مما ينم عن حالة احتقان بهذا القطاع وهذه الشركة. لذا، نساألكم عن ما تم أو سيتم القيام به لحل هذه الإشكاليات.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، لا بد أن ننوه بالمجهودات التي قمتم بها والتي قامت بها الشركة والتي تعتبر من المجهودات الأساسية والمهمة، والتي مكنت بلدنا من أن تصبح عنده شبكة للطرق السيارة محترمة لحد الآن ولو كنا لازلنا نطالب بالطبع بالمزيد.

السيد الوزير،

في الحقيقة هاذ السؤال كنا طرحناه من قبل ما يتم فتح باب ديال الحوار مع الشركة، ولذلك نحن اليوم نسجل أنه من بعد هاذ الاحتجاجات، وهاذ الاحتجاجات مع كامل الأسف التي أضرت بالطرق السيارة، أضرت بالشركة، أضرت كذلك بالمالية ديال الشركة وحتى المواطن.

نقول لك، السيد الوزير، المواطن لما تيلقى (barrière) مهزوزة وكيدوز ولو أنه ما تخلصشاي تيحس بواحد النوع من الامتعاض، اعلاش؟ لأنه هذا واحد الطاقات ديال البلاد ديالو التي تهدر.

ولذلك احنا حرصنا جميعا، السيد الوزير، أننا نتواصلو معكم ونتواصلو مع الإدارة ديال الشركة من أجل فتح باب الحوار، ما يمكنش هاذ القضايا هاذي تحل إلا بالحوار، هاذ الحوار نسجل اليوم، السيد الوزير، بأنه تفتح، ونسجل كذلك بأنه تمت لحد الآن بعض التفاهات حول بعض القضايا اللي هي مطروحة، ونطالب السيد الوزير فقط باش تحرصوا على أن الأمور اللي تم الاتفاق عليها على الأقل تتم المتابعة ديالها والالتزام بها، وفي نفس الوقت نقولو بأنه لازالت هناك بعض الاحتقانات وبعض الاحتجاجات اللي هي كيمكن لنا نتعاطو معها بواحد النوع من المصادقية ونوع من المهنية ونوع من المصلحة العامة للجميع.

هؤلاء العمال، هؤلاء المستخدمين، السيد الوزير، لا يطالبون بالأشياء الكثيرة، يطالبون فقط بالكرامة، يطالبون فقط بأن تكون القوانين المنظمة للعلاقة بينهم وبين الشركة تكون قوانين معقولة ومتوافق عليها في إطار شراكة حقيقية، لأن المشكل اللي وقع، السيد الوزير، هو أن هاذ العلاقات هاذي ولات تدبر من طرف الشركة لوحدها، نحن نطالب بأن تكون هناك شراكة حقيقية في إطار نوع من التوازن ما بين المصلحة العامة للمؤسسة ديال الطرق السيارة وكذلك المصلحة ديال العمال وديال المستخدمين اللي هما كيشغلوا واللي ملي كيمشيو يديرو الإضراب راه ما تيديرو الإضراب حتى كتسد الأبواب ديال الحوار.

بالتالي احنا كناكدو اليوم باش نزيدو نتمسكو بالمنهج ديال الحوار.

وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء:

السيد المستشار،

أنا متفق تماما على المبادئ اللي ذكرتي بها، أنا قلت أول حاجة درناها من بعد الحكومة الجديدة هو الدعوة إلى الحوار من جديد، الآن الحوار قائم والحوار عنده واحد المجموعة من الأمور راك ذكرتي بها.

المسألة الأولى هو أنه هاذ المؤسسة هي ملك للجميع ماشي غير للإدارة ديالها، راه الإدارة ديال المستخدمين ديالها، هناك إشكال يرتبط بالمتعاقدين في إطار المناولة احنا بطبيعة الحال الدولة من خلال الحكومة أعطت كل الضمانات على أنه كايين استقرار في الشغل، يعني الشركات تلزم المتعاقدين بهذا الأمر، ما ابقاش عندنا شي حاجة تسمى غير محدود المدة، وجميع الأمور اللي ما كانتش سابقا والتي تتعلق بالأمور اللي خصها توفر لهاذ الأجراء والمستخدمين كايينة.

بطبيعة الحال الحوار الآن يفترض أنه يتجاوز بعض الإشكاليات التي تتعلق بهاذ القضية ديال المرحلة المقبلة اللي خص الشركة الآن تباشر فيها مجموعة من الأمور ترتبط ببرنامج تديرها وكذلك ترتبط بالتشيد ديال واحد المجموعة ديال المقاطع، والا العنوان الأبرز فهاذ الشئ كامل هو خدمة المرتفق، هاذ المرتفق خصو يلقي واحد الخدمة جيدة، بطبيعة الحال هذا واحد الأمر اللي خصو يستمر فيه الحوار بين الشركة وبين الممثلين النقابيين بمختلف تلاوينهم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هاته الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الآني الأول الموجه للسيد وزير الثقافة والاتصال، وموضوعه البرامج التلفزيونية خلال شهر رمضان الأبرك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة الوزيرة، السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة.

السيد الوزير،

كنظن أن المغاربة اليوم كينتظروا واحد الترفيه، ومع التقدم والتطور التكنولوجي كيتمنناو المغاربة يشوفوا شي برامج من نوع آخر، برامج تأطيرية، ترفيهية، تربوية، وطنية، فماذا أعدت وزارتك لاستقبال هذا الشهر المبارك؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد الاعرج، وزير الثقافة والاتصال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد المستشار،

شكرا على هاذ السؤال اللي عندو راهنيته خصوصا مع بداية رمضان، نتطلع جميعا إلى إعلام عمومي يستجيب لتطلعات الجمهور، وبالتالي نعتقد جميعا على أن هذا السؤال يتعلق أساسا ويتمحور أساسا حول العرض السمعي البصري، يتعلق بالخدمة العمومية أيام رمضان، ونعتقد كذلك جميعا على أن شهر رمضان المبارك هو مناسبة لتجمع الأسر المغربية.

كذلك هذا الشهر يسجل نسبة مشاهدة مرتفعة، وفي هذا الإطار، لا بد أن أشير أن هناك دفتر لتحملات يستجيب للعديد من المواضيع أو تطلعات الجمهور.

هناك أولا، لا بد أن أقول للقنوات العمومية الإستراتيجية، سواء بالنسبة للشركة الوطنية أو لقناة الدوزيم (SOREAD)، وهاذ الإستراتيجية تقوم بالدرجة الأولى على المراهنة القوية على المنتج المحلي من خلال مساطر تنفيذ الإنتاج الوطني، وبالتالي كايين هناك تصور في هاذ الشهر هذا، أن يكون هناك منتج وطني قوي في القنوات العمومية المغربية.

وهذا يأتي انطلاقا من مساطر متعددة:

أولا هناك اللجنة المكلفة بالانتقاء، وبالتالي هاذ اللجنة تحاول أن تساير تطلعات الجمهور ورغبات الجمهور، وهناك بالنسبة لهاذ الشهر هذا، هناك 85% من العرض السمعي البصري يتعلق بالمنتج الوطني، علما أن هذا يتجاوز ما هو في دفتر التحملات 50% بالنسبة للمنتج الوطني.

إذن، احنا وصلنا في هاذ الشهر 85%، وبالتالي نعتقد أن هناك الأفضلية للمنتجات الوطنية تستجيب لإعلام عمومي يستجيب لتطلعات الجمهور، انطلاقا من مسلسلات، انطلاقا من برامج دينية، انطلاقا من مجموعة من الإنتاج الوطني ومن العرض السمعي البصري يحاول أن يستجيب لتطلعات المواطنين، خصوصا في هذا الشهر المبارك.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

كنظن أن حان الوقت لنستغل أجهزتنا السمعية البصرية من إذاعة، من تلفزة، لتأطير الشعب المغربي، لتوعية الشباب الناشئ، راه احنا ماشيين في غلط، البرامج اللي كايينين في التلفزيون لاتخدم المصلحة الوطنية في شيء، بقدر ما أننا وقت الذروة من المغرب للعشا الإشهارة، الإشهارة، الإشهارة، الإشهارة، واش بهاذ الإشهارة غنربيو الدراري ديالنا؟ نشوفو الأطفال، ما يقع الآن في مختلف أرجاء البلاد ناتج عن نقص في الوعي والتوعية والتأطير، إلى ما أطرناش الشباب ديالنا عن طريق التلفزيون والإذاعة واخا الخصوصية منها، أفين ماشي المغرب؟ راه احنا ماشيين للهاوية إلى ما قبطناش وكبحنا الغضب ديال الشباب ديالنا، اشكون غادي يوجههم السيد الوزير؟

أنا اللي جعلني نرفع صوتي وأستسمح هو أنني كنعس بالهول، بالخطر المحقق اللي كيترصده للمغاربة، أفين هي قضيتنا الوطنية؟ أفين هما شي برامج اللي غادي يخليونا نبغيو بلادنا أكثر؟ نحافظو على الممتلكات ديال الشارع ديالنا، نحافظو على النظافة ديال المدن ديالنا، من هنا غنبداو، عندنا فنانة في المستوى ولكن ما عندهممش باك صاحبي اللي غيدوزوا للإذاعة، وراكم أنتما أنا فخور بك، معجب بثقافتك، بتكوينك، بذكائك، راك عارف أشنو كيروج، هل من تغيير؟ ولا غنبقاو نهضرو سوف، سوف، راه فات الحال على سوف، اعطيني راه احنا الآن المغربي الشاب المغربي ولا تيكره بلادو بهاذ الطريقة هاكا، هاذ العدوانية، جا الوقت برامج.. نربيوه على الغيرة الوطنية الحقيقية، ما يبقاش يتبع غير الهوى وماشي غير هاكاك، حتى غيديونا للارواس.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

إيه حتى أنا متفق معك السيد المستشار.

فعلا نريد أن يكون هناك إعلام عمومي فاعل، إعلام يعمل على تأطير المواطنين، يعمل على تأسيس.. يعني يجعل المواطن يتماشى مع العديد من الثوابت ديال المملكة، وبالتالي نعتقد أننا هناك دفتر ديال التحملات ما بين الشركة الوطنية والوزارة وكذلك قناة (2M)، وهذا يعني أنه كل

بدفتر للتحميلات، وبالتالي نحن نراقب هاذ الاحترام لدى احترام القنوات ديال القطب العمومي لدفتر التحميلات.

كذلك يمكن للمواطن كذلك أن يراقب هاذ البرامج وهناك تأطير قانوني لهذا المجال، خصوصا وأنه لدينا الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري التي تراقب مدى تجاوز مثلا في حالات معينة إذا تجاوزت هذه القنوات بعض كانت هناك بعض التجاوزات لمجموعة من المقتضيات القانونية المنظمة للمجال السمعي البصري، وبالتالي هناك مجموعة من المساطر، ولكن لحد الآن نحن نسعى دائما إلى ضرورة أن يكون هناك احترام للدفتر ديال الاعتماد، وأي خلل هناك مؤسسات دستورية هي التي تحل هذا المشكل، ولكن دائما في دفترا التحميلات نقول أنه يجب أن تتماشى البرامج المعروضة على المواطنين لمجموعة من المقتضيات الدستورية فيما يتعلق بالهوية الوطنية، بثوابت المملكة، وبالتالي احترام مجموعة من المؤسسات الدستورية. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيدة الرئيسية.

أنا فعلا، السيد الوزير، ما طرحتموه هو الذي أثارنا وجعلنا نطرح هذا السؤال.

أولا، أن هذه القنوات تمول بمال عمومي، مدعومة بمال عمومي، وبالتالي هذا واجب علينا أننا نسألكم السيد الوزير.

الأمر الثاني هو فعلا أن دستور المملكة واللي امشيتوليه، السيد الوزير، أولا أنه كيجي القيم، وجاء ينص في ثناياه على حماية قيم المغاربة وقيم الأسرة المغربية.

أيضا في القانون 77.03 المتعلق بالهاكا فعلا فيه الحديث في المادة 3 منه على احترام القيم الدينية والحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة، لكن أتساءل معكم، السيد الوزير: ما هو الدور أو الإجراء، نعطيكم مثال واحد اللي وقع في المرحلة السابقة وهو لما كشف رجل يغني في موقع من المواقع العمومية ويحمل هذا إلى الأسر المغربية كشف عن عورته، ما هو الدور الذي قامت به الهاكا؟ بالرغم من أن الحكومة راسلتها في الموضوع، لم تحرك ساكنا، وهنا كنتساءلو هذا كان بالنسبة للقناة الثانية وكنتساءلو هنا: ما هو دور لجنة الأخلاقيات الموجودة داخل هذه المؤسسة؟

وهنا لما كنتكلمو عن القيم، احنا كنتكلمو عن القيم بمفهومها العام، قيم النزاهة، قيم الصدقية في الخبر، أنا نعطيكم غير مثال قبل يومين تم نقل وفبركة صور اللي كانت بمناسبة رياضية في القضية ديال

وقت يمكن لنا نبدلو هاذ دفترا التحميلات لتتماشى مع التوجهات الكبرى للمملكة.

إذن، نحن على يقين بأن الإعلام اللي هو يسمي بالسلطة الرابعة، وبالتالي لا بد أن نسعى جميعا على أن يعمل هذا الإعلام إلى تأطير المواطنين في الاتجاه الصحيح فيما يتعلق بثوابت المملكة، هذا متفقين معك.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه تهديد بعض البرامج التلفزيونية لقيم المغاربة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

شكرا السيدة الرئيسية.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمات،

فعلا باش ما نمشيوش للهرواس ولا لارواس احنا مرة أخرى تنطرحو السؤال ديالنا اللي هو متعلق -كما قلت- بتهديد بعض البرامج التلفزيونية لقيم المغاربة، هذا بالرغم من وجود دفترا التحميلات، لكن لحد الآن المغاربة بعد هاذ الدفتر كانوا ينتظرون أن تتحسن صورة التلفزة المغربية لكن الواقع بقي كما هو عليه. لذا، نسألكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات إن كانت مستعجلة لمعالجة هذا الوضع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال.

فعلا سؤال يشغل بال الرأي العام الوطني كذلك الفاعل السياسي والفاعل في المجال ديال الإعلام، نعتقد جميعا على أن هناك ما نسعى إليه دائما كما قلت هو أن يكون هناك إعلام عمومي يستجيب لتطلعات المواطنين، ويتماشى كذلك مع ثوابت المملكة وفق المقتضيات والمكتسبات الواردة في دستور 2011 خصوصا الباب الثاني المتعلق بالحقوق والحريات، كذلك هناك العديد من مقتضيات واردة في الدستور، يجب أن يتماشى مع هذه القنوات العمومية.

هناك تساؤلات تطرح، لا بد أن أقول أن هاذ المسألة ديال الإعلام هو مؤطر بمجموعة من القوانين، مؤطر بمجموعة من المساطر، مؤطر

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيدة الوزيرة المحترمة.

السادة الوزراء المحترمين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد الوزير المحترم.

تضمن البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان التزاما بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية عبر اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بها والإسراع في تنزيله، كما التزم أيضا باعتماد القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية بصفته مؤسسة دستورية ووطنية مرجعية في مجال السياسات اللغوية والثقافية.

بناء عليه، السيد الوزير المحترم، نسائلكم ما هي آليات تنزيل القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؟

ثانيا، ما هي الأجنحة الزمنية لعرض القانونين التنظيميين على المصادقة التشريعية؟

وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الذي يتعلق أولا بتنزيل المكتسبات الواردة في دستور 2011، خصوصا المكتسب المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وبالتالي إخراج القانون التنظيمي للأمازيغية، وكذلك القانون المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

لا بد أن نذكر على أن هاذ القانونين هما حاليا في اللجنة الثقافية بمجلس النواب، وعندني هناك تواريخ، تاريخ 26 شتنبر 2016 وتمت المصادقة عليهما في مجلس وزاري في 26 شتنبر 2016، تم إيداعهما بمكتب مجلس النواب بإرسالية السيد رئيس الحكومة بتاريخ 30 شتنبر 2016 تحت عدد 4977، وبالتالي هاذ القانونيين راهما في مجلس النواب في إطار لجنة، واحنا كحكومة مستعدين لأن اللجنة هي التي تحدد جدول الأعمال والجدول الزمني لمناقشتها وعرضهما، واحنا مستعدين كوزارة للحضور أمام اللجنة لعرض هذين القانونيين التنظيميين، وبالتالي الاشتغال وفق مقاربة تشاركية مع السيدات والسادة لا النواب

الحسيمة لتصوير ما يقع في الحسيمة بالوقوفات الاحتجاجية السلمية من أجل مطالب اجتماعية على أنها عنف، واللي في الحقيقة كانت صور مفبركة، أية قيم نتحدث عنها اليوم، السيد الوزير، في هاته القنوات التي نمولها من مالنا العام؟

أوليس هذا إهانة لذكاء المغاربة؟ وهم يستمعون نقدم لهم صورا مفبركة، كان من الممكن أننا نقدم صور أخرى، ولكن لما نقدم مثل هذه الصور، في الحقيقة هذا استدعاء لصور في الحقيقة لا تليق بالمقام في سياق إهانة المغاربة.

سؤالنا، السيد الوزير: أشنو غادي تتخذوا من إجراءات لمعالجة هذه الاختلالات؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

أنا ننقول بأنه إلى كان مجموعة من الالتزامات الأخلاقية الملقاة على القطب العمومي، هناك قوانين توطر هذا، لأن احنا دائما خاصنا نفهمو واحد المسألة، هناك استقلالية القرار الإعلامي، وخاص يكون عندنا هذه الاستقلالية، كايين مؤسسات تراقب مدى احترام هذه المؤسسات للعمل ديالها، وبالتالي هناك دفتر تحملات، هناك قوانين توطر المشهد السمعي البصري، وبالتالي كل مؤسسة يجب أن تشتغل وفق ما تم التنصيص عليه في القانون.

هناك الهاكا هي المسؤولية على هذه المراقبة، إذن فيما يتعلق باحترام مجموعة من الالتزامات الأخلاقية ننقول بأن لحد الآن بالنسبة للقنوات العمومية حسب اللي عندني هناك احترام القيم الدينية والكرامة الإنسانية، حرمة الأسرة، الحفاظ على النظام العام، كايين الأخلاق الحميدة، الامتناع-وهادو كذلك مهمين-الامتناع عن بث مشاهد للتدخين أو الكحول أو لعب الرهان، الحظ، اليناصيب، إلى غير ذلك، وبالتالي هناك مجموعة من الضوابط يجب على القنوات العمومية أن تحترمها وفي حالة الإخلال بها هناك مؤسسات دستورية.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه آليات تنزيل القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

الحساني خصوصا بتنسيق مع مجموعة من الجهات في الأقاليم الجنوبية، وكذلك مع جمعيات المجتمع المدني، ولكن اللي أساسي لدينا مركز للدراسات والأبحاث حول الثقافة الحسانية بالعيون ويشغل وفق مقارنة تشاركية اللي غادي تعطي في الأشهر المقبلة مجموعة من النتائج التي يمكن أن نعرضها عليكم مستقبلا. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. وننتقل للسؤال الأول الموجه للسيد وزير إعداد التراب والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وموضوعه ضرورة إعادة هيكلة الأحياء السكنية الناقصة التجهيز والتأهيل الحضري، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

الزملاء والزميلات المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

لا أحد يمكن أن ينكر الجهود التي قامت بها الحكومات المتعاقبة فيما يخص الرفع من مستوى السكن إلا أنه لازال المشهد العام الحضري يتخلله بعض الإكراهات ومن ضمنها تواجد العديد من التجمعات السكنية التي تحتاج إلى هيكلة وإلى تأهيل حضري، وبالتالي إلى تمكينها من التجهيزات الأساسية حتى تتمكن من الاندماج في النسيج الحضري وخصوصا في المدن.

وكما تعلمون أن العديد من التجمعات السكنية التي تسمى بالداوير كانت بعيدة عن المدن ولكن بفضل التطور الحضري والتوسع العمراني شملها كذلك المدار الحضري للمدن مما أصبح من اللازم الإسراع بإدماجها وهيكلتها حتى تتمكن من الاستفادة من الجهود التي تقوم بها البلاد للرفع من مستوى السكن وتحقيق الكرامة للمواطنين.

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نبيل بنعيد الله، وزير الإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا لكم السيدة الرئيسة المحترمة.

وكذلك السيدات والسادة المستشارين في مجلس المستشارين.

إذن، حاليا مجلس النواب عندو هاذ القانونين بجوج، واحنا مستعدين كحكومة ندخلو في المناقشة ديالهم، وتبقى الصلاحية لكم كمؤسسة برلمانية.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أمبارك حمية:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

شكرا السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات التي أكدتم من خلالها على ضرورة العمل على تجويد مشاريع هذه النصوص القانونية قبل عرضها على مسطرة المصادقة.

في نفس السياق، وكما نعلم جميعا، فإن أحكام المادة الخامسة من الدستور نصت كذلك على ضرورة عناية الدولة بمختلف التعابير اللغوية والثقافية المغربية، ومن بين هذه التعابير التعبير الحساني، الذي يشكل عنوان لذاكرة ثقافة وحضارة وحاملة للشعلة في كل مناطق الصحراء المغربية وأداة للتواصل بين مختلف قبائل الصحراء.

وفي هذا الإطار، وتفعيلا للمقتضيات الدستورية المشار إليها نتطلع، السيد الوزير، إلى الإسراع في إحداث مؤسسة ومراكز تعنى بهذا المكون الثقافي الحساني الصحراوي، وتتولى تشجيع البحث العلمي حوله لصيانة هذا الموروث الثقافي الحساني المغربي الأصيل، والذي يعزز قيمة الثقافة الوطنية في إطار مبدأ الوحدة في التنوع.

شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الثقافة والاتصال:

شكرا السيد المستشار.

فيما يتعلق بالتعقيب ديالكم، لا بد أن نذكر على أن لدى وزارة الثقافة والاتصال مركز للدراسات والأبحاث الحسانية بالعيون، وهناك برنامج وطني مهم يتعلق بجرد وصون الموروث الشفاهي الحساني، وهناك مجموعة من الدراسات والوزارة لحد الآن خصصت ميزانية تفوق 5 مليون درهم فيما يتعلق بجرد وصون الموروث الشفاهي

السيد المستشار المحترم.

فعلا الموضوع اللي كتثيرو هو موضوع حيوي وأساسي لأنه مرتبط بالمشهد الحضري اليوم وبما تعيشه عدد من المدن سواء كانت كبيرة متوسطة أو صغيرة، ويمكن أن نقول بدون مبالغة بأن عدد من مدننا شهدت تشويه حقيقي، على مستوى مشهدها العمراني والحضري، وهذا ناتج على الضعف اللي كان من قبل الدولة في استيعاب الهجرة القروية واستيعاب الطلب اللي كان على السكن في بلادنا.

لكن في نفس الوقت يتعين أن نقر بأنه كان هناك وعي بذلك منذ ما يزيد على 10 سنوات ومجهود كبير اللي تبذل كما قتلوا السيد المستشار المحترم في إطار إعادة هيكلة الأحياء وفي إطار إدماج هاته الأحياء في النسيج الحضري وفي النسيج الاجتماعي عموما، لأن لما كندمجهم، كندمجهم كذلك في المجتمع باش يعيشوا بشكل طبيعي ونخرجهم من الإقصاء ومن التهميش ومن الهشاشة ومن العجز اللي تيعرفوها بضح، أولا، مشهد سكني اللي مقبول وكذلك ضح عدد من المرافق العمومية في هذه الفضاءات.

بعد ذلك وفي إطار الحكومة السابقة دخلنا المفهوم ديال سياسة المدينة، اللي الهدف ديالو بالضبط هو أننا ما نبقاوش نعالجو غير السكن بل نعالجو كذلك المشهد في شموليته ونشوفو كيف يمكن أن نحدث توازن بين مختلف الأحياء.

بدأنا كذلك في هذه السياسة لكن العجز هو عجز كبير وقديم، وبالتالي ما قمنا به مكننا من أننا نوقفو التزيف في كثير من الفضاءات ومع ذلك يتعين مواصلة هذا المجهود.

فقط نعطيكم فكرة بسرعة على المجهود اللي تبذل، في الدار البيضاء مثلا عدد هائل من الاتفاقيات يصل إلى 2.73 مليار، الدار البيضاء بوحدها، الدار البيضاء المدينة 82 حي اللي خاضعين اليوم لإعادة الهيكلة باش يعاود يدمجوا في النسيج الحضري وفي النسيج الاجتماعي.

جهة مراكش آسفي 7 ديال الاتفاقيات 863 مليون درهم، جهة فاس مكناس 4 ديال الاتفاقيات إجمالية كتهم عدة أحياء ماشي حي واحد 298 مليون درهم، درعة تافيلالت 3 الاتفاقيات 155 مليون درهم، جهة الشرق 405 ديال الملايين، جهة الرباط سلا 792 مليون، جهة طنجة تطوان إلى غير ذلك 210 الملايين، 4 ديال الاتفاقيات في سوس ماسة 383 مليون و150 مليون في جهة بني ملال خنيفرة.

ونعلم بأن هاذ الشي غير كافي، وهناك مواصلة اليوم لهذه السياسة من أجل الأخذ بجميع هذه الأحياء وتحضيرها ولكن الجواب الحقيقي على هاذ الشي هو أننا ما نبقاوش نكتفيو بالمعالجة وبمعالجة التأخير اللي كاين هو أن تولي عندنا سياسة استباقية اللي تفتح مناطق جديدة للتعمير باش ما نسقطوش في هاذ التجزيئات العشوائية اللي تتعطينا هاذ المشهد هذا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا للسيد الوزير على ما تفضلتم به، ولكن المشكل هو في هاذ الشي اللي قلتو، هو هاذ المجهود الكبير اللي كيدار وهاذ الأرقام اللي تتعطينو الناس في بعض المناطق، أنا نعطيكم على مراكش منطقة ديال النخيل، هاذك الشي اللي عايشين ذوك الناس اللي عايشين تما حيث تيسمعوا هاذ الشي تيبقى فهمم الحال، كيقولك أودي هاذ الشي راه كاين وتيدار في البلاد ومزيان ولكن احنا أشنو حقنا فيه؟ احنا أش وصلنا؟ وهاذ الموضوع كنت ثرت معك، السيد الوزير، في الحكومة السابقة وكان جوابكم إيجابيا جدا، بل كان وعدتم بزيارة إلى المنطقة باش توقفوا على هاذك الشي وتشوفوه.

فأنا تنجدد لكم، السيد الوزير، هاذ الدعوة الله يجازيك بخير، اعلاش؟ لأنه ابغيت تحس كيف حسيت وكيحسوا ذوك الناس، 45 دوار اللي فهمم اللي عندو 40 سنة، 30 سنة وابقاوا هكاك، تيشوفوا المنجزات تيشوفوا هاذ الشي ولكن ما وصلهم والو، هذا هو اعلاش ثرنا هاذ الموضوع من جديد واحنا في البداية ديال الحكومة باش إن شاء الله نتمناو تكون على يديكم وعلى يد هاذ الحكومة هذي الخير لهاذ المنطقة هذي.

شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته. ونواصل مع السؤال الأول الموجه للسيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وموضوعه وضعية الأحياء الجامعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير،

تعاني الأحياء الجامعية من العديد من الإشكالات التي أبرزها الاكتظاظ التي تعرفه مجملها، إضافة إلى غياب المعايير الموضوعية في الولوج إليها مما يزيد من معاناة العديد من الطلبة والطالبات الراغبين في الحصول على إقامة بها.

انتقل كما قلتم تقريبا من 60 ألف في السنة الدراسية 15-16 إلى 62 ألف تقريبا في السنة الدراسية 2016-2017، هذا مهم، ولكن هاذ الانتقاء ديال المستفيدين مقارنة مع هاذ الممنوحين فهو قليل جدا، بحيث أن تقريبا هو 27%، 27% من المستفيدين من المنح هما الذين بإمكانهم الولوج إلى أحد الأحياء، إذن هنا كايين إشكالية كبيرة وهناك خصاص كبير جدا بالخصوص إلى شفنا على أن 47% من الممنوحين هم من العالم القروي، إذ قلنا من العالم القروي، وبالتالي لا يسكنون في المدن، وبالتالي هنا إشكالية لابد لكم، السيد الوزير، أن تقبلوا على الحل ديالها.

كما كنتللك منكم، السيد الوزير، كذلك التفاعل مع الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات في ما يخص الأحياء الجامعية، وغادي نقول لكم بعض.. ونقرا لكم بعض الملاحظات التي بالملاحظات اللي أقر بها المجلس الأعلى للحسابات.

أولا، عدم احترام مقتضيات القانون الداخلي من طرف الأحياء، هذا بعض الملاحظات ما نقولوش كلهم، رفض الطلبات الإيواء المتعلقة بالطلبة الوافدين من مدن بعيدة وقبول طلبات من طلبة وافدين من القرب، وخصوصا احنا اعتمدت الهي الجامعي ديال أكدال الرباط، إيواء أشخاص، وهذا خطر، إيواء أشخاص دون توفرهم على صفة طالب، إذن ما عندوش صفة كيكون في الهي، إيواء بعض الطلبة دون استخلاص واجب الكراء، إلى آخره.

إذن، كايين إشكاليات كبيرة جدا مطروحة في هذا الموضوع، كذلك كايين ظروف الإيواء، ظروف الإيواء فيها إشكاليات في ما يخص النوعية، في ما يخص الأكل، في ما يخص كذلك عدد الطلبة اللي كيكون في الغرف، كايين ستة ولا سبعة ديال الملاحظات، منها: عدم احترام شروط الصحة والسلامة، وهذا خطير، هذه ملاحظات ديال المجلس الأعلى، كذلك وضعية الإطعام كذلك تدعو إلى القلق، عدم احترام معايير الوقاية وسلامة الأماكن، عدم حضور الأطباء البيطريين، عدم وضع الأحياء الجامعية لإجراءات في ما يخص الحكامة، إذن كلهم هاذ الإشكاليات تجعل هاذ الأحياء بالرغم من أن فيها خصاص، اللي دخل للأحياء كايينة إشكالية في ما يخص السكن، في ما يخص الحكامة ديال هاذ الأحياء.

وبالتالي نطالبكم، السيد الوزير، أن تكون هناك حكامه جيدة في هاذ الأحياء رغم قلتها، وأن تعطوا المجال بالخصوص إلى الفقراء من الطلبة والمنحدرين من العالم القروي أن يلجوا هذه الأحياء الجامعية. وشكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، شكرا.

الكلمة للحكومة للرد على التعقيب.

فلا يخفى عليكم، السيد الوزير، الدور الهام المنوط بالأحياء الجامعية في تحسين ظروف التمدرس والتحصيل العلمي والمعرفي، خاصة للطلبة والطالبات المنحدرين من المدن البعيدة.

وفي هذا الإطار، نسائلكم، السيد الوزير، ما هو تصوركم لحل مشاكل الأحياء الجامعية وفي مقدمتها ظاهرة الاكتظاظ؟

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة الرئيسة،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار المحترم،

هذا سؤال غاية في الأهمية حقيقة خاصة بالنسبة للسياق ديالو على اعتبار أننا نحضر للدخول الجامعي المقبل ومعلوم أنه الاهتمام بالأحياء الجامعية وكذلك الحياة الجامعية للطلاب تقع في صلب اهتمامات الوزارة.

فقط أذكر السيد المستشار المحترم أن عدد الأحياء الجامعية الموجودة عندنا هي حوالي 19 حي جامعي و8 ديال الملحقات، بطاقة إيوائية إجمالية تصل إلى حوالي 50 ألف طالب وطالبة، هاذ العدد ما كافي لأننا اللي سجلنا لحد الساعة أنه الخصاص هو حوالي 90 ألف مقعد وسرير اللي منتظر أنه بدلوا فيها مجهود، اللي كايين هو أنه لحد الساعة هناك يتم إحداث أحياء جامعية جديدة بطاقة استيعابية ديال حوالي 68000 سرير أي بزيادة حوالي 106% مقارنة مع الموسم الجامعي 2012-2013 مع أيضا فتح الفرصة أمام القطاع الخاص لاستثمار في مجال الإقامات الطلابية بحوالي 7000 سرير جديد.

هذا طبعا غادي يمكننا على الأقل من الاستجابة لأكبر عدد ممكن من الطلبات وفي الظروف اللي يمكن تكون جيدة ومشجعة.

شكرا السيد المستشار.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير.

فعلا هناك تطور في عدد الطلبة المستفيدين من الإيواء، حيث

ما هي الإجراءات التي سيتم اتخاذها في هذا الشأن؟
شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد حصاد، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة الرئيسة،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا، ربما كلمة تفويت ماشي هي اللي ملائمة، اللي وقع راكن تتعرفوه المدارس واحد المدة معينة بقات بلا حراسة وبلا عمال نظافة لأن اللي خرج (la retraite) ما كيبقاش يتعوض زيادة على أن واحد العدد ديال هاذ النوع ديال الموظفين ما كاناش يمكن يدخلوهم للوظيفة العمومية لأن كانوا كيدخلوا في (1, 2, 3) l'échelle، هذاك (les échelles) كلهم امشاو.

إذا كان لابد باش يكون الاتجاه نحو المقاولات باش تكلف بهذه كما هو الشأن تقريبا الإدارات كلها ماشي غير التربية الوطنية، المشكل هو اللي تيتقال هو كيقول لك هادوك العمال انتما تتخلصوهم بواحد الثمن وذاك الثمن باش كيخلص عاود العمال ديالهم أقل بكثير من ذاك الشي اللي تتخلصوا الإدارة، هاذ الشي كاين ولكن هذه الشراكة في الغالب راه عندها حتى هي إكراهات، عندها مصاريف، عندها واحد العدد من المسائل زيادة على (l'obligation) باش تدار باش تكون يعني مسائل معقولة.

فبالرغم من وجود (cahier de charge) يعني دفتر التحملات واضح ربما كاين المراقبة خاص شي واحد اللي يقوم بها، تنشوف السيد وزير التشغيل هنا ربما خاصنا نتعاونو باش تكون مراقبة أكثر جدية بالنسبة لهذه الفئة ديال المقاولات باش يشوفوا واش كييطبقوا فعلا ذاك الشي اللي كاين في دفتر الشروط ولا لا، وهذا من جملة المسائل اللي غادي نتطرقولها في المستقبل.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب،

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا نبغي نذكر أنه هناك معايير دقيقة للولوج إلى الأحياء الجامعية، وهاذ المعايير هي معايير معلنة، وأي واحد عندو تظلم من خلال النظر في هاذ المعايير يمكن له يقدم المسطرة ديال التظلم للقطاع الحكومي المعني.

نذكر فقط إلى أنه من المعايير الدخل السنوي للأبوين، عدد الإخوة والأخوات تحت كفالة الأب أو الوصي، التفوق الدراسي للطالب، البعد الجغرافي ثم تعطى أولوية طبعا للأشخاص المعاقين والمتخلى عنهم وذوي الحالات الاجتماعية الصعبة، هذه هي المعايير المعتمدة في الأحياء الجامعية، وإلى كانت هناك مجموعة من المعطيات المتعلقة بحالات بعينها، عندي في غضون الأسابيع القادمة إن شاء الله، زيارة ميدانية للأحياء الجامعية من أجل الإطلاع المباشر على أولا الجودة ديال الخدمات والحرص عليها، ثم ثانيا، تطبيق كل المساطر القانونية والإدارية المعمول بها حتى تمر الحكامة في أحسن الظروف.

تكلت على المطاعم، السيد المستشار المحترم، أنا نذكر فقط إلى أنه الأثمنة ديال المطاعم ديال الوجبة الغذائية في المطعم راه مازال الثمن ديال الستينات، اللي هو درهم وأربعين، والكلفة الحقيقية ديال الشركات الآن المكلفة بالتفويض ديال هاذ الخدمات راها 20 درهم، يعني أنه الدولة تتخلص 18.6 درهم لحوالي 8 المليون ديال الوجبات الغذائية باش تحسن الجودة ديال الخدمات والدور ديالنا هو المراقبة والتتبع.

وشكرا جزيلاً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الثاني موضوعه، الحيف الذي يطال عمال شركات النظافة والحراسة المتعاقدة مع الوزارة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد النعم ميارة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قامت وزارتك بتفويت مجموعة من أشغال منها النظافة والحراسة داخل المؤسسات التعليمية، وأقول لكم، السيد الوزير، على أن جل هذه الشركات التي رست عليها هذه الصفقات لا تطبق قانون الشغل،

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

هذا موضوع كمنظن فيه إمكانيات باش نحسنوه أكثر.

أولا، عبر تحسين دفتر التحملات خصوصيكون أكثر دقة وأكثر المسائل تكون دقيقة فالدفتر المقبلة، وزيادة على حتى (les contrôles) وخا ما يمكنش نكنتروليو، لأن مثلا بالنسبة (les gardiens) كايين تقريبا 5000 اللي مشغلين ما غاديش يمكن كل واحد بواحد نشوفو واش عندو الحقوق ديالو ولا هذا، ولكن يمكن يكونوا (des sondages) مع مندوبي وزارة التشغيل باش يشوفوا واش ذيك الشركات كتطبق القانون ولا ما كتطبقوشاي.

من جهة أخرى ابغيت فقط نعقب على ذيك 600 و700 درهم، أنا ما نلنش مازال شي واحد في المغرب كيخدم بـ 600 ولا 700 درهم.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث، موضوعه وضعية التعليم الخصوصي بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إن التكاليف المادية المرتفعة التي تفرضها كل مؤسسات التعليم الخصوصي على الآباء وعلى أولياء التلاميذ واعتماد زيادات صاروخية سنوية دون حسيب أو رقيب، هذه الزيادات جعلت منها مؤسسات تجارية أكثر منها تربوية.

نسائلكم، السيد الوزير، على الإجراءات والتدابير التي تنوي وزارتك القيام بها من أجل معالجة هذه الإشكالات ووضع حد لهذه الفوضى التي يعيشها التعليم الخصوصي.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

فعلا ما قلته صحيح، إلى اعتبرنا التفويت في جانبه الإيجابي وليس جانب تخلي الدولة عن أي شيء، جانب إيجابي مهم جدا على أنه تشتغل شركات ولكن هذه الشركات، السيد الوزير، خصها تخدم في إطار القانون.

السيد الوزير،

هاذ العاملات والعمال راه كيتقاضوا 700 درهم في الشهر في أحسن الحالات، السيد الوزير راه المشكل في جوج ديال الحوايج، المشكل أولا في دفتر التحملات الخاصة اللي ما كينصش على أنه خاصة هاذ الناس يتقاضوا الحد الأدنى للأجر ما كينصش عليها أولا هذا خطأ.

ثانيا، حين أيضا التسلم في آخر الصفقة كايين واحد البند في قانون الصفقات العمومية كيقول على أنه يجب على الشركة أن تثبت على أن الوضعية المالية يعني لا الأداءات ديالها ولا فيما يخص التغطية الاجتماعية ديالها، جميع الناس الشغالين عندها تكون أداتهم، وهذه الورقة لا تعطى وهي ورقة ضرورية داخل الصفقات العمومية لأنه حين قد تدلي بها الشركة في آخر السنة غادي تكون ملزمة أولا على أنه تكون طبقت (SMIG¹) فيما يخص وزارة التشغيل وغادي تكون ملزمة أيضا على أنها دارت التغطية الاجتماعية لهاذ الناس فيما يخص (la CNSS²)، بالتالي هذه وضعية خطيرة فعلا، احنا فتحنا مجال ديال الشغل لمجموعة الناس، ولكن في نفس الوقت ضيعنا مجموعة الحقوق هذا عمل مشترك، السيد الوزير، كييعني الحكومة ككل، انما جزء منها، كييعني أيضا وزارة الشغل، صحيح، فيما يخص مفتشي الشغل، فيما يخص المراقبة، ولكن كييعني أيضا تحسين وتجويد دفتر التحملات الخاص بهذا النوع من الصفقات اللي خاصو يضمن أولا هذه المسألة ديال الحد الأدنى للأجور، ويضمن كذلك التغطية الصحية بالرغم من أنه يمكن كيلزم قانون أو مرسوم ولكن هذا خاصنا نشغلو عليه لأنه الشركات كتريخ وكتريخ بزاف ديال الفلوس أكثر من القياس أكثر من القياس، السيد الرئيس، غنقولها ليك.

احنا كنا في فاتح ماي كنا غير فواحد المنطقة في المغرب فخنفيرة ومجموعة ديال السيدات، هذا في المغرب كله، مجموعة ديال السيدات مكيتقاضوا 600 درهم فهاذيك المنطقة، وكيقولوا لهم راكم كتخدمو غير نص الوقت، كيشدوهم النهار كله داخل المؤسسة التعليمية من أجل 600 درهم السيد الوزير.

وبالتالي، هادي وضعية أنا كنتيهرها قدامكم، السيد الوزير، وعلى أمل أننا نشغلو جميعا من أجل القضاء على هذا النوع من الظواهر اللي كتسيء لنا جميعا.

وشكرا السيد الوزير.

¹ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti² Caisse Nationale de Sécurité Sociale

جد مرتفعة تفوق في بعض المدن 4000 درهم حتى ل 5000 درهم، رسوم التسجيل كذلك جد مرتفعة، الكتب والأدوات المدرسية حدث ولا حرج.

أكون معكم صادق، السيد الوزير، إن قلت بأنه الإنسان ملي تبيغي يسجل الأبناء ديالو ضروري خاصو يلتجأ للقروض، إلى ما التجأش للقروض ما يمكنش يدخل اولادول لأنه هوراه مستحيل باش.. خاصو إلى عندو 4 ولا 5 أبناء خاصو تقريبا واحد 20 ألف درهم.

السيد الوزير،

احنا ما نتفقوش معكم فيما يخص التعليم العمومي نقصيوه، ما خاصناش نقصيو التعليم العمومي، احنا تنأيدو التعليم العمومي وكنطلبو منكم تديروا مجهودات جبارة باش التعليم العمومي يبقى، يبقى ويتقوى لأن هوراه تتعرفوا المشاكل اللي تيعيشها تعليم القطاع العمومي، ما كاين مشكل اللي قدريمشي للتعليم الخصوصي الله يسهل عليه، ولكن التعليم العمومي راه خاصو يؤخذ بعين الاعتبار.

السيد الوزير،

إلى ابقينا على هاذ الطريقة راه تنشوفو احنا التعليم العمومي راه غادي للهاوية، وتنطلبو تحسين الجودة ديالو في.. وكذلك القضاء على الاضطراب الحقيقي الذي يعرفه هذا القطاع أي التعليم العمومي.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

لا، ابغيت غير نأكد هاذ الشي اللي جا في الآخر ديال الكلام ديا لكم هو أن الجواب على هاذ الشي ديال الأئمة هو يكون التعليم العمومي في واحد المستوى عالي، وأنا لست متفقا تماما مع الناس اللي تيقولوا ما كاين ما يتدار، التعليم العمومي امشي، أنا ما متفققش تماما.

أنا شفت دابا الوضعية حقيقة مشاكل كثيرة، ولكن راه ماشي مستحيلة، وأقولها وأكررها، ماشي مستحيلة، راه بتضافر.. بالعكس.. بالحق خاص يكون التضافر ديال الجميع، والحمد لله لحد الآن وأقولها أمام المجلس ديا لكم لا النقابات ولا الإخوان ديال الجمعيات اللي مهتمة بالتعليم واللي تتدخل في التعليم كلها تتظهر حسن نية وقابلية للتعاون، باش إن شاء الله بهاذ القطاع نطلعوبه للمستوى اللي ابغيتو، إلى ابغيتو نهضرو من هنا 3 سنين ولا 4 سنين إن شاء الله، أنا عندي يقين على أن المؤهلات كلها كاينة عند المغاربة باش يطلعوا التعليم ديا لهم، ماشي.. (surtout) ملي تبيدا (la banque mondiale) تقول لنا (ça sera un miracle) إن شاء الله غادي يكون (le miracle)، ولكن ما نكونوش

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

مرة أخرى، باش نكون واضح فهاذ القضية هاذي، لا يمكن للإدارة أن تتدخل في (les tarifs) ديال المدارس الخصوصية، هاذي كنظن ما فيها حتى شي حاجة ما تقال.

المصالح اللي (réglementé) راه ولات قليلة في المغرب، الشي لآخر كلو هو تابع للطلب والعرض.

بالنسبة للأئمة أنا على حسب المعلومات اللي عندنا-يمكن نكونو غالطين-الأئمة راه كتراوح ما بين راه يمكن تمشي حتى ل 350 أو 400 درهم حتى ل 3000 درهم أو 3500، إذن العرض موجود ومتسع لأي واحد.

اللي مهم الآن هو أن هاذ التعليم الخصوصي ولى جزء من التعليم في المغرب وخصنا نشجعوه، دابا راه فيه أكثر من مليون ديال التلاميذ اللي كيمشيولهاذ النمط هذا، نشجعو التعليم الخصوصي، ولكن في نفس الوقت نعملو باش التعليم العمومي اللي هو مجاني يطلع للمستوى ديالو، باش حتى اللي ما عندوش إمكانيات باش يخلص باش يمشي لمدرسة في المستوى وكتطابق الحاجيات ديال المواطنين.

كنظن هذا هو اللي خاصنا نمشي فيه، أما نمشيو باش نبدأو نراقبو الأسعار ديال المدارس الخصوصية ولا لا، كنظن هاذي طريق ما غتسلكنناش.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

احنا في الحقيقة، السيد الوزير، كندتغربولهاذ الجواب ديال ما كيمكنش لكم تتدخلوا، إلى الدولة ما يمكنش لها تتدخل فالأسعار، اشكون اللي غيتدخل؟ راه غتعود فوضى، راه كاينة اللي 3000 درهم، كاينة 4000 درهم، كاينة 5000 درهم.

السيد الوزير،

هاذ الجواب احنا كفريق اشتراكي ما اقتنعناش، هذا هو الواقع.

السيد الوزير،

هاذ المدارس أصبحت كالشركات، لا تبحت إلا على الأرباح، أئمة

حتى هما عندهم أسبقية، ومن بعد الطبقة الثالثة هو غير المتزوجين كنبداو بالإناث هما الأولى وعاد الذكور، وداخل كل فئة كاي (les classements) ديالهم في التخرج، معناه أن بالنسبة للطبقة الأولى اللي الالتحاق بالزوج أو الزوجة كيكون واحد المجموعة اللي في هاذ الحالة هادي، وكاي الترتيب ديالهم على حسب النتائج ديالهم الدراسية وكيلتحقوا فهاذ.. إذن المسائل واضحة أظن.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير، على الجواب ديالكم.

اعلاش طرحنا هذا السؤال السيد الوزير؟ لأنه في السنوات الماضية كان تعيين هؤلاء الأطر الإدارية يتم بناء على نتائج ولوجهم للمركز، وهنا لا بد من إثارة الانتباه إلى عدم صواب هذا المعيار، كيفاش احنا غادي نقيموا واحد الإطار على شي حاجة مازال ما اكتسبها. اسمح لي، السيد الوزير، خاص الوزارة تعاود النظر في هاذ الشي.

إذن ما يمكنش نتكلمو على مسلك الإدارة التربوية بلا ما نهضرو على مخرجات هذا المسلك.

هذه السنة الثالثة، السيد الوزير، ومازال هاذ المسلك ما واضحش، ما عندو لا رأس ولا رجلين، كيف يعقل أن أستاذ يتم انتقاؤه وكيدوز الاختبار الكتابي بنجاح ويجتاز المقابلة الشفوية بنجاح، وكيقرا مدة سنة تقريبا كاملة، فيها النظري وفيها الكتابي، ومن بعد يتوج ذلك بمناقشة بحث نهاية السنة، وباجتياز امتحان التخرج بنجاح ومن بعد كيخرج كيفما دخل، لا دبلوم، لا إطار تربوي لا والو.

إذن أشنو ممكن نسميو هاذ الشي، السيد الوزير، نحن إذا أمام مسلك بدون تسمية ولا أفق ولا مستقبل؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

لا، غير على سبيل الفهم فقط، دابا قبل كانوا الأساتذة من القسم كيدوز مباشرة كيولي مدير مدرسة، راه هاذ الشي اللي كان جاري به العمل لسنوات، دابا تغير النظام، قبل ما يمشي يدخل كمدير للمدرسة كيديروا لوهذاك العام ديال التكوين، هاذ العام ديال التكوين ماشي

متشائمين ونبقاو متفائلين بالتعليم العمومي ديالنا.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع موضوعه، معايير تعيين خريجي مسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتين الوزيريتين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

من المنتظر أن تفرج وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي في الأيام القليلة المقبلة عن المذكرات الخاصة بتعيين أطر الإدارة التربوية والدعم الإداري والتربوي الإجتماعي، خريجو مسلك الإدارة التربوية بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

السيد الوزير،

ما هي المعايير التي ستعتمدها وزارتك لتعيين خريجي مسلك هذه السنة؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بالنسبة للمعايير ديال.. كاي تقريبا 1000 إطار غادي يتخرج هاذ السنة، وهاذ 1000 إطار كلها غتمشي كمديرين للمدارس الابتدائية أو كحراس عامين في الثانويات، هناك نقص كبير جدا هاذ خلال السنوات الأخيرة وهاذ 1000 ما غاديش تكون كافية وذلك الشي اعلاش غادي نزيدو عليها إن شاء الله في 2018: 1800 آخرين باش يسدوا الخصاص اللي كاي في المديرين ديال المدارس.

بالنسبة للأولويات (le critère)، (les critères principaux) المهم هو الحالة العائلية، فمن طبيعة الحال الالتحاق بالزوج أو بالزوجة هما الأولى، هادي كنظن طبيعية، ثم كنشوفو الخريجين المتزوجين

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار.

فيما يخص هاذ المسألة ديال الغش في الإمتحانات، حقيقة ولات ظاهرة يمكن نقولو مقلقة، مقلقة، ملي كنشوفو العدد ديال حالات ديال الغش اللي كانت قبل خمس سنوات أو أربع سنوات، واخا كثيرة 3000، ولكن ليست المقارنة ديالها مع السنوات الأخيرة، أي في 2016 راه تقريبا 16 ألف حالة غش، هادي غير اللي مضبوطة، معناه كايين حالات آخرين اللي هي غير مضبوطة، وهاد الشي مقلق جدا، فالي عملنا هو بعدا في الوزارة فيما يخص (les épreuves) يعني الامتحان، أوراق الامتحانات، اخذينا تدابير صارمة جدا لتأمينها، يعني باش تدوز من الرباط وتعطى لمديري الأكاديميات، هما براسهم كيعدودا يدخلوها راكم عارفين هاد الشي، بمصاحبة الأجهزة الأمنية، باش تكون المسائل كلها مصنونة حتى يوم الامتحان.

ابقي لنا النهار ديال الامتحان، النهار ديال الامتحان هاذوك دابا (les portables) وذاك الشي ما لقبناش الحل، دابا كيقلبوا على (les portables) في هذا، من بعد ما كيقلبوا عاود ثاني في الأقسام كيلاقوا عاود ثاني واحد المدرسة خرجوا منها (portables 300) من داخل الأقسام، ما عرفنا أش نديرو في هاذ المسألة هادي، ولكن اللي كيحصل—وهنا نأكد عليها—اللي كيحصل راه القانون الجديد راه صعب بزاف، راه مسألة اللي ما ابقاش مشكل ديال ما غتدوزش الامتحان عام ولا عامين ولا ثلاث سنين، دبا راه كايين عقوبات حبسية، راه كيمشي للحبس اللي تقببط، غير باش يعرفوها الناس، لأن ما كاينش شي حل آخر من غير هذا، من غير الزجر، وما اعرفتشي بصراحة حتى اللي كيغش ما اعرفتشي اعلاش كيغش؟ لأن فين غادي يوصلوا؟ ها هو كاع خدا الباك، ومن بعد؟ فين غادي يوصل؟ غادي يمشي عاود ثاني للجامعة غادي يحصل عاود ثاني، غادي يبقى يغش طول حياتو، ما يمكنش.

إذن هاذ المسألة هادي فيها كنوجهو دعوة للأباء والأمهات ومن طبيعة الحال التلاميذ باش هاذ المسألة هادي بلاصة ما يضيع وقتو في يشوف كيفاش يغش أحسن يضيع وقتو باش.. أحسن، اللهم أحسن تعاود في دورة استدرابية ولا حتى عام ولا تصدق في المحاكم وفي مسائل أخرى.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

تكوين كيفاش يقري لا هذا، ولكن تكوين يتعلق بكيفية تسيير الموارد المالية والبشرية... إلخ، هاذ التجربة بدأت.

اعلاش ما كاينش دبلوم؟ لأن الدبلوم راكم عارفين باش يكون دبلوم كيخص عندو مسائل قانونية ديالو.

ثانيا، ما تعطيش دبلوم باش تقول لواحد راه عندك الحق باش تكون مدير، هادي مسألة داخلية ديال الوزارة ماشي غياخذ دبلوم يمشي يخدم في شي بلاصة أخرى... إلخ، إذن احنا غنمشيو في هذا التجربة وغنكملوها.

فيما يخص النقط، (classement) غادي يتدار على حسب نقط التخرج، بقيت عندنا إشكالية واحدة راه غادي نشوفو كيفاش نحلوها، وهو أن كايين 11 مركز وماشي (sûr) باش المراكز كلها كتنقط بنفس الوسيلة، إذن خاصنا نشوفو باش ما يكونش حيف ما بين المركز والآخر، كنشوفو كيفاش نسويو هاذ القضية ما بين المراكز، ولكن المبدأ هو أن الذي سيؤخذ بعين الاعتبار هو النقط في التخرج.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الخامس، موضوعه التصدي للغش في الامتحانات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيدة الرئيسية.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في الأسابيع القليلة المقبلة إن شاء الله سيقبل التلاميذ على اجتياز الامتحانات، وبما أن ظاهرة الغش وارتفاع حالاتها أثناء إجراء الامتحانات دفع بالوزارة إلى إصدار قانون محاربة الغش عوض معالجة الظاهرة تربويا، وهو ما خلف ردود فعل متباينة داخل المجتمع.

وعلى هذا الأساس، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، ما هي التدابير التي ستتخذونها خلال هذه السنة حتى تتم عملية إجراء الامتحانات في ظروف جيدة وتكافؤ الفرص ما بين الجميع وتضمن نجاح هذه الاستحقاقات التربوية؟

شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا، السيد الوزير، على جوابكم المقتنع.

حقيقة، احنا تهنؤوكم، السيد الوزير، على المجهودات الجبارة اللي تتقوموا بها.

فيما يخص الجواب ديالكم على السؤال اللي سبق من هذا، المقاربة التشاركية لأن واحد العدد ديال الأساتذة كانوا متدمرين 10 سنين، زيد على ذلك غير باش يطلبوا الالتحاق بالزوج، هذا تتطلبو هذا مجهود كبير اللي اخذيتو، السيد الوزير، وتهنؤوكم عليه.

فيما يخص، السيد الوزير، هاذ العمليات الزجرية هي في الحقيقة قانون، والقانون واضح ولكن خاصنا نحسسو أولادنا ونحسسو بناتنا في إطار الإعلام واسميتو باش ما يطيحوش هاذ الوليدات فشي مشاكل اللي هي فالحقيقة القانون راه واضح، لأن عملية الزجر وهاذ المجهودات الجبارة اللي كتقوموا بها السيد الوزير.

فيما يخص هاذ الامتحانات الموحدة واللي فالحقيقة اعطيتها واحد الأهمية كبيرة وعتكون في سرية تامة، هاذ الشي شفناه فالإعلام بأنه عتكون مراقبة مشددة، وهذا هو اللي تتطلبو منكم، السيد الوزير، والمسائل الزجرية راه احنا حقيقة كون عندكم واحد اسميتو باش تسهلوا على التلاميذ وعلى الطلبة، لأن المسائل الزجرية ما اعطاتش النتيجة ديالها.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس موضوعه التحاق الأطر التعليمية بأزواجهم، الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

لقد عاني نساء ورجال التعليم من مشكل الالتحاق بالأزواج ديالهم وما كان لذلك من انعكاسات سلبية على الحياة الأسرية، بل ومستقبل ومصير الأبناء ديالهم، مما دفع الحكومات المتعاقبة وبتشاور مع الفرقاء الاجتماعيين إلى ابتكار حلول وتدابير تحد من انعكاسات هذا المشكل، مما دفعنا إلى طرح هذا السؤال راجين من وراء ذلك الاطلاع على المنهجية ديالكم للتعامل مع هذه الإشكالية، وكان جوابكم، السيد

الوزير، قبل انعقاد هذه الجلسة، وذلك من خلال تدبيركم للحركة الانتقالية الوطنية لهذه السنة والتي كانت نتائجها قياسية، بحيث لم يسبق أن استفاد هذا العدد المهم من رجال التعليم من نتائج الحركة الانتقالية الوطنية.

لا نخفيكم سرا أن الجميع استبشروا خيرا بهذه النتائج الغير مسبوقة، ولا يسعنا بهذه المناسبة إلا أن ننوه بهذه التدابير والتي اعتمدت أساسا على إرضاء رغبات أولئك الراغبين في الانتقال من مديرية إقليمية إلى أخرى، وبتعبير أدق تأجيل التباري بين الراغبين في ذلك داخل نفس المديرية الإقليمية إلى استحقاق الحركة الانتقالية الجهوية والإقليمية وإعادة الانتشار.

غير أنه، السيد الوزير، الاكتفاء بتلبية الطلب على مستوى المديرية الإقليمية المرغوب فيها وتجاوز تحديد المؤسسة المعينة ترك انطبعا، بل تخوفا لدى رجال التعليم، مراده أن يعينوا خارج المؤسسات التي يرغبون فيها، مما قد يفرغ هذه العملية من محتواها ويتم المساس بمبدأ الالتحاق بالزوج أو الزوجة.

السيد الوزير،

واثقون من تفهمكم أن معالجة هذا المشكل سينعكس إيجابا على حياة هؤلاء، وتعلمون كذلك أن الاستقرار النفسي لرجل التعليم سيساعده على العطاء، كما سيساهم في الحد من ظاهرة الغياب والحد كذلك من الهدر من الزمن المدرسي، ولاسيما في مدارس العالم القروي، وبالتالي تعود هذه النتائج على أبناء جميع المغاربة وعلى مستواهم الدراسي، وبالتالي ما رأيكم، السيد الوزير، في كل ما بسطناهم أمامكم خاصة أنكم تعرفون القطاع جيدا لأنكم كنتم عضوا في لجنة التعليم سنة 1995، الله يرحم الحسن الثاني؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار.

كما جاء في التدخل ديالكم هاذ المسألة ديال تفريق العائلة، واحد الرجل خدام في جيه والمراد خدامة في جيه، حقيقة أقل ما يقال عنها أنها تتخلق مشكل نفسي ومشكل ديال يعني في العمل ذاك الشي اعلاش هاذ العام قلنا غادي نحاولو الاستجابة لأكثر عدد ممكن من الطلبات، ففيما يخص غير طلبات للالتحاق بالزوجة ما تهنضرش على الطلبات الأخرى، العدد ديالها 6500 اللي توصلنا بها هاذ العام، تمت تلبية تقريبا 5800 منها يعني كلها.

باحترامها للمخططات الإستراتيجية حول بناء مجموعة ديال المستشفيات التي التزمت بها.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة للحكومة للرد على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد المستشار،

فعلا كتسجل حالات ديال التأخر في إنجاز بعض المشاريع، وفي البداية كنبغ الاعتذار ديال السيد وزير الصحة، راه جا في البداية ولكن لوجود التزام نشاط ملكي اضطر يغادر وكلفني بالجواب نيابة عليه.

قلت فعلا كتسجل حالات ديال إكراهات حالات ديال التأخر في إنجاز بعض المشاريع المرتبطة في قطاع الصحة في العمليات ديال البناء، إما أحيانا الإكراهات تتكون مالية، البرمجة ديال المشاريع أو إكراهات مرتبطة بالوعاء العقاري، مشاكل قانونية بالموقع، بالمساحة، بالمستلزمات التي كتواكب العملية ديال توفير الوعاء العقاري اللازم لعملية البناء، أو مشاكل مرتبطة بالشركات ومكاتب دراسات في بعض الحالات مثلا في "تيسة" وكانت حالة ديال وفاة صاحب الشركة والتي أدت من بعد إلى أن البرنامج بأكمله عرف تعثر، بالإضافة إلى أسباب أخرى.

الآن، وزارة الصحة امشات في التوجه ديال ترفع يدها على عملية البناء، ويكون تكليف القطاعات الحكومية المعنية، إما مديرية المنشآت العامة في وزارة المالية، وهذا هو اللي حاصل حاليا في المشاريع التي كابنة على مستوى الناظور والحسيمة وتغيير ومشاريع أخرى.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

احنا ابغيناكم تحترموا في الحقيقة الذكاء ديال المغاربة، لأن هذا المجلس الأعلى للحسابات تيبين الاختلالات التي كاينة في وزارة الصحة، وملي كنتكلمو على وزارة الصحة كنتكلم على باقي القطاعات ديال

أما بالتعليم الابتدائي تقريبا كلشي تلبت 4700 طلب، 4700 طلب 4600 تلبت.

هذا في المرحلة الأولى درنها على الصعيد الوطني باش يمشي التحويل من الإقليم اللي كان فيها الشخص أو السيدة إلى إقليم آخر، داخل الإقليم أش غادي يوقع؟ كاين هناك طلبات كذلك للانتقال كذلك داخل الإقليم فاللي غادي يجي من خارج الإقليم ولا من داخل الإقليم غيتباروا على نفس المناصب بنفس النقط، يعني هناك اللي جاي من على برا تبقاو، تبقاو (classement) ديالو، تيبقى هو هناك النقط ديالو تيبقى عندو، وهاذي أحسن من هناك (système) اللي كان قبل لأن (système) اللي كان قبل كانوا كيبداو بالانتقالات داخل الإقليم. هاذوك اللي داخل الإقليم كياخذوا ذاك الشيء اللي ابغاو، وذاك الشيء اللي جاي من على برا تيبقى حاصل.

دبا ملي غادي يجي من على برا من إقليم ولا داخل إقليم غادي يكونوا في نفس الوضعية وغادي يكون (classement) ديالهم مجموعين ماشي كل واحد بوحده، وتنظن بالنسبة للناس المتزوجين واللي غادي يلتحقوا بالزوج ديالهم أو الزوجة ديالهم تيحفظوا على النقط ديالهم، معناه أن رب في الغالب في الغالب غادي تلبى الرغبة ديالهم، واتفقنا مع النقابات بما أن التدبير ديال هاذ المسألة هذي غادي يكون داخل الإقليم، العدد ماشي كثير، ماشي بحال على الصعيد الوطني كاين 20.000 ولا اللي تنقلت هاذ العام، ولكن داخل الإقليم غادي تكون ربما كل إقليم معدل إلى احسبتو غتكون واحد 500 ولا 400 التدبير ديالها حتى يعني حتى بالتوافق غادي يكون سهل، ذاك الشيء باش اتفقنا مع النقابات قلنا ملي غادي تجي للإقليم غادي تولي مسألة سهلة، ما ابقاتش شي حاجة صعبة بزاف. إلى كان شي حالة اجتماعية ولا عائلية خاصة ولا هذا راه لا بد نلقاوها الحل إن شاء الله.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، شكرا، نشكر السيد الوزير وكاتب الدولة على المساهمة في هاته الجلسة.

والسؤال الموالي الموجه للسيد وزير الصحة، وموضوعه احترام آجال إنجاز بعض المشاريع الاستشفائية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانين،

أوصى المجلس الأعلى للحسابات في التقرير السابق وزارة الصحة

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

إذن إلى كنتي كتعتبر الحكم الذاتي هو انفصال إذن مبادرة الحكم الذاتي اللي قدمها المغرب للأمم المتحدة انفصال فيما يتعلق بالصحراء المغربية. هذا شيء خطير أننا نحرفو ونعطيو تأويلات على النقيض، المغرب اختار اختيار الجهورية المتقدمة وغادي يمشي فيه.

ذكاء المغاربة كيقاضي أننا فاش نجيو نسألو بعض الأسئلة اللي مرتبطة بالأجراً ديال المشاريع نجيوهاذ المشاريع، فين كاين المشكل؟ وإلا المستشفى الإقليمي ديال سلا راه في 2017، في هاذ السنة مقرر الانتهاء ديال الأشغال، وإلا أنا هنا عندي قائمة ديال عدد من المشاريع 109 ديال المؤسسات ما بين 2012 و2016 اللي تم التمكن من الفتح ديالها، اعلاش؟ لأنه تدارت إجراءات لمعالجة هاذ الإشكال.

القضية ديال أن الأغلبية اجتمعت واتهمت منطقة بكاملها أنها انفصالية. البيان ديال الأغلبية اللي موثق وموقع ما فيهش هاذ الشيء، إلى كانت تصريحات مرتبطة ببعض الأحزاب، الأحزاب، أما الموقف ديال الحكومة كان واضح وحاسم وبالنسبة إلينا ما نسحبو حتى شي واحد يتهم الريف بأنه انفصالي، أهلنا في الريف هما اللي دافعوا على الوحدة ديال المغرب في الجنوب، وبالتالي ما نقولوش الأمور باش نسجلو إصابات ولا نديرو مزايدات، نحترموا.. هاذي واحد المرحلة كتقتضي من الجميع الإنصات والحوار والعمل على حل الإشكالات اللي كتثار في إطار القانون، وهذا هو التوجه ديالنا.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الأول الموجه للسيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية، وموضوعه احتساب الأقدمية المكتسبة لبعض مستخدمي التعاون الوطني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحياوي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات الوزيرتان،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم تنصيب النظام الأساسي لمستخدمي التعاون الوطني على الاحتفاظ بالأقدمية المكتسبة وسريان مقتضيات النظام العام للوظيفة العمومية على المستخدمين، فقد تم حرمانهم من سنوات الأقدمية التي تراوحت بين 10 و34 سنة عند ترقيةهم.

الحكومة.

السيد الوزير،

كاين اتفاقيات توقعت أمام صاحب الجلالة، في 2010 اتفاقية توقعت في سلا ولا زالت إلى حدود الساعة حبيسة الرفوف، اتفاقيات اللي توقعت في 2015 في تطوان بحضور صاحب الجلالة وكانت التزامات ديال وزارة الصحة وديال وزير الصحة، بناء المستشفى الإقليمي ديال الحسيمة ومجموعة ديال الملحقات داخل إقليم الحسيمة، وكانت 21 قطاع وزاري وقعوا أمام جلالة الملك في تطوان، وقع التعثر ديال مجموعة ديال المشاريع اللي كان من المفروض أنها تخرج للنور ويلاحظوها المواطنين كان بعدا على الأقل المواطنين يفهموا بأن راه الحكومة التزمت بالاتفاقيات اللي توقعت أمام صاحب الجلالة وما يكونش هاذ الاحتقان اللي كاين في الحسيمة.

الآن، السيد الوزير المحترم، شفنا في 2011 السيد رئيس الحكومة الحالي السي العثماني دعا في الحسيمة وطلب من الشباب باش يطلبوا بالحكم الذاتي ها واحد، رئيس الحكومة السابق السي عبد الإله ابن كيران في لقاء مع الحزب ديالو قال بأن هو ما تيعرفش الحسيمة فين جات.

دابا الآن، السيد الوزير، الأغلبية وقعت على بيان واتهمت الناس بأنهم انفصاليين، وفي الأخير تراجع على البيان ديالهم، اللي تيعتقل ويضرب وينتهك الحقوق الحكومة، وتتي الحكومة من خلال الأحزاب ديالها تتقول اللهم هذا منكر، كيف يعقل، السيد الوزير، المواطنين يثيقوا بهذه الحكومة هي تضرب وتنهك وتتقول اللهم هذا منكر، سبحان الله، إذا كانت هاذ الحكومة هي اللي تتحكم وهي اللي تتخرق القانون وهي اللي ترتكب واحد المجموعة ديال التجاوزات وهي اللي ما كتحترمش اتفاقيات الشراكة لا اللي موقعة بين القطاعات ولا الاتفاقيات اللي توقعت أمام جلالة الملك، وتتي الآن وتتقول الحكومة كاين تجاوزات، كاين خروقات، اشكون اللي دارهاذ الخروقات؟ اشكون اللي تيحكم؟ اشكون اللي مسؤول على هاذ التأخيرات؟ اشكون اللي مسؤول على هاذ التجاوزات؟ اشكون اللي مسؤول على الاعتقالات؟ اشكون اللي مسؤول على البيان الأخير ديال الاتهام ديال منطقة بكاملها بأنها فيها انفصاليين، وتراجعوا وهاذ الشيء تدار بحضور وبرئاسة السيد رئيس الحكومة.

السيد الوزير،

عفاكم، رجاء، احتراموا الذكاء ديال المواطنين، احتراموا المغاربة، ما يمكنش حكومة تستبدل المغاربة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

هي في الحقيقة احنا كناهنو على تفاعلهم مع هاذ الملف، وعلى إعطاء الأهمية القصوى اللي كيجتاجها، كنرجع أن الإدارة تجاهلت المادة 11 من النظام الأساسي الخاص بمستخدمي التعاون الوطني الصادر أواخر 2003 كما ذكرتم، والتي تنص على إدماج المستخدمين بمقرر مدير التعاون الوطني، كما تنص المادة 12 على الاحتفاظ بالأقدمية المكتسبة من أجل الترتي في الرتبة والدرجة.

السيدة الوزيرة،

وعلى الرغم من مراسلة اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء لمدير التعاون آنذاك من أجل تصحيح الوضعية قبل ترقيةهم، كما أن الإدارة تعمدت آنذاك عدم تمكين المستخدمين من قرارات إدماجهم الأصلية في حينه، واكتفت بإعطائهم نسخ منه وبعد أكثر من ثلاث سنوات من ترقيةهم.

السيدة الوزيرة،

مؤكد أنكم تشاطرنني الرأي، هل يعقل أن يبقى مستخدم التعاون الوطني حبيس السلم الثاني، بينما نظيره في الوظيفة العمومية ارتقى إلى السلم 11 أو خارج السلم، مع العلم أنه تم توظيفهما في وقت واحد وفي نفس السلم؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيدة المستشارة،

يمكن ما عندكش المعطيات اللي كتبين بأن الوضع تحسن بالفعل، بطريقة مهمة جدا، وهي الانتقال بالترقية الاستثنائية في الدرجة عن طريق امتحانات الكفاءة، إذن ولي واحد العدد قليل جدا هما اللي عنهم هاذ المشكل، هاذ الناس 14 منهم تفضلوا بتقديم دعاوى قضائية، لكن جاءت الأحكام لصالح الإدارة.

إذن، احنا واحد الدولة ديال المؤسسات، واحد الدولة ديال القانون، فانضباطنا للمؤسسات وانضباطنا للقانون يجعلنا أمام وضعية صعبة من حيث الحل، وأن المعنيين بها لهم طرق أخرى للترقية في مناصبهم، يا إما بالامتحانات، يا إما كيف ما قلنا كيلقاو راسهم في درجة استثنائية، إذن ما ابقاتش هاذ الوضعية ديال السلم 8 بالشكل اللي تكلمت عليه، اعلاش؟ لأنهم استطاعوا يحسنوا من الوضعية

السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات التي تعتمن القيام بها من أجل تصحيح هذه الوضعية؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيدة المستشارة المحترمة،

طبعا يؤسفني أن مشكل اليوم كيتطرح وكان ممكن يتحل هاذي 34 عام، ما دام كتقولي بأن المشكل قائم هاذي 34 سنة.

مؤسف جدا أن اليوم نطرحه كموضوع عاد خاصنا نشوفو أشنو هي الحلول ديالو، لكن خاصنا نكونوا عارفين بأن التعاون الوطني واحد المؤسسة اللي كانت عندها واحد الوضعية خاصة، الموظفين اللي عندها يا إما كيكونوا في إطار التسيير الإداري أو التسيير الحسائي، وكان تقريبا عموم المشتغلين هم أعوان، مستخدمين وكاين بعض المتصرفين، كذلك كاين بعض المربين اللي هما يا إما كيكونوا يا مدربين أو مرشدين.

الآن، في 2003 تدار نظام أساسي للتعاون الوطني، إذن بدا التغيير، في 2004 خرجوا هاذ الناس من الوضع ديالهم الخاص المرتبط بالمؤسسة إلى الوضع اللي مندمجين فيه سائر الموظفين في الدولة أي في الوظيفة العمومية، أشنو اللي وقع؟

اللي وقع هو بالفعل تم تحسين وضعية هؤلاء بما هو أرقى، كما جاء في النظام الأساسي، وأخذ بعين الاعتبار الأقدمية المكتسبة، الآن اللي وقع هو أنه كاين مطالب، هذيك المطالب طرحت على لجنة مشكلة من المؤسسة نفسها ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الوظيفة العمومية.

فتبين انطلاقا من المعطيات اللي عند وزارة المالية المرتبطة بمالية الدولة ومختلف الوضعيات المشابهة في الإدارات الأخرى بأن الأمر يستحيل أن يطبق على الشكل الذي يطالب به هؤلاء، فإذن وصل الأمر إلى هاذ الوضعية هاذي، لكن وضعهم تحسن وممكن أننا نرجعو إليه من بعد ما نسرع التعقيب ديالك.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

وركزت في إحدى محاورها على هذه الفئات، على عدد من الفئات وخاصة الأشخاص في وضعية إعاقة، وتم التأكيد على توفير عدد من الإجراءات التي ستساعدها على ولوج سوق الشغل من خلال وضع تحفيزات مالية، اجتماعية، ضريبية بالنسبة للمقولة أو الشخص في وضعية إعاقة.

المسألة الثانية، وزارتنا والوكالة الوطنية لإنعاش الكفاءات والتشغيل مع وزارة الأسرة والتضامن مع الوكالة ديال التنمية الاجتماعية، كايين عندنا واحد الاتفاق إطار، وهاذ الاتفاق كيمهدف إلى تيسير إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الحياة المهنية.

وبطبيعة الحال بالنسبة للوكالة وبالنسبة للوزارة ستتولى تعزيز ديال المواكبة ديال هاذ الشريحة من المواطنين من خلال برامج تستهدف تحسين قابليتهم للتشغيل وإدماجهم في إطار التشغيل المؤقت وكذا مواكبتهم أيضا من أجل خلق مقاولات صغيرة أو متوسطة.

ونحن نعمل في الوكالة في مستقبل الأيام على استكمال تكوين عدد من مستشاري التشغيل في مجال التوجيه ومساعدة وإرشاد الأشخاص في وضعية إعاقة داخل الوكالات الجهوية والمحلية للإنعاش والكفاءات مما يساعد على التعرف على الحاجيات ديال أصحاب هاذ الفئة، وكايين تدابير أخرى تتعلق بالتوظيف سأوضحها بعد تعقيبكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نجاة كمبر:

شكرا السيد الوزير.

الحقيقة، السيد الوزير، بالنسبة لطرحي لهاذ السؤال جاء بناء على الوضعية الإنسانية اللي كيعيشوها هاذ الأشخاص في وضعية إعاقة، واللي كتدفعهم طبعاً للاحتجاج بشكل يومي أمام هاذ القبة المحترمة.

أولا، أنا كنوه إلى كانت هاذ الإستراتيجية هي اللي عندكم، فأنا كنوه بها بشكل كبير، لأن على الأقل يعني بالنسبة لي لأن تفعيل الدستور والقوانين راه في الصالح ديالنا.

بالنسبة لي، السيد الوزير، ولكن هذا ما كيمنعش بأن عندي واحد جوج ديال الإشارات، واحد جوج النقط اللي غنشير لهم، بالنسبة للحكومة السابقة تكلمت على تخصيص مليار كمنحة لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة، وذلك عبر صندوق التماسك الاجتماعي. إلى سمحت، السيد الوزير، تعطينا أشنو وفين وصلتو في الالتزام؟ وتعطينا عبر إحصائيات دقيقة شكون اللي استافد؟ الناس اللي استافدوا إلى أي حد زعما استطعتو أنكم تخرجوا أولا تصرفوا هاذ الصندوق؟

ثاني حاجة، السيد الوزير، بالنسبة للبرنامج الحكومي ديالكم،

ديالهم عن طريق الترقية الاستثنائية في الدرجة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على مساهمتكم.

وننتقل للسؤال الأول موجه للسيد وزير الشغل والإدماج المهني، وموضوعه تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نجاة كمبر:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

إن من واجبات الدولة تجاه المواطن ضمان حقه في الشغل، لاسيما إذا تعلق الأمر بذوي الاحتياجات الخاصة، إذ بدون شغل لا يمكن لهذه الشريحة من المواطنين أن يحققوا ذواتهم داخل المجتمع بما يحفظ كرامتهم.

وكما تعلمون، السيد الوزير، صدر في عهد الحكومة السابقة مرسوم يمنع التوظيف المباشر دون الإشارة إلى تخصيص مباراة تراعي خصوصية هذه الفئة.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، ما هو تصور الحكومة لإدماج ذوي الاحتياجات في سوق الشغل؟

شكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا للسيدة المستشارة على تفضلكم بطرح هاذ السؤال.

أود أن أؤكد أن الحكومة تتوفر على سياسة عمومية واضحة متكاملة فيما يتعلق بموضوع ذوي الاحتياجات الخاصة، كينطلق بطبيعة الحال من.. ويهدف إلى تفعيل المبادئ الدستورية التي تنص على ضرورة العناية بهذه الفئة، وأشار إلى أن البرلمان سبق أن صادق على قانون إطار كيجمي هؤلاء الأشخاص ويسير في الاتجاه ديال تأمين ديال المساواة ديالهم مع غيرهم من المواطنين.

الآن فيما يتعلق بالتشغيل، أود أن أشير على أن الإستراتيجية الوطنية للتشغيل خصصت حيزا هاما للبرامج الإرادية لإنعاش التشغيل،

الحكومة السابقة في التطبيع مع الرشوة، أو أن في هاذ الحكومة جبتو شي تدابير وإجراءات اللي تحاربوا بها هاذ الآفة الخطيرة على المجتمع وعلى الدولة؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد بنعبد القادر، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

تنشكر فريق الأصاله والمعاصرة على طرح هاذ السؤال.

الرشوة ماشي ظاهرة خاصة بالمملكة المغربية، هي ظاهرة عالمية والشعوب اللي قضت على الرشوة هي الشعوب اللي استطعت تخرج موضوع الرشوة من مجال السجال السياسي وتفرغو من الشحنة العاطفية ديالو، ورؤساء أحزاب، رؤساء الحكومات تيتابعهم القانون ومريضنا ما عندو باس وتستمر الحياة عادية، إذن لا مجال للحديث عن شي تطبيع.

المغرب قطع أشواط في هاذ الشأن تتوج بالدستور اللي كرس مبادئ الحكامة الجيدة وأخضع المرافق العمومية لمبدأ المحاسبة والمسؤولية والشفافية.

وبطبيعة الحال هاذ الشيء ما كانش كافي، لذلك كاي واحد الإستراتيجية وطنية اللي هي واحد اللحظة متقدمة في تحقيق لحظات الائتنام في المجتمع المغربي، هاذ الإستراتيجية راه ساهموا فيها فعاليات ديال المجتمع المدني والقطاع الخاص والحكومة، والإستراتيجية الآن موجودة ومتكاملة والحكومة والوزارة المعنية منكبة في هاذ اللحظة اللي احنا كنتحدثو فيها على وضع اللمسات الأخيرة للإجراءات الإستعجالية لتفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الرشوة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير،

النهار اللي تبغيو تغمقوا على شي حاجة تتجيبو تقولوا لنا الإستراتيجية، أنا سولت على التدابير، التدابير هو إجراءات محددة ودقيقة لمحاربة هذه الآفة، وهي آفة خطيرة جدا وغادا وتستشري في المجتمع وفي المؤسسات ديال الدولة، بحيث أننا يمكن لنا نوصلو نقولو

التزتم بتفعيل نسبة 7% المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية، أشنوهي الإجراءات العملية اللي درتو لتفعيل هاذ المقتضى؟

بالإضافة لهذا، السيد الوزير، عندنا بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أشار في التقرير الأخير ديالو إلى إصلاح نظام الكوطة الخاص بهذه الفئة ليشمل القطاع الشبة العمومي والقطاع الخاص، فين وصلتوا إلى سمحت، السيد الوزير، فين وصلتو لتفعيل رأي المجلس؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بالدعم وليس دعما مباشرا، كيمشي وغييمشي لهاذ البرامج اللي تكلمت عليها مليار و100 مليون غادي تخصصت لكل هذه البرامج التي تتم الإشارة إليها.

فيما يتعلق بالمناصب ديال 7% الحكومة خرجت واحد المرسوم اللي غادي يمشي في الاتجاه ديال تديير المناصب المالية ديال سنة 2017 اللي غادي يتخصص لمباريات خاصة بهؤلاء، وكاين عادة تيبقى لهؤلاء سيبقى لهم الحق في التباري على كافة المناصب المالية في كل المباريات الأخرى، فإذن المرسوم خرج والتفعيل ديالو غادي تتابعو الوزارة المختصة اللي هي معنا السيدة الوزيرة اللي تتأكدتها المعطيات التي أشير إليها.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الثاني ورد بشأنه طلب تأجيل من الفريق الاستقلالي، إذن نشكر السيد الوزير.

والسؤال الموالي موجه للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية وموضوعه محاربة الرشوة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصاله والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

رمضان كريم للجميع.

السيد الوزير،

ابغيت نسولك واش عوالين تستمروا على نفس السياسة ديال

اللي غادي تصبح مأسسة لمحاربة الفساد واللي غتجتمع قريبا تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، بحضور كافة فعاليات المجتمع المدني والقطاعات الوزارية، وأعتقد أن هاذي واحد المبادرة كتبين على أن الحكومة جادة في تنزيل الإستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد والرشوة.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم.

ونتقل إلى السؤال الأول الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، وموضوعه مشاكل الجالية بالمهجر، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات الوزيرات،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعيش مغاربة العالم مشاكل عديدة، وتشتكي هذه الفئة من ضعف الخدمات القنصلية وعدم انسيابيتها ومن عدم توفير الحكومة للتحفيز الضرورية من أجل التشجيع على الاستثمار داخل المغرب على الرغم من مساهمتهم الكبيرة في الناتج الداخلي الخام، هذا إلى جانب ضعف التأهيل وتأطير برامج التعليمية لأبناء هذه الجالية في مجال تعليم اللغة والأسس الدينية والثقافية لبلادنا.

السيد الوزير،

ما هي إستراتيجية وزارتك لإصلاح حقيقي ولمعالجة واقعية مشاكل جاليتنا بالمهجر؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق، الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية والتعاون الدولي مكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدات والسادة المستشارين،

أن هناك مؤامرة للتواطؤ، واحد المؤامرة ديال الصمت حول هاذ الآفة الخطيرة جدا.

نحكي لكم واحد القصة، السيد الوزير:

هاذو واحد المجموعة ديال المواطنين هبطوا للبحر، امشاو يصيدوا الحوت، وممنوع ذلك الحوت يتصيد، وصيدوه على خاطرهم، لساعات وهما في البحر، ما وقفهم حتى واحد رغم أنه كاين مصالح اللي خاصها تدير دوريات، وخرجوا ذلك الحوت وممنوع يتصيد، ودخلوه للمرسى، ممنوع يدخل للمرسى، وما داوهش للسوق (لا لوخا) كيتسمى هاذ السوق بالسبلونية (لا لوخا) تيعرفوه الناس ديال الريف، ما امشاش ل (لالوخا)، و (لالوخا) عندها المراقبين 24 على 24 ساعة. وتباع ذلك الحوت في السوق السوداء وجاه وتمز وتدار في الكاميو، والكاميو داز في الحواجز، والحواجز، السيد الوزير، 24 على 24 ساعة، وخرج الكاميو وامشى في الشارع في وسط المدينة، جا حتى جا يخرج للبلاعة ديال 40 (دابا ولات البلاعة ديال 60) خارج المدينة ورجعوه وجابوه للكوميديا، وتدار اللي تدار وأدى إلى وفاة مواطن بريء اللي اسميتو محسن فكري، الله يرحموفي هاذ النهار.

من المسؤول عن وفاة مواطن مغربي؟ اشكون اللي كيتحمل المسؤولية؟ واش الناس اللي كانوا في البحر اللي خاصهم يتراقبوا؟ واش الناس اللي خلاو الحوت يتباع بدون وجه قانون؟ واش الناس اللي خلاو الحوت يدوز الحواجز يعني "الباريرة"، البراج، هي الرشوة اللي مسؤولة، ولكن من المسؤول عن هاذ الرشوة؟ واش وزارة الصيد البحري؟ واش وزارة الداخلية؟ اشكون اللي يتعاقب؟ من كان من الأجدر أن يعاقب؟ بدل ما يتعاقبوا موظفين بسطاء، وكيتعاقبوا اليوم مواطنين اللي كيتعتقلوا على الأقل واحد الجزء هام اللي كنعرفو أنا شخصيا بدون وجه حق وبدون وجه قانون، وهناك تجاوزات في هاذ الباب، اليوم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاح الإدارة وبالوظيفة العمومية:

ما عنديش شي تعقيب على هاذ القصة، لأنها معروضة على القضاء، وفيها معطيات مهمة جدا كذلك تكشف على مفهوم الشهادة ومفهوم البيع في السوق السوداء.

اللي يمكن نوضح هو أن في هاذ اللحظة هاذي كاين جوج ديال المراسيم اللي مبرمجين في المجلس الحكومي، المرسوم الأول يتعلق بكيفية تلقي الملاحظات والشكايات والاقتراحات ديال المرتفقين وكيفية معالجتها، والمرسوم الثاني هو مرسوم يقضي بإنشاء اللجنة الوطنية

العائلات التي كنعيش في الخارج والتي عندها نوع من الهشاشة كيمكن تقي تتلقى تكوين في المغرب عن طريق التكوين المهني وكتراجع لدول الاستقبال، وهي مسلحة باش يمكن تتخرط في سوق الشغل.

فاذن كايين اهتمامات متعددة، وبالتالي خاصنا فقط خاصنا غير نضافرو الجهود باش نعطيوا بأنه بالإضافة لهاذا الاهتمام راه كايين جمعيات تشتغل على أرض الواقع، وهي باتصال مع الوزارة، وكلما كان موضوع معين إلا وكندخلوا في شراكة معها.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا على جوابكم السيد الوزير، ونذكركم أن أسباب نزول هذا السؤال مرتبط أساسا بموسم العبور وبتدبير عملية "مرحبا"، ولعل أبرز النقط التي وقف عليها فريق التجمع الوطني للأحرار في مشاكل لها ارتباط ثقافي وأخر تديبري مرتبط بظروف الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها بلدان الإقامة، فموسم العبور له تكاليف كبرى مرتبط بتذاكر السفر الغالية جدا وظروف الاستقبال الصعبة وانعدام الجودة في الخدمات، خاصة النقل البحري الذي عادة ما تعانیه مع شركات النقل البحري العالمية، والتي تتعامل باستعلاء كبير وتفتقر تعاملاتها إلى أبسط الشروط الإنسانية.

في الجانب الثقافي، تعلمون أن العلاقة التي تربط جاليتها في ديار المهجر مع بلدها هي علاقة مقدسة، حيث عملت الأجيال الأولى للهجرة على بذل مجهودات جبارة لبناء المساجد من أجل الحفاظ على الهوية المغربية وتعزيز القيم المغربية الأصيلة، حيث عمل كذلك على تأسيس العديد من الجمعيات التي يجب أن تدعموها لمواصلة هذه الإنجازات وهذه الأوراش عبر إرسال البعثات الثقافية والتعليمية الضرورية.

السيد الوزير،

عملية "مرحبا" لا تكفي لوحدها، فمعالجة مشاكل الجالية مرتبطة بحلول ميدانية تتجسد في بناء مدارس جديدة وربطها بمقررات خاصة بأبناء الجالية المغربية بالخارج تراعي خصوصيات بلدان الإقامة.

إشكاليات أخرى مرتبطة كذلك بظروف الإدارة ووضعها المأساوي الذي يساهم في تأزيم المرفق العمومي، فعدد الشكايات التي تبعثها جاليتنا عن طريق السفارات والقنصليات وصلت سنة 2015 إلى 5360 شكاية مرتبطة أساسا بالرخص والتعمير والمحافظة العقارية والترامي على ملك الغير والسرقات المتعددة وعدم توفر شروط الاستثمار وعدم مساعدتها على إنجاز مشاريعها التي تعاني من تصفية الحسابات في ظل

أولا ابغيت نشكر الفريق ديال الأحرار على هاذ السؤال اللي كيدخل في صلب الاهتمامات بمغاربة العالم، و ابغيت نأكد منذ البداية أن إستراتيجية التعامل والاهتمام بمغاربة العالم مبنية على ثلاث محاور كبرى ومرتكزات كبرى:

المرتکز الأول، هو أولا الحفاظ على الهوية ديال المغاربة، باش يبقاو محصنين ويبقى عندهم ارتباط متين ببلدهم الأصلي؛

ثانيا، هي حماية الحقوق والمصالح ديالهم؛

ثالثا، هي تعزيز المساهمة في التنمية.

غنبدنا بالنقطة الثالثة، فيما يخص المساهمة في التنمية، ربما خفي على مجموعة من الناس أنه كايينة تحفيزات كبيرة باش المغاربة ديال الخارج يساهموا في التنمية الاقتصادية، وغنتذاكر على الصندوق الخاص للدعم، هاذ الصندوق اللي وضعتو الحكومة السابقة والتي باقي مستمر، ربما ما كاينش حولو مجموعة من الإمكانيات باش نتواصلو مع الناس، وخاصنا نتواصلو مع الناس فيه اللي مبني على مجموعة من الاختيارات أساسية كتخلي المغاربة يساهموا في التنمية الاقتصادية ومساهمة ملموسة، كل مشروع اللي تيفوت مليون ديال الدرهم الدولة كتساهم فيه بـ 10% بدون مقابل على أساس أن المساهمة ما تفتوتش 5 مليون ديال الدرهم.

ثانيا، أن أي مواطن مغربي في الخارج ممكن يساهم خاصو يساهم بـ 25% خارج الدين البنكي وتكون بالعملة الصعبة، وبالتالي في كل القطاعات فإذن هذا عمل وصندوق ملموس كنطلبو من الجميع غدا إلى ابغا يساهم في.. احنا مستعدين نديرو المواكبة ديالو على مستوى التسهيل باش يستفاد من كل الإمكانيات ديال هاذ الصندوق.

فيما يخص الحضور ديالنا باش نحسنو كايين حضور قوي ديال المغرب على المستوى الثقافي، مثلا المغرب في السنوات الأخيرة دخل في سياسة ديال دور الثقافة، كايين "دار المغرب" في مونتريال، كايين الآن التحضير وغيبدا الأشغال في "دار المغرب" بباريس، كايين كذلك "دار الثقافات الثلاثة" بإشبيلية، كايين "دارنا" اللي كنيشتغلو مع الدولة الفلامانية أو عن طريق الفلامان ببلجيكا، وكايين كذلك "الدار" في أمستردام اللي واجدة اللي الأشغال انتهت وكننتظرو غير التدشين ديالها.

على مستوى الحضور الثقافي فالسنة الماضية كايين 17 فرقة مسرحية اللي دارت جولات متعددة في أوروبا وفي إفريقيا وفي دول أخرى، والتي قدمت على الأقل 120 عرض مسرحي، هذا تواصل ثقافي اللي عندنا مع إخواننا في الخارج.

كايين كذلك مساهمة الوزارة ساهمت بـ 57000 كتاب مدرسي لدعم الجمعيات اللي كتدير التلقين ديال اللغة العربية أو اللغات المغربية لأبنائنا في الخارج.

كايين كذلك فيما يخص التكوين المهني درت واحد الجهة مهمة، كل

تباطؤ الإدارة القيام بواجبها.

وأخيرا المشاركة السياسية، أعتقد أنه مبدأ دستوري ينتظر منكم مضاعفة الجهود لتحقيق هذا الطموح لأن البلد اليوم محتاج إلى الاستفادة من أبنائه خارج أرض الوطن، إذن مشاكل الجالية منظومة متكاملة تقتضي تضافر جهود الحكومة ككل لمعالجتها وعليكم السيد الوزير القيام بدور التنسيق بين مختلف هذه القطاعات لحل هذه المشاكل في شموليتها.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة، وموضوعه انتشار غبار أسود بمدينة القنيطرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيدة الرئيسة.

رمضان كريم للجميع وجميع المغاربة.

في الواقع كنا طرحنا هذا السؤال في التجربة الحكومية السابقة، وجا الدور عليه اليوم في هاذ الحكومة، نظرا للغياب الدائم لبعض الوزراء، وهاذي في الحقيقة ظاهرة ناقشناها في بداية هاذ الحكومة، وكنتمنى أنه نتغلبو عليها، لأنه غير ممكن هاذ المؤسسة ديال البرلمان ما تديرش الدور ديالها.

اليوم الأغلبية للمغاربة تيفقدوا الثقة في المؤسسات وفي الأحزاب وفي النقابات نتيجة لبعض الممارسات وإلى ما صلحناهاش وابدينا منها غادي نبقاو هكذا.

اليوم إلى ما جاويناش على الأسئلة الحقيقية ديال المواطنين والمواطنين غادي يبقاو دائما ما تيثيقوش في هاذ المؤسسات.

سبق لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل طلبت عقد لقاء مع وزير الداخلية إبان وفاة فكري، المرحوم فكري، باش نلعبو الدور ديالنا كمؤسسة.

كذلك اليوم كنطلبو وطلبنا عقد لقاء مع وزير الداخلية باقي كنتسناو. اليوم كل الفرق والمجموعات ها انتما تتشوفوا تديروا سؤال وتيذاكروا على الوضع في الريف لأنه من حقنا احنا كمؤسسة تشريعية ومنتخبين نتبعو ما يجري في بلادنا، ما يمكنش نبقاو كمؤسسة نتفرجو على المصير ديال المغاربة والمصير ديال بلادنا.

اليوم، خصنا نساهمو في حل المشاكل ديال أبنائنا وكل المناطق

ديالنا، لهذا هاذ المقاربة اللي اخذتها الحكومة واليوم أحد المكونات ديال الحكومة تيقول لك الحوار مع الجميع هو الحل، بينما كايينة مقاربة أخرى على أرض الواقع وهو الاختطاف وهو الاعتقال، كايينة الناس اللي ما عارفاش أبنائها فين كايينة، لهذا خاص هاذ المؤسسات تلعب الدور ديالها وتعرف أشنو واقع في بلادنا.

نجي للسؤال ديالنا ديال الغبار الأسود، فعلا كايينة هاذ الظاهرة في مدينة القنيطرة وفي مدينة المحمدية، في مدينة سلا، واحد المجموعة المدن (surtout) هاذ الظاهرة تتكرر غبار أسود تيقنق الساكنة ديال القنيطرة، ابغينا نعرفو أشنو هي الإجراءات اللي دارت هذيك الحكومة السابقة واشنو غادي تدير هذيك الحكومة الأنينة؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الوافي، كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، وأنا شخصيا أعتبر أن التدافع النيابي والبرلماني بصفة عامة هو جزء من التحسيس وكذلك من التأسيس لمشروع البيئي للتأهيل البيئي لبلادنا، وبالتالي كن مطمئن أننا سنلبي الدعوة كلما دعوتومنا.

بالنسبة لما يتعلق بانتشار الغبار الأسود بمدينة القنيطرة، ابغيت نوضع الإخوان والأخوات المستشارات في الإطار العام، اليوم بلادنا كتشهد تنمية صناعية اقتصادية، بالموازاة لابد أن يكون لها مشروعا ديال التأهيل البيئي.

الحمد لله، تقدمنا في مخططات وطنية، في المخطط الوطني لتدبير النفايات، السوائل المنزلية والمماثلة، المخطط الوطني لتدبير النفايات الصلبة، بعض المبادرات مكافحة التلوث الصناعي، الهواء لأن ما كنشوفوهش، ما عمرو تكلمنا عليه، بالتالي اليوم أنا بهاذ المناسبة كنعلمو أننا نشغل على أن يكون للمغرب في إطار مشروعه وخطته للتأهيل البيئي يكون عندنا واحد الخطة لتحسين جودة الهواء ديال المغربيات وديال المغاربة، هذا على المستوى الوطني.

ما يتعلق بالقنيطرة، بالفعل الحكومة السابقة وهذه الحكومة دارت مجموعة ديال التدابير، منها أول شيء احنا كنعترضو به هي كايين واحد اللجنة جهوية دائمة تقنية دارت مجموعة من المبادرات، والأساس فيها أنها هي أنها تشاركية، فيها السلطات المحلية، الجهوية، كذلك الوزارة ديالنا اللي فعالة على هاذ المستوى، ثم كايينة تدابير أخرى سأتشرف بإلقائها بعد التعقيب.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيدة الوزيرة.

غير بالنسبة ذاك الغبار الأسود هو كيخنق أبناء القنيطرة وخاصة الصبيان، الأطفال، وذاك الشي اللي تدار قديم، هاذ اللجنة التقنية مع الأسف باقي ما حددت حتى السبب ديال هاذ الغبار الأسود، بعض المرات كيقول لنا هذوك العجلات المتلاشية كيحرقوهم قدام مطرح النفايات، بعض المرة كيقول لنا من واحد المصنع ديال توليد الكهرباء، بعض المرة كيقول لك المصانع اللي كاينة في القنيطرة ما كتحترمش، المنشآت ديالها ما كتحترمش المعايير البيئية، وبالتالي حتى المشكل باقي ما عرفناش باش نلقاو العلاج الحقيقي ديال ذاك الشي، والحكومة إلى ما قدراتش هاذ الشي ما كيكلف لا ميزانية لا فلوس لا حتى شي حاجة، كيكلف إرادة حقيقية ديال الحكومة، إلى ما قاداتش تضمن لنا ولوليداتنا حتى جو سليم فين نعيشوا أشنو ممكن نطلبو منها أكثر؟ هاذ الشي ما كيكلفش، كنعقول لك، ميزانية ضخمة، كيكلف إرادة حقيقية، وكاين هناك تواطؤ كنعقول لك ديال بعض الناس مع بعض المتسببين في هاذ الشي اللي ما باغينش يقولوا الحقيقة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة المكلفة بالتنمية المستدامة:

هو يبدو، السيد المستشار، أن ليس لك المعلومات الكافية فيما

يتعلق بملف القنيطرة.

هناك بعدا تقرير كامل للفترة السابقة ولهذه الفترة في الحكومة ديال المختبر الوطني للبيئة، هناك كذلك تقارير ديال اللجنة الجهوية اللي فيها مجموعة من الإجراءات اللي أعطت واحد الحقيقة اللي هي من فبراير لليوم تحسن الوضع، ماشي بالشهادة دياي ولكن بشهادة المواطنين القنيطريين، وكما كنعقولو هذا مشروع ديال التأهيل البيئي ديال بلادنا، وخصوصا في بعض النقط والمدن الحيوية اللي كتعرف تنمية صناعية وتنمية اقتصادية، وبالتالي كان في هاذ اللجنة كانت فيها مشاركة ديال الوزارة فعالة، تمت فيها هاذ اللجنة قامت بعدة أنشطة، أول منها هي إعادة تشغيل محطة قياس جودة الهواء، وبالتالي احنا كنشكرو جميع الساهرين، هذه مناسبة باش نشكر جميع الساهرين على هاذ الإجراء هذا.

كان اقتراح جميع الفرقاء لاتخاذ جميع التدابير وفيها آجال محددة منها: قيام المختبر الوطني كما قلت البيئة بحملات قياس جودة، كانت فيها لمدة مستمرة بعينات وبتائج، ماشي ما عرفناش، ثم كذلك كان إنجاز المسح الخرائطي توسعنا من القنيطرة وامشينا لسيدي سليمان، وامشينا لسيدي قاسم، بعد ذلك تم بالنسبة للتتبع والمراقبة عن كذب بالنسبة للحالتين ديال محطتي توليد الطاقة الكهربائية بالقنيطرة، وهنا التزموا المسؤولين أنها تكون عندنا إجراءات مستدامة، وهذا هو الأساس اللي غادي يكون مستدامة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، ونشكر كاتبة الدولة على مساهمتها. شكرا لكم جميعا، ومرة أخرى رمضان كريم.

ورفعت الجلسة.

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بمناسبة انتهائها من دراسة وتعديل مشروع قانون المالية والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت في دراسة مشروع قانون المالية ابتداء من يوم الثلاثاء 16 ماي 2017، وعقدت بشأنه 6 اجتماعات، استغرقت في مجموعها ما يناهز 31 ساعة عمل.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة، معززة بالعديد من الأرقام والتوضيحات والإحصائيات والتي ساهمت بشكل أساسي في الرفع من تحسين ظروف مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة وقراءة مضامينه والوقوف على محتوياته.

ولا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد رجال المكاوي رئيس اللجنة على حسن تسييره وتديبره لأشغالها، ولل سيدات والسادة المستشارين الذين أسهموا في مناقشة مشروع قانون المالية بكل جدية ومسؤولية رغم الضغط الزمني.

وإلى جانبهم أشكر كذلك جميع الطاقم الإداري للجنة على الجهود التي بذلوها وبيدلوها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين في مثل هذه اللحظات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2017، المعروض على أنظارنا يستمد مرجعيته من التوجهات الملكية السامية المنبثقة عن المجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك بتاريخ 26 شتنبر 2016، الذي تمت المصادقة عليه بعد ذلك من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 4 أكتوبر 2016.

ونظرا للظرفية السياسية المتمثلة في انتهاء الولاية الحكومية السابقة وتنظيم الانتخابات التشريعية والمشاورات المرتبطة بتشكيل الحكومة، حيث تعذر المصادقة على مشروع القانون قبل 31 دجنبر 2016، طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي للمالية وتمت بذلك بموجب مرسومين فتح الاعتمادات اللازمة لسير المرافق العمومية والقيام بالمهام المنوطة بها على أساس ما هو مقترح في مشروع قانون المالية هذا، إذ سيتم الانتهاء من العمل بالمرسومين المذكورين فور مصادقة البرلمان على قانون المالية ودخوله حيز التنفيذ.

وبعد تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2017 أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 27 أبريل 2017، بعد ملاءمته مع هيكله الحكومية الجديدة، تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب.

وبعد إحالته على مجلس المستشارين قدم السيد وزير المالية في

محضر الجلسة الحادية والتسعين

التاريخ: الأربعاء 5 رمضان 1438 هـ (31 ماي 2017 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع ساعات وخمس وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛

- المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية؛

- رد وزير الاقتصاد والمالية.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

طبقا لأحكام الدستور والقانون التنظيمي للمالية والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة للاستماع لتدخلات الفرق والمجموعات ورد الحكومة، لدراسة مشروع القانون المالي لسنة 2017.

وقبل الشروع في مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، باسم المكتب نبعث التهانى الحارة، داعيا الله العلي القدير أن يعيده علينا وعليكم بالخير واليمن والبركات.

فالكلمة الآن للفرق الاستقلالي، ولكن في انتظار الالتحاق بنا نوجه الكلمة لفرق الأصالة والمعاصرة في حدود 31 دقيقة، فليفضل مشكورا.

اسمح لي، اسمح لي، شكرا، شكرا، شكرا.

فليفضل صاحب التقرير لتلاوة التقرير.

المستشار السيد عبد الصمد مريمي، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدات والسادة،

شكلت المناقشة العامة لمضامين مشروع القانون المالي وكذا المرجعيات والفرضيات التي بني على أساسها، موضوع نقاشات مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين الذين أبدوا عدة ملاحظات واستفسارات واقتراحات حول المقترحات التي جاء بها.

استعرض المتدخلون مختلف السياقات التي تم خلالها إعداد مشروع القانون المالي، من سياق وطني يتميز بعودة المغرب مؤسسياً إلى الاتحاد الإفريقي والمصادقة على البرنامج الحكومي وتنصيب الحكومة، كما يتزامن مع مصادقة مجلس الأمن بإجماع أعضائه على القرار الأممي 2351 المتعلق بالصحراء المغربية الذي يعزز لا محالة الطرح المغربي في حل النزاع المفتعل حول قضيتنا الوطنية في المحافل الدولية.

وقد أجمع المتدخلون على متابعتهم بقلق بالغ تطورات الوضع في إقليم الحسيمة الذي يعرف حراكاً شعبياً بمطالب اجتماعية واقتصادية، مطالبين الحكومة بالاستجابة السريعة لمطالبهم الاجتماعية والتعامل المسؤول مع الوضع بهذا الإقليم.

كما تم التساؤل عن تكلفة تأخير مناقشة قانون المالية على الاقتصاد الوطني والمالية العمومية، وآثاره المالية والاجتماعية.

وفضلاً عن ذلك، تم استحضار الظرفية الدولية المتميزة بانتعاش الاقتصاد العالمي بوتيرة ونسب متفاوتة، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المحيط الإقليمي لبلادنا.

وعن فرضيات مشروع القانون المالي سواء على مستوى نسبة التضخم، نسبة النمو ونسبة عجز الميزانية، اختلفت الآراء بين اتجاهين اعتبر أنهما فرضيات واقعية ومقبولة وموضوعية، ما دامت تتقاطع والبرنامج الحكومي وروعي فيها الظروف الداخلية والخارجية، وستؤدي إلى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، واتجاه آخر يرى أنها فرضيات أصبحت متجاوزة وأفرطت في التفاؤل ويستدل هذا الاتجاه الثاني في تدعيم رأيه بالتساؤل كيف لبلادنا أن تحقق نسبة نمو 4.5% رغم أن نسبة النمو سنة 2016 لم تتجاوز 1.8%، وذلك بالنظر لاستمرار ركود وجمود الطلب الداخلي، وكذا الطلب الخارجي المرتبط بشدة بنسب نمو دول الاتحاد الأوروبي.

وبخصوص نسبة عجز الميزانية المحددة في 3% من الناتج الداخلي الخام، تمت الإشارة إلى أنها تتطلب بدورها مجهودات كبيرة لتطوير الموارد سواء فيما يخص الضرائب المباشرة أو الضرائب غير المباشرة.

كما تمت الإشارة إلى أن تحديد فرضية التضخم في نسبة 1.7% يرتبط بالمداخيل الجبائية، لأنها كلما ارتفعت أسعار السلع والخدمات، وإلا ارتفعت معها الضريبة المفروضة على قيمة عمليات بيع وشراء المنتوجات وأن استقرار هذا المعدل في مستويات متدنية لم يمنع من

اجتماع اللجنة المنعقد يوم 16 ماي، عرضاً أبرز من خلاله السياق العام لإعداد مشروع قانون المالية بما في ذلك السياق الدولي الذي تميز باستمرار التقلبات على مستوى الأسواق المالية الدولية.

أما بخصوص أولويات مشروع القانون المالي، فإنها تستند إلى أربع مرتكزات أساسية:

أولاً، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير، وفيه تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص.

تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛ تعزيز آليات الحكامة المؤسسية.

ثانياً، أما فيما يتعلق بالفرضيات التي انبنى عليها مشروع القانون، فقد اعتمدت التوقعات على الأسس الآتية:

- النمو الاقتصادي: 4,5%؛
- نسبة عجز الميزانية 3% من الناتج الداخلي الخام؛
- متوسط سعر الغاز الطبيعي: 350 دولار للطن؛
- سعر التضخم: محدد في 1,7%.

ثالثاً، أما عن أهم التدابير التي جاء بها مشروع القانون فتتجلى في توطيد دينامية الاستثمار العمومي عبر إطلاق أوراش كبرى وهيكلية للبنية التحتية ومواصلة دعم الاستراتيجيات القطاعية والاجتماعية، فضلاً عن مجموعة من التدابير الرامية لتشجيع الاستثمار الخاص والمقاول من خلال تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار وإقرار تدابير تحفيزية لدعم المستثمرين والشركات المصدرة وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين كي تشمل المقاولات المصدرة بصفة غير مباشرة.

ورابعاً، وفيما يخص التدابير المتعلقة بدعم دينامية القطاع المالي، يقترح المشروع مواصلة تحديث هذا القطاع من خلال تنوع الأدوات والأسواق المالية المتاحة للمستثمرين والمقاولات، من خلال إقرار مجموعة من التدابير الجبائية التحفيزية لتشجيع اللجوء إلى عمليات التسديد.

من جهة أخرى، جاء مشروع القانون المالي بتدابير تخص إنعاش الشغل ودعم البحث والابتكار، منها على الخصوص إحداث 23.768 منصب مالي، بالإضافة إلى 11000 منصب لفائدة الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين في إطار التعاقد، وإقرار الإعفاء الدائم من الضريبة على الدخل بالنسبة لمنح التدريب في حدود 6000 درهم، مع دعم دينامية نظام المقاول الذاتي، بالإضافة إلى اعتماد تدابير تتعلق بتزليل الجهوية الموسعة عبر تقوية الموارد المالية للجهات من خلال رفع حصتها من موارد الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل من 2% إلى 3%، تضاف إليها اعتمادات من الميزانية العامة تقدر بـ 2 مليار درهم.

وجود انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

وفضلا عن ذلك، اعتبرت بعض التدخلات أن إنجاز الأوراش الكبرى وتأمين التوازنات المفروضة يستوجب فلسفة اقتصادية تركز على رؤية متكاملة الأركان والاستراتيجيات والأهداف وسلسلة الأولويات، تشمل البعد الترابي والمجالي بين القرية والمدينة، بالاعتماد على نموذج اقتصادي ينبي على التصنيع وتنوع المجالات وربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية بالإضافة إلى تكثيف الروابط التجارية والعلاقات الاقتصادية بالمنطقة.

كما تم التعبير عن دعم الإجراءات التي تنوي الحكومة اتخاذها من خلال هذا القانون والقاضية بمواصلة تحسين مناخ الأعمال، إضافة إلى عزمها تبسيط المساطر الإدارية المرتبطة بإنعاش الاستثمار الخاص وتحديث الإطار القانوني للأعمال ودعم المقاوله المصدرة وتحسين ظروف إنتاج وتسويق المنتجات التصديرية، فضلا عن تنشيط دور الدبلوماسية الاقتصادية وتقييم اتفاقيات التبادل الحر ودراسة أثرها على الاقتصاد الوطني.

وقد سجلت بعض التدخلات أنه لوحظ أن فرص هامة تم تفويتها لجذب الاستثمار بسبب عدم تشكيل الحكومة طيلة المدة السالفة.

وفي سياق آخر، تمت الإشارة إلى أن إصلاح صندوق المقاصة والتحكم في نفقاته يجب أن يتم دون إحداث خلل على مستوى القدرة الشرائية للمواطنين ودون إحداث تأثير سلبى على مستوى القطاعات المنتجة، مما سيتوجب إعداد خطة محكمة مبنية على التدرج واعتماد تدابير مصاحبة.

أما فيما يتعلق بالمحور المالي، تمت الإشارة إلى أن الميزة الأساسية التي طبعت مشروع قانون المالية تتجلى في تزايد النفقات مقابل تراجع على مستوى المداخيل، الأمر الذي كان يقتضى من الحكومة البحث عن حلول ابتكارية لتوسيع وتنويع موارد الدولة لتجاوز إشكالية العجز البنوي المسجل بين موارد الدولة ونفقاتها.

ولوحظ وجود خلل على مستوى آليات تدخل بنك المغرب في السياسة النقدية، بحيث أن منعى معدل الفائدة المطبقة من قبل الأبنك مرتبط بمنعى معدلات الفائدة على سندات الخزينة وليس معدل الفائدة المرجعي لبنك المغرب.

وعن محور الإصلاح الجبائي، أجمع المتدخلون بمختلف مشاربهم السياسية على أهمية القيام بإصلاح شمولي للنظام الضريبي ببلادنا، باعتباره أحد أهم التحديات المطروحة على الحكومة، خصوصا بعد انعقاد المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013 بهدف إعطاء دفعة جديدة لمسلسل الإصلاح الجبائي المغربي، بما يتلاءم مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلادنا.

وفضلا عن ذلك، تمت الإشارة إلى أن الحكومة لجأت إلى الضغط

الضريبي على المقاولات، في غياب تدابير ترمي إلى وضع حد للعراقيل الضريبية من أجل تنمية المقاولات وتطويرها، وتوزيع أفضل للعبء الضريبي وتكريس شفافية ضريبة واضحة المعالم إلى جانب توسيع الوعاء الضريبي.

من جهة أخرى، تمت الإشارة من طرف بعض المتدخلين إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات المتعلق بالجبايات المحلية الذي سجل عجز الإدارة عن تحصيل مداخيلها الجبائية لغياب الرؤية المندمجة بين النظام الجبائي الوطني والمحلي.

وبخصوص الضريبة على الدخل، تمت المطالبة بضرورة مراجعة الأساس المفروضة عليه الضريبة لدعم القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدودة، خصوصا في غياب أية نية للرفع من الأجور، ومعالجة الاختلالات التي تشوبها.

وفيما يتعلق بالمحور الاجتماعي، تم التأكيد على أهمية تأهيل الرأسمال البشري وجعله المكون الأساسي غير المادي لبلادنا من خلال:

1- إصلاح منظومة التربية والتكوين؛

2- تحسين الأوضاع الصحية للمواطنين؛

3- تيسير الولوج الى السكن اللائق؛

4- محاربة البطالة وتنشيط سوق الشغل؛

5- التصدي لكافة مظاهر الفقر والهشاشة والاقتصاد الاجتماعي، خصوصا في العالم القروي.

كما تمت الإشارة إلى أن تخفيض ميزانية وزارة الشغل سينعكس سلبا على المراقبة والتتبع وتخفيض عدد نزاعات الشغل. وفي هذا السياق، تمت المطالبة بدعم هذا الجهاز وتعزيز آليات المعالجة للحد من النزاعات أو لتخفيف نزاعات الشغل ومأسسة الحوار الاجتماعي إلى جانب ذلك.

وبالنظر للخصائص التي تعرفه ميزانيات القطاعات الاجتماعية، فقد اقترح تخصيص 4% من ميزانيات بعض القطاعات لفائدة قطاع التعليم والصحة.

وبخصوص محور الجبوية المتقدمة، لوحظ أن الموارد المالية المخصصة للجهات لا تكفي من أجل رفع التحدي، مما قد يجعل المبدأ الدستوري الكامن في التدبير الحر للجهات شكليا، وهو ما لا يمكن أن يمنحها حرية أوسع في تدبير شؤونها المالية في ظل معطيات موضوعية تجعل الدولة تمارس وصايتها ورقابتها بشكل مكثف ومؤثر.

السيدات والسادة الحضور،

في معرض جوابه على مداخلات السادة المستشارين، أعرب السيد وزير الاقتصاد والمالية عن شكره الجزيل لكافة السيدات والسادة المستشارين على تدخلاتهم وملاحظاتهم.

• فريق الاتحاد المغربي للشغل: 12 تعديل؛

• مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 23 تعديل؛

• مجموعة العمل التقدمي: 2 تعديل.

وقد انصبت هذه التعديلات حول مجموعة من المواضيع، استأثرت المادة 6 المتعلقة بالمدونة العامة للضرائب، والمادة 7 والمادة 8 والمادة 8 مكررة بالنصيب الأكبر منها.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الاثنين 29 ماي 2017 اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون.

وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة بعد رفضها من طرف الحكومة وتشبث أصحابها بتعديلين 2، في حين بلغ عدد التعديلات المقبولة من الحكومة واللجنة والمقدمة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية 22 تعديلا.

أما بخصوص التعديلات التي قدمتها الحكومة وحظيت بقبول أعضاء اللجنة فقد بلغت 10 تعديلات.

هذا، وقد تم سحب عدة تعديلات من طرف مقدمها بعد رفضها من قبل الحكومة أو اقتناع أصحابها، في حين تم التصويت على مجموعة من المواد التي لم يرد بشأنها أي تعديل بالأغلبية.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد المشروع وأبوابه وفق جدول التصويت المرفق بهذا التقرير.

هذا، وعند عرض مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017 على التصويت، وافقت عليه اللجنة معدلا بالنتيجة التالية:

الموافقون=9؛

المعارضون=5؛

الممتنعون=2.

وبه وجب الإعلام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على هذا التقرير القيم والمركز.

والآن غادي نفتح باب المناقشة، الكلمة لأول متدخل من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي المصطفى

وبخصوص قانونية فتح الاعتمادات بموجب مراسيم، أشار إلى أحكام الفصل 50 من القانون التنظيمي للمالية، إذ أنه حين لا يصوت على قانون المالية في آخر السنة تفتح المراسيم بناء على تلك المقترحات.

وبالنسبة لكلفة التأخير، أعرب عن مشاطرته الرأي القائل بخضوع كلفة التأخير ينبغي أن تؤخذ الأرقام بعين الاعتبار منذ بداية السنة إلى حد الآن، باعتبار أن الإنفاق العمومي الميزانياتي للمؤسسات العمومية يجري بشكل عادي، لكون أغلب المجالس الإدارية لهذه المؤسسات انعقدت في موعدها.

واعتبر أن القطاع الصناعي مركز قوة يجب دعم تنافسيته داخليا وخارجيا، مستدلا بما حققه مخطط التسريع الصناعي في ظرف سنتين من إنجازات كبيرة جدا، مضيفا أن القطاعات الصناعية الواعدة كقطاع الطائرات وكذلك الشأن بالنسبة للسيارات، كقطاعات ذات قيمة مضافة عالية وذات تكنولوجيا متوسطة، لا يمكن مسايرتها إلا بالتركيز على اقتصاد المعرفة والتكوين في هذه القطاعات.

وفيما يخص خط السيولة والوقاية، أوضح أنه على الرغم من عدم استعماله فهو مفيد إزاء الشركاء الماليين لبلادنا، وتظهر قيمته عند حصول الأزمة، وأن علاقة بلادنا بصندوق النقد الدولي يطبعها الاحترام والثقة المتبادلة.

وأفاد بأن اللجوء في الوقت الراهن للمديونية أمر ضروري لتمويل الاستثمار.

أما بالنسبة للجهوية، ذكر بأن هناك عزم على إعطاء الجهوية حظوظ النجاح حتى بلوغ 10 مليار درهم سنة 2021، بمراعاة إمكانيات الدولة المتاحة والعمل على توزيع مشاريع الاستثمار بمراعاة الجهات الأكثر فقرا وهشاشة وكذا القطاعات التي تخلق أكثر فرص الشغل، فضلا عن التقليل من عجز الميزان التجاري عبر تشجيع التصدير وتوفير مخزون العملة الصعبة.

السيدات والسادة المستشارين،

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد مشروع قانون المالية تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والتي بلغ عددها 222 تعديل نوردها كما يلي:

• الحكومة: 10 تعديلات؛

• فرق الأغلبية: 18 تعديل؛

• الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 62 تعديل؛

• فريق الأصالة والمعاصرة: 62 تعديل؛

• فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 33 تعديل؛

الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة المستشارات والمستشارين،

يشرفني باسم حزب الاستقلال، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن أتناول الكلمة اليوم لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017، هذا المشروع وهذه المناسبة هي سانحة لنؤكد نحن في الفريق الاستقلالي، من موقعه في المعارضة بمواصلة النضال بالإصرار والالتزام النابعين من معين المدرسة الوطنية الصادقة، مدرسة التعادلية ومن فيض الرصيد النضالي الهائل الذي راكمه حزب الاستقلال عبر التاريخ إلى جانب القوى الوطنية الحية في مواجهة كل المخاطر المحدقة بالحياة السياسية وبالمشهد السياسي الوطني.

لقد حرص حزب الاستقلال منذ نشأته على أن يجسد بالوعي والممارسة القيم الحقيقية للنضال الديمقراطي، كما سطرها الرواد الأولون، والتي تجعلنا نستشعر حجم التضحيات التي بذلت وحجم التنازلات التي قدمت لكي يكون الوطن على الصورة التي نعتز بها اليوم، وعلى امتداد هذا المسار حققت بلادنا تحولات مهمة على كافة الأصعدة بتوافق تام مع رواد الحركة الوطنية الديمقراطية.

وكان قدرنا أن نواجه في كل مرة تحديات أساسية وإرادات تكوصية تحاول ما استطاعت جربلادنا إلى الخلف وضرب المكتسبات الديمقراطية، لكن النصر كان دائما حليف إرادة الإصلاح بفضل المبادرات الفردية تارة وتارة أخرى عبر التعبيرات الوجدانية التي أنشأت انطلاقا من كتلة العمل الوطني ومرورا بالكتلة الوطنية، وصولا إلى الكتلة الديمقراطية التي قادت بلادنا إلى الدخول في مرحلة الانتقال الديمقراطي.

إن ما تحقق من إصلاحات، خاصة منذ بداية التسعينات، جعلت بلادنا تمثل حالة استثناء في محيطها الإقليمي، ومكفها من تجاوز تداعيات ما جرى في الجوار، نتيجة حوار وطني واع ومسؤول حول الإصلاحات السياسية والدستورية مع مختلف الهيئات والوسائط السياسية والنقابية والمدنية، والتي شكلت ولا تزال قطب الرحي في مجتمعنا ونظامنا السياسي.

واسمحوا لي أن أكد لكم أن بلادنا اليوم، في حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى تقوية وتشجيع الوسائط السياسية والنقابية والمدنية للاضطلاع بدورها التأسيري لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات، لأن إضعافها يفتح المجال أمام بروز أشكال تأطيرية بديلة عنها، ويشجع على انتقال تعبيرات الهامش والاحتجاجات من هنا وهناك من فضاء تعاقدني الذي تمارسه الأحزاب السياسية وباقي الهيئات النقابية والمجتمع المدني إلى فضاء لاتعاقدني تسوده لغة الشارع ويغيب فيه

التأطير الوطني الحقيقي.

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

نناقش مشروع القانون المالية، بعد استكمال المسلسل السياسي، وكنا نأمل، بعد مخاض طويل وعسير تابعه المغاربة بكثير من الصبر وخيبة الأمل، أن يكون المشروع المعروض على أنظارنا أو على أنظار مجلسنا اليوم في مستوى التوجهات الملكية وانتظارات وتطلعات المغاربة وحاجياتهم المجتمعية.

كنا نأمل أن يكون المشروع في حجم الرهانات المطروحة وأن ينجح في رفع تحدي استرداد منسوب الثقة في قدرة هذه الحكومة على تنفيذ التزاماتها وتقديم ما يفيد بأن الأفاق مطمئنة.

كنا نأمل أن لا يطغى هاجس التوازن المالي على المشروع على حساب العدل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

كنا نأمل أن يكون المشروع على الأقل متمثلا لمضامين وأهداف البرنامج الحكومي.

لكن خاب أملنا، وأظهرت الأحداث والسياقات التي واكبت إعداد المشروع أن الحكومة لا زالت بحاجة إلى الكثير من التمارين ووضوح الرؤى، وأنها بعيدة كل البعد عن توجهات خطاب دكاك وإلى ما كان يتطلع إليه الشعب المغربي والرأي العام الوطني.

الأخوات والإخوة،

إن مناقشة مشروع قانون المالية، هي إحدى المحطات المناسبة لتطوير التواصل ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وللتذاكر والنقاش الجاد والصریح حول الملفات الوطنية والقضايا الكبرى المطرحة علينا اليوم.

أولى هذه القضايا، قضية الوحدة الترابية للمملكة، التي نجدد التأكيد بشأنها على الموقف الثابت لحزب الاستقلال فيما يتعلق بوحدة المغرب في الشمال كما في الجنوب، معبرين عن تميمنا لقرار مجلس الأمن الأخير وعن تعبتنا وراء جلاله الملك من أجل مواصلة ورش الإصلاح والديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة بالأقاليم الجنوبية.

لكن الملاحظ أن مشروع قانون المالية لم يولي حيزا مهما للمشاركة الكبرى المبرمجة في إطار المخطط التنموي للأقاليم الجنوبية:

أين نحن من ميناء الصيد البحري بالداخلة والمستشفى الجامعي للعيون والطريق الرابطة مع تيزنيت ومشاريع تحلية ماء البحر وغيرها من المشاريع المهيكلية التنموية؟

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه باسم الفريق الاستقلالي وحزب الاستقلال بصفة عامة بتحية إكبار وتقدير إلى القوات المسلحة الملكية ولقوات الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية،

أما القول بأن الأمور بخير وأنه لا انعكاسات للتأخر الحاصل على الاقتصاد الوطني ما دامت نسبة إنجاز نفقات الاستثمار قد ناهزت 37.9%، برسم 3 أشهر الأولى من سنة 2017، فهو قول أريد به باطل، لأنه بهذا التبرير ستسقط الحكومة في خرق سافر للمادة 50 من القانون التنظيمي، والتي تنص على أن الاعتمادات التي يمكن فتحها بمرسوم هي فقط الاعتمادات الضرورية لتسيير المرافق العمومية، وليس تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تستلزم ترخيصاً صريحاً من البرلمان.

نأسف لهذا الوضع، نأسف لهذا الوضع الذي لانحسد ولا تحسدون عليه السيد الوزير والإخوة الأفاضل.

نأسف أن تكون مناقشة أهم تشريع مالي على هذا النحو وبهذا المضمون.

نأسف لهذا التأخير الكبير في المصادقة على المشروع، والذي سيزيد من الارتباك الحاصل في علاقة البرلمان بالسلطة التنفيذية، فبمجرد الانتهاء من المصادقة ستعودون إلينا-مرحبا بكم من جديد-خلال الأسابيع القليلة المقبلة السيد وزير المالية، لنناقش مشروع قانون ميزانية 2018.

نأسف أن الحكومة لم تكلف نفسها عناء تكييف وملاءمة الإطار العام للمشروع وتوجهاته مع التغيرات والتحولت الإقليمية والدولية، ما يشكل خرقاً صريحاً للمادة 10 من القانون التنظيمي للمالية، التي تنص على أن قوانين المالية تقدم بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة.

نأسف للتضييق الذي تمارسه الحكومة على الاختصاصات التي من المفترض أن ينهض بها ممثلو الأمة في النقاش العام للسياسة الميزانية للدولة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لماذا تصر الحكومة على التضييق في مجال القانون لصالح المجال التنظيمي؟

لماذا تصر الحكومة على التأويل المحافظ لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، فيما يتعلق بتعزيز دور البرلمان؟

لماذا لم ترفق الحكومة بمشروع القانون، التقرير المتعلق بالحسابات المجمعة للقطاع العمومي؟ أين اختفى هذا التقرير؟

لماذا لم يتضمن المشروع ما يثبت توفر مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المقترح إحداثها على الموارد المنصوص عليها في المادة 21 من القانون التنظيمي؟

إن دراستنا لمشروع قانون المالية لسنة 2017 باستحضار الرهانات المطروحة تجعلنا نصاب بإحباط وبخيبة أمل، فالمشروع جاء منفصلاً عن الانشغالات الأساسية للمجتمع المغربي، وغير قادر على معالجة الاختلالات البنوية للاقتصاد الوطني، الغارق في المديونية.

على الروح العالية والتفاني والتضحيات الجسام في الدفاع عن حوزة الوطن، كما أنحن بكل إجلال ووقار وتقدير أمام كل أرواح التي ذهبت ضحية الدفاع عن الوحدة الوطنية.

ثاني هذه القضايا تتعلق بسياسة المغرب اتجاه إفريقيا، والتي أضحيت في صلب اهتمام السياسة الخارجية للمغرب وعمله الدولي، بفعل السياسة الحكيمة والرؤية الاستراتيجية الرائدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وبفضل الشراكات المغربية الإفريقية التي يصل مداها إلى أكثر من أربعين دولة.

وإذ يعبر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية عن ارتياحه الكبير لهذا التوجه، فإنه كان يأمل أن تكون إفريقيا حاضرة بشكل أكبر وأن تنال حيزاً يليق بها في مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته.

كان من المفروض والطبيعي جداً أن تحظى لحظة مناقشة وإقرار مشروع قانون المالية بجاذبية أكبر، وبتتبع واسع من طرف الرأي العام الوطني ومن قبل كافة الفاعلين، لكنني أصدقكم القول، حين أؤكد لكم أننا نفتقد هذه الرؤية هذه المرة كذلك، نفتقد الحماس والوازع الإيجابي الحيوي، مادام مشروعكم لا يحظى بالمصداقية والصدقية المطلوبين.

فكيف لذلك أن يحقق ونحن نناقش مشروعاً أعد من قبل حكومة انتهت ولايتها، وعلى ضوء برنامج حكومي أضحى من الماضي؟

والحال أننا كنا ننتظر مشروعاً يعمل على تنزيل برنامج حكومة حظيت بالتنصيب البرلماني، ويقدم هذا المشروع إشارات ضرورية حول منهجية عملها ورؤيتها للإصلاح.

هذا ما كنا ننتظره، وينتظره معنا الشعب المغربي كذلك، وهذا ما هو معمول به في كل الديمقراطيات، ما عدا في حكومتنا الموقرة التي أبدعت في خلق الاستثناء، واختارت أن ترفع شعار "كم حاجة قضيناها بتركها..." فتركت برنامجها في الرفوف، وانبرت للدفاع عن شيء آخر لا صلة لها به، لا من قريب ولا من بعيد.

وحتى إذا ما، اعتبرنا أن حكومتكم قد تداركت هذا الأمر عبر التعديلات التي أقرها مجلس النواب، أو من داخل لجنة المالية بمجلس المستشارين، فإننا نتساءل: هل المناقشة والمصادقة على المشروع المعروض على أنظار مجلسنا اليوم ستعيد عقارب الساعة إلى الوراء، وتمكننا من تجاوز التأخير المهول الذي أدخل جميع الفاعلين إلى قاعة انتظار كبرى؟

أليس لهذا التأخير والانتظارية انعكاسات سلبية على الاستثمار والأداء الاقتصادي وعلى المقاولات؟

أم أن الحكومة تعتقد خطأ، بأن المراسيم المتخذة من طرف الحكومة السابقة بمقتضى الفصل 75 من الدستور ستحل تماماً محل الترخيص البرلماني؟

مضافة عالية ومضمون تكنولوجي معقول.

لكن هذا الأمر لم يتحقق بعد، وظل حبيس المنابر ومذكرات التقديم، والدليل النتائج المتواضعة لمخطط المغرب الأخضر، بالمقارنة مع الجهود المالية الهائلة المبذولة من طرف دافعي الضرائب، والتي تصل إلى ما يزيد عن 17 مليار درهم مبرمجة في إطار هذا المشروع.

لا زال اقتصادنا غير قادر على الرفع من الإنتاجية وتحقيق الاستقلالية عن العوامل المناخية، وكما قيل: "Au Maroc, gouverner c'est pleuvoir".

ومع كامل الأسف فالمشروع الحالي، لا يقدم آليات عملية قادرة على تجاوز هذا الأشكال وإحداث تغيير جذري في بنية القيمة المضافة الفلاحية، في اتجاه خفض حصة الحبوب فيها، لأن الاستمرار في اعتماد نفس السياسة لن يغير، ولا حاجة إلى تذكيركم بأن المنطق الرياضي يفيد بأن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج.

لقد كثر الحديث عن تقوية القطاع الصناعي دون أن يترجم هذا الحديث إلى سياسة صناعية حقيقية ومتكاملة، فالاهتمام بالقطاع الصناعي يقتصر اليوم على الامتيازات الضريبية وغير الضريبية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد بلغ الدعم المباشر للدولة بالنسبة لقطاع السيارات لوحده حوالي 14 مليار درهم موزعة على 3 سنوات، وهذا القطاع وإن كان يعد أول مصدر، لكنه في نفس الوقت وحتى نقول الحقيقة كاملة، هو من أهم المستوردين على المستوى الوطني، وهو ما يعني أن مساهمته في خلق القيمة المضافة تبقى هامشية.

أما بخصوص الفرضيات والتوقعات التي تفضلتم، السيد الوزير، بتضمينها في مشروع قانون المالية، فمهما بلغت، ستبقى أرقام بدون عمق تنموي ما دامت الحكومة غير قادرة على إيجاد حلول حقيقية للاختلالات المطروحة، مما يزيد من عدم واقعيتها وفي الطريقة التقليدية التي لا زلتم تعتمدونها في إعداد المشروع.

اسمحوا لي أن أنتقل الآن إلى البرمجة المالية والتدابير المقترحة لطرح بعض التساؤلات وإبداء بعض الملاحظات العامة:

ففيما يتعلق بالتدابير الجبائية المقترحة، نسائلكم، السيد الوزير، عن التكلفة المالية لـ 407 استثناء مسجل حاليا؟

ماهي مردوديتها الاقتصادية والاجتماعية؟ ولماذا لم تكلف الحكومة نفسها عناء إمداد البرلمان بتكلفة التدابير المقترحة في هذا المشروع؟

لا يمكنني أن انهي مداخلة دون الحديث عن التدابير المتخذة في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالجهوية الموسعة، حيث نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن المبالغ المرصودة غير كافية لتمكين الجهات من الاضطلاع بأدوارها الخاصة في ظل ضعف مواردها الذاتية.

مشروع منعزل عن السياق الاقتصادي، لأن غرضه هو تحييد السياسة المالية للدولة بتعميق الاستثناءات في النظام الضريبي والاعتماده الكلي على نفس الوصفات الجاهزة.

مشروع لا يقدم أية إجابات على الإكراهات الهيكلية التي تحول دون تجديد النموذج التنموي في البلاد والرفع من قدرته الإدماجية والتنافسية، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وأن يزيد الفجوة بينه وبين الدول الصاعدة؛، فأول مرة منذ حكومة التناوب تفشل هذه الحكومة في تحقيق معدل نمو يفوق 5%، ولأول مرة منذ حكومة التناوب، ينزل معدل النمو إلى أقل من 3%.

وقد يرد قائل، بأن هذا أمر من الماضي وأن هذه الحكومة هي حكومة جديدة ولا مسؤولية لها فيما سبق، وهو رد مجانب للصواب، لأن أي محاولة لإظهار الحكومة الحالية على أنها حكومة قطيعة، يتنافى كليا مع واقع الحال، فجل البرامج والمشاريع والمخططات تمت دراستها وإنجازها سابقا، واستمرار أكثر من 80% من مكونات التحالف الحكومي السابق هو دليل على تجسيد هذه الاستمرارية.

مشروع لا يقدم التدابير الكفيلة بوقف التراجع والتدهور المقلق في جهد النمو واستقلالته ومناعته، ولا يقدم أية بدائل لاختيارات الحكومة السابقة التي أدت إلى تعطيل المحركات التقليدية للنمو.

تراجع متوسط نمو الناتج الداخلي الخام بأكثر من 1.5 نقطة؛

تراجع نمو القطاع غير الفلاحي بأكثر من 1.2 نقطة؛

تراجع الاستثمار الخاص بنقطة كل سنة، لينتقل من 30% سنة 2012 إلى 26% في 2016؛

تراجع تطور القروض البنكية إلى اقل من 4% سنويا بدل 17% خلال حكومة الأستاذ عباس الفاسي.

وبمقابل هذا وذاك سجلت ارتفاعات غير متوقعة، الارتفاع المسجل، السيد الوزير، هو في عدد المقاولات التي أعلنت إفلاسها والتي تقارب حوالي 8000 مقاول؛

الارتفاع المسجل، السيد الوزير، هو في أرقام المديونية والعجز التجاري الذي يقارب اليوم حوالي 20؛

الارتفاع المسجل هو في الفاتورة الغذائية وتأثيرها على الميزان التجاري، قفة الأجور.

ولا غرو أن نثير الانتباه إلى أن هذه الأرقام السلبية سجلت في ظل محيط اتسم بتوفر محفزات عديدة لتنشيط الاقتصاد الوطني:

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الاقتصاد المغربي اليوم، في أمس الحاجة إلى تسريع وثيرة التحول الهيكلي والمرور من نموذج النمو الانتشاري إلى نمو مكثف، من خلال العمل على نقل مركز ثقل الاقتصاد الوطني من القطاع الفلاحي إلى أنشطة عصرية وذات قيمة

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

رمضان مبارك كريم للجميع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بداية أود أن أتقدم بالشكر للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط على عرضه ونقله لأطوار جلسات اجتماعات لجنة المالية والحوار الذي جرى بين السادة المستشارين المحترمين والسيد الوزير المحترم.

بقي فقط أن أضيف إلى ما جاء في تقرير السيد المستشار المحترم على أن داخل اللجنة كان هناك من الزملاء من كالموا اتهمات ظلما وعدوانا لزملائهم البرلمانيين، وأقول اليوم ما غا ندخل حتى أنا ندخل في نفس الكلام، ولكن أنبه "البادئ أظلم"، "البادئ أظلم"، واللي بيتو من زجاج ما كيضربش بالحجر.

حين نأتي تحت هذه القبة المحترمة كنجيو باش نتحاوور بكل صدق ونزاهة فكرية، بدون مزايدات على أحد، لأنه إذا زايدنا على بعضنا البعض يعني نزايد على الوطن، وحشومة، وحرام شي واحد فينا يزايد على الوطن.

وكنبغيوو دائما نتحاوور في إطار مبدأ الإنصات، تنصت لي تسمع لي ونسمع لك، ماشي حوار.. وحين جردنا الأرقام في مناقشة التصريح الحكومي مع السيد رئيس الحكومة المحترم، جردنا تلك الأرقام لأنه اشتغلنا عليها، الأرقام المرتبطة بتأخر تشكيل الحكومة، قلنا هاته الأرقام—وإذا عقلتوا- 24 مليار درهم اللي ضيعناها و70 ألف تقريبا منصب شغل اللي ضاع بسبب تأخر تشكيل الحكومة، جاء السيد رئيس الحكومة وقال على أن هاته الأرقام وهمية، ونؤكد اليوم على صحة الأرقام، وأكدنا عليها في لجنة المالية أمام السيد وزير المالية والاقتصاد المحترم، ما نكرش الأرقام—ها هو قدامنا—قال ما متفكش معايا على الأرقام ولكن اتفق على أن هناك أثر للتأخر في تشكيل الحكومة، الأثر على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع الاجتماعية للبلد راه باينة، واضطرت في لجنة المالية بأن أتلو المعادلة (coefficient keynésien) المؤشر الكينيزي اللي اعتمدها في الفريق مع الخبراء ديال حزب الأصالة والمعاصرة لاحتساب الضياع اللي تسببت فيه الحكومة ديال تصريح الأعمال والحكومة الحالية بالأغلبية ديالها، لأن هي اللي كتتحمل المسؤولية في تعطيل تشكيل الحكومة لمدة فوق 6 أشهر، وقريناها بالضبط وجا في الجواب ديال الوزير، لأنه قلنا على أنه كاين هناك نفقات الاستثمار اللي مستحيل ما تدارتش، خاصة وأنه نعلم أن واحد العدد من المقاولات والمؤسسات العمومية ما اجتمعش المجالس الإدارية ديالها، وبالتالي ما دارتش المخططات والإستراتيجيات ديال الاستثمار وديال التجهيز عندها، وأجاب السيد الوزير المحترم على أنه

مع كامل الأسف يقترح المشروع خفض ميزانية التربية الوطنية بحوالي 2.42% وميزانية الصحة بحوالي 1.16% وميزانية الشؤون الاجتماعية بحوالي 1.48% وقطاع التضامن والمرأة بـ 7.31%.

وحيث تعتمد الحكومة على خفض ميزانية كل هذه القطاعات الاجتماعية دفعة واحدة يعني ببساطة أن المسألة الاجتماعية لا مكان لها بين أولويات القانون المالي.

ومما يزيد الطين بلة، هو أنه وبالرغم من الخصائص الكبير المسجل في كافة القطاعات الاجتماعية، غير أننا لا زلنا نسجل فائضا في الحسابات الخصوصية ذات الطبيعة الاجتماعية، فالفائض يقدر بما يزيد عن 19 مليار درهم وهو ما يفوق ثلاثة أضعاف ميزانية الاستثمار لقطاع الصحة والتعليم مجتمعة.

والمثير للاستغراب أن الحكومة وفي إطار هذه الحسابات، لا تنفق على 100 درهم يرخصها البرلمان إلا 15 درهما فقط، وكأننا في بلد لا فقر فيه ولا هشاشة فيه ولا بطالة ولا تفاوتات، وتعليمنا لا زال يشكو من تشوهات وصحتنا ليست بأفضل حال، ونحن لا نقول سوى صدق الإمام علي: "لا مال لمن لا تديره"، "لا مال لمن لا تديره".

إن الأزمة الاجتماعية، أيها السيدات والسادة، ليست أزمة تقنية أو موازنتية..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، باقي لك دقيقة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات.

وقد صار من اللازم إعادة الاعتبار لمؤسسة الحوار الاجتماعي، والعمل إنتاج اتفاق جماعي كبير، يساعد على إرساء أرضية اجتماعية صلبة ومتوافق عليها، ويضع حدا للأجواء المتوترة السائدة اليوم.

فالاحتجاجات والتعبيرات المجتمعية التي تشهدها العديد من الدول ونواحيها هي خطيرة تهدد أمن واستقرار المغرب.

علينا أن نكثف جهودنا في هذا المشروع لنوقف الهوامش ونحد من التوتر الاجتماعي السائد...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

والآن الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل مشكورا.

أرا نسجلوها، السيد الرئيس، أراها.

فشل في محاربة الفساد والقضاء على الرِّبع، هاذ الشيء اعتراف ديالو، فشل في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وأذرف الدموع ذلك اليوم، وكلكم عقلتوا على هاذ الشيء، فشل في إصلاح التعليم وتوفير الخدمات الصحية، هاز اللي قال خاصنا نرفعو رجلينا على التعليم وعلى الصحة، فشلنا في جعل الاستثمار الوطني عندو مردودية اللي غتدعم الاقتصاد ونمشيو في اتجاه تغيير نموذج النمو، هاذ الشيء كل من الاعتراف ديالو، هو يعترف بالنجاح فواحد جوج أمور: في التدابير التقشفية، يعترف أنه نجح في ضرب المعيشة اليومية ديال المواطنين، يعني نجح في تفكيك المقاصة ونجح في ضرب المعاشات المدنية للموظفين، لذلك نقول للحكومة الحالية أنكم على خطأ وهادي نصيحة على خطأ إذا أصرتكم على المضي على نهج الفشل، وبالتالي لابد من تغيير السياسات.

السيد رئيس الحكومة يصردائنا على الكذب والهتان على الأصالة والمعاصرة، حين قال مؤخرا في مجلس النواب على أن الأزمة التي تعيشها منطقة الريف بسبب الجهة ورؤساء الجماعات حرام، حرام، حرام، هو عارف هو عارف أن ماشي هذا هو السبب.

نهضرو على الجهة، هادي عامين توقعت أمام جلالة الملك اتفاقيات 11 ولا 13 اتفاقية وقعوا عليها الوزارة، الجهة (la contribution) ديالها المساهمة ديالها في ذلك 6 مليار ونصف ديال الدرهم عندها فقط 180 مليون درهم، فقط 180 مليون درهم لتمويل الدراسات، الجهة صرفتها كاملة في الدراسات، يعني في الأمور اللي هي مخصصة لها، الحكومة ولا ريال، والاتفاقيات فيهم المستشفى فيهم تشجيع الاستثمار، فيهم وفيهم وفيهم.. الوزراء عافين هاذ الشيء والمواطنين عارفين هاذ الشيء، ويأتي اليوم السيد رئيس الحكومة، مزايده منه على حزب الأصالة والمعاصرة وعلى الأخ الأمين العام ديال حزب الأصالة والمعاصرة بأنه هو المسؤول على ما يحدث، سبحان الله العظيم.

من المسؤول؟ على من تضحكون؟ شكون اللي غيتيق هاذ الكلام اللي قالو السيد رئيس الحكومة المحترم، بواحد الشكل أنا شخصيا أنصح أن لا يكرر تلك الحركات؟ هذيك تيعرف لهم الأستاذ عبد الإله ابن كيران، الله يذكره بخير، هو ما تيعرفش لذلك الشيء، التهمج وبذيك الطريقة عندو مولاه، وإلى جا يقلد راه ما يلقي لا راسو لا اللي تيقلد، وبالتالي فأنصح أن لا يعود للكذب والهتان على حزب الأصالة والمعاصرة وعلى الفريق وعلى المسؤولين والقياديين، وهو عارف ميزان أنه الجماعات، صحيح حزب الأصالة والمعاصرة حظي بثقة ساكنة إقليم الحسيمة، ونعتز بهذه الثقة، نعتز بها، كنتراسو صحيح 23 جماعة على 35، نترأس المجلس الإقليمي ونترأس الجهة بأصوات الناخبين، واحنا موالين البلاد، وعارفين وما يزايد علينا حتى واحد، حتى واحد ما يقدر أزايد علينا في هاذ الشيء.

وأقول لكم وإلى مشيت في المزايدة مع رئيس الحكومة، السيد رئيس الحكومة، أنت ما صرفتيش الفلوس ديال الاتفاقيات اللي توقعت أمام جلالة الملك، لأنه تنهج سياسة عقاب جماعي في حق ساكنة الريف،

جميع المقاولات والمؤسسات اجتمعت مجالسها الإدارية، وأسأل اليوم على مؤسسات تحت الوصاية ديالو، مكتب الصرف واش اجتمع؟ صندوق الضمان المركزي واش اجتمع؟ غير هاذو.

وأنا متأكد كايين هناك العديد من المؤسسات لم تجتمع مجالسها الإدارية، وبالتالي ما كانتش هناك مخططات في هاذ الباب.

وأقول على أن باش تجي الحكومة، أنا أنصحها وتدير معارضة المعارضة، قالت المعارضة هادي بيضاء، الحكومة خاصها تقول هادي كحلة، غير باش تعارض المعارضة، ونعطيك الدلائل كثيرة، نجي لشي وحدين، يعني هادي خلفية، خلفية اللي كتدل على واحد الحاجة، كتدل على غياب وضعف الثقافة الديمقراطية عند الحكومة الحالية والسابقة.

احنا فاش قلنا أن الحكومة الحالية هي استمرار للحكومة السابقة، وأن قالها السيد رئيس الحكومة هو اللي قال هاذ الكلام ماشي أنا، وقلنا يا ودي غلط، غلط في الغلط، لأنه النتائج ديال الحكومة السابقة كانت نتائج كارثية لا على الاقتصاد ولا على الأوضاع الاجتماعية ديال البلد وعلى كل الشروط ديال استقرار البلد، وغنجيو بالتفصيل لهاذ الأمور، أجابني السيد رئيس الحكومة المحترم على أننا حتى احنا الحزب المعارض، الحزب المعارض كايين الأصالة والمعاصرة أنه راه حتى هونادي في برنامجه الانتخابي بمواصلة الإصلاحات، ها هو البرنامج الانتخابي، ما عرفتش دخل لي الشك السيد رئيس الحكومة، فاش جاوبني دخل لي الشك، مشيت كتنقلب كتنقول أو احنا قلنا في البرنامج ديالنا غنواصلو احنا ضد الإصلاح المقياسي للتقاعد، احنا ضد تفكيك صندوق المقاصة، احنا ضد واحد العدد ديال التدابير اللي دارتها الحكومة السابقة، ودبا تيقول لي احنا قلنا المواصلة، ها هو هذا متوفر لأن وزعناه على الناخبين، ما عرفت فين قرا هاذ الشيء اللهم رئيس الحكومة ديالنا ما يمكن لنا إلا نثيقو فيه، ذلك الشيء علاش دخل لي الشك، وإذا به القول بأن حزب الأصالة والمعاصرة ينادي بمواصلة الإصلاح كذب وهتان، وها هو الدليل، احنا عندنا برنامج انتخابي واحد ما عندناش جوج.

احنا علاش قلنا يا ودي الاستمرار، خاصني نهضر بشوية في الحقيقة رمضان كيحي العطش، ونقص شوية ديال الصوت، عندك الزهر السيد الوزير.

أش تنقولو الاستمرار في نهج الحكومة السابقة غلط لأن السيد رئيس الحكومة السابق الأستاذ عبد الإله بنكيران المحترم هو بنفسه اعترف بالفشل تحت القبة ديال البرلمان، راه ماشي.. هو قال اعترف أمام الجميع بفشل تنمية العالم القروي، فشل في محاربة الفساد والقضاء على الرِّبع وما تنزايدش عليه، وما تنقولوش ما لم يقل، راه هاذ الشيء قالو ورجعوا، وغادي نعطيك بالتاريخ وبالساعة وإمتى قال هاذ الشيء وحتى بالصوت والصورة.

البوتان، كلشي غلط، كلشي غلط ودايرين عاد جايب لنا القانون المالي غلط، وإذا مشينا للمحكمة الدستورية نحن في تقديرنا أنه الطعن ديالنا شاذ فيه خرق سافر للمادة 20 من القانون المالي، أنا نقول لك علاش.

انتما جبوتوا نظرا أولا لأنه هذه الحكومة كما سابقتها، السابقة ديالها ديال 5 سنين اللي دوزت عرفنا فيها الخمول والكسل، وأقولها وأعي ما أقول، لم تكلف نفسها العمل والاجتهاد باش تعاود النظر في الفرضيات، وكان ممكن تجيبوا لنا مشروع آخرو في 15 يوم تقضيو الغرض، هادي الأولى.

ثانيا، ما كلفتوش التفكير ديالكم الدماغ ديالكم يتعصر شوية، توضعوا السيناريوهات آنذاك فاش وضعتوا وعرفتوا سلات الانتخابات، وعرفتوا التاريخ ديال 7 أكتوبر ديروا في بالكم على أنه هاذ الحكومة ما غا تتشكلش، وضع السيناريو 1، 2، 3، لأنه ربما ما اجتهدتوش في هذا الباب، فجاءكم ما حصل، أصدرتوا مرسومين وقتلوا على أنه هاذ المرسومين كافيين، وقتلتما، السيد الوزير، قتلتما في لجنة المالية بفمك الملائن، قلت لنا احنا بهاذ المرسومين أراه كما لو أن القانون المالي ساري المفعول، ما كا نكذبش عليك.

إذن أشنو اللي جعلكم دابا تجيوا دابا في هذه الساعة بهاذ... في هاذ اللحظة بعد مرور 6 أشهر بهاذ الشيء، لأنه بغيتوا تتسلفوا الفلوس، بغيتوا الإذن ديال البرلمان باش تمشيوا تجيبوا الفلوس من برا وتزيدوا تغرقوا البلاد والشعب المغربي في الديون.

دابا المضمون ديال القانون المالي.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يا ما ويا ما نادينا بضرورة الذهاب (directe) مباشرة إلى أصل المشكل، وما تصنتوا لناش، لأن كما قلت لكم قبيلة انتما في الحكومة الحالية والسالفة كتديروا المعارضة للمعارضة، لأنه حيث معارضة ما تصنتوش لها، في الأخير كتطلع معكم.

الحديث عن نموذج النمو من أثار الموضوع لأول مرة في 2010، أثاره فريقي الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان، أول من أثارونبه إلى ضرورة واستعجالية مراجعة نموذج النمو لأنه غادي في الانكماش ديال الاقتصاد ديالنا علاش؟ باينة، راه ماشي زعما، وزدنا أكدنا عليها، لأنه في عهد الأستاذ جطو 5% ديال النمو، في العهد ديال الأستاذ عباس الفاسي 4.5، في عهد الأستاذ ديال بنكيران وهاذ الشيء كيزيد يتأكد 3.14 كتهضرو على المعدل، أما الآخر ديال السنة راه 1.1. عقود من الزمان البلاد ما دارت هاذ نسبة النمو ديال 2016، على ما يدل هذا التراجع المستمر للنمو في بلدنا؟ للانكماش الاقتصادي، وهاذ الانكماش الاقتصادي أشنو هو السبب ديالو؟ واحد النموذج اللي استنفذ إمكانيته، استنفذ إمكانيته، وهاذ النموذج وانتما أنت، السيد الوزير، قريتي أحسن مني

لأنهم صوتوا على "البام"، وهاذي هي خلفيتك الحقيقية، لأن بالنسبة لك يا إما المغاربة يصوتوا عليك ويا إما تعاقبهم، سياسة خطيرة، بلا ما نزيد نكمل في هاذ الصدد، وبالتالي المزايدة بهاذ الشكل ما غيحلش المشكل، غيزيد يتعمق هاذ الشيء.

أنا اضطريت باش نقول هاذ الكلام لأنه السيد رئيس الحكومة المحترم ما ابغاش يحشم، وأنا بغيت نقول على أنه الأوضاع والاحتجاجات ديال الساكنة في الريف تعالج في إطار الحوار، وغنقول هاذ الكلام وما غنزيدش به، المدخل لمعالجة المشاكل اللي كاينة في المنطقة ديال الريف هو استقالة زعماء الأغلبية الذين صرحوا أمام العالم أن ساكنة الريف انفصاليين وأن هناك جهات خارجية تمول ساكنة الريف، زعماء الأغلبية يستقلوا يقدموا الاستقالة على الأقل اللي قدموا هاذ التصريحات، أنا ما عرفتش هاذومازال عندهم الوجه حمريبانوا قدام المغاربة، هذا المدخل الأول.

المدخل الثاني، إطلاق سراح جميع المعتقلين على خلفية الاحتجاجات في إقليم الحسيمة وإطلاق سراحهم فورا والانخراط في حوار جدي مع شباب اللي كيقود الاحتجاجات ومع كل القوى الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية، الجميع، وندعو من هاذ المنبر الجميع إلى التفاعل الإيجابي مع مبادرة الحوار التي أعلنها رئيس جهة طنجة - تطوان - الحسيمة.

العودة إلى مشروع قانون المالية.

كان بودنا، السيد الوزير، فكرنا وناقشنا أننا نمشيو للمحكمة الدستورية لتقديم عريضة الطعن في قانونكم، لأنه كيخرق خرق سافر للمادة 20 من القانون التنظيمي التي تنص على صدقية القانون المالي، وفكرنا مزبان وتناقشنا لا في القيادة ديال الحزب ولا في الفريق ديالنا، قلنا هاذ الطعن شاذ، لأن هاذ القانون المالي يضرب في الصميم هاذ المادة، المادة 20، السيد الوزير، سجلها، التي تنص على الصدقية، قلنا يا ودي ما نمشيوش دابا للمحكمة الدستورية. اعلاش؟ لأنه وإلى طاح القانون المالي غنمشيو سنة مالية بيضاء وغتهمونا احنا السبب في التعطيل عاود ثاني وفي التسبب ديال هاذ السنة المالية البيضاء والمقاولين ما يتخلصوش والأوضاع الاجتماعية تزيد تكرفص والمشاريع توقف، وإلى آخره، قلنا ما غنمشيوش، لهاذ السبب علاش؟ الصدقية.

انتما وضعتم، السيد الوزير، فرضيات وتوقعات، هادي عام باش وضعتوها، بالله عليكم، السيد الوزير، واش هاذ الفرضيات قد تحولت، قلها لنا فاش غتطلع تجاوب، قل لنا واش هذه الفرضيات قد تحولت إلى حقائق أم أنها لازالت فرضية، لازالت فرضية، مصيبة، دازت عليها عام، الأوضاع تغيرت، الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولة تغيرت، واحد العدد، الموسم الفلاحي ما كانش هو اللي كان، راه في شهر 6 فاش بدبتوا كتوجدوا القانون المالي.

إذن الفرضيات والتوقعات ديال 4.5 ديال 3% ديال 1.7 ديال غاز

هي من ذوك السلع التي كندخلو وكنعاودو، أنت داتما كتضرب واحد المثل في لجنة المالية بالسرال وبالصدايف، كنجيب السرال وكندير الصدايف وكنرجعو، وكتسمها صناعة وها أنت كتقول هاذ الشي، السيد الوزير، هاذ الشي راه احنا غاديين به، نستاعر واحد العبارة ديالك كتقولها، "غاديين للارواس" راه غاديين للارواس هاذ الشي، لأنه كتنفخوا في الأرقام، هي ماشي حقيقية، ما فهاش الدقة المطلوبة، بل هي أرقام مضللة مضللة.

ضيعتو، السيد الوزير، فاش قلنا لكم أودي بدلوا النموذج ضيعتوا هاذي على هاذي 5 سنين، ضياع وطن وضياع شعب ماشي أنت التي ضعتي ولا البرلمان بحالي أنا التي ضاع، ولكن ضاعوا الشباب التي تخرجو بالآلاف وبعشرات الآلاف في مظاهرة سلمية احتجاجا على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، ومازال الضياع ينتظرنا إن أصررتم على نهج نفس السياسة الفاشلة والخاطئة، فجوج ديال الأمور التي انتما واقفين عليها باش تنجحوا هاذ الشي، تتقولوا لنا "المخطط الأخضر" بالله عليكم هاذ المخطط الأخضر التي تتباهون به وما نعرف أشنو، الله وأكبر، قول الحق غادي توقفني ولا نزيد؟

السيد رئيس الجلسة:

زيد، زيد، زيد.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

إذن، درتو 1.1 ديال نسبة النمو وفين هي هاذ الفلاحة؟ غير موسم واحد ديال الجفاف ودارهاذ (la chute) هبط كاع، ومصدعينا بالمخطط الأخضر بحال إلى زعما دايرين به شي حاجة حرام.

مخطط التسريع الصناعي. السيد الوزير، ما تتسرعوش الصناعة دابا، نقول لك بلي تتضيعوا في الفلوس، ضيعتوا في الإقلاع ولا الانبثاق (émergence) ضيعتو 9 مليار ديال الدرهم، قل ليا حتى هذي لا، جهزتو عندي الرقم هنا 19 مليون متر مربع، إلى ما خانتينيش الذاكرة عندي الرقم، ولكن هذا هو الرقم لهاذ المناطق الصناعية، استغلت 365 ألف 2%، ما جيناش هنا باش نناقشو ونديرو التقييم وتشركوا البرلمان. أ بعدا هاذ الوزير ديال الصناعة فين هو؟ فين هو؟ ما راضيش بنا؟ هو أشنوزعما؟ هو (super) وزير؟ ما عمرو جا هنا. وبهاذ المناسبة أستنكر شديد الاستنكار عدم احترام هاذ الوزير للبرلمان. أنا عام ونصف وأنا هنا ما عمرو جا، أشنو تيحساب لو في راسو، خاصو يحترم البرلمان ويحترم الشعب التي انتخب البرلمان، وإلا سأقول كلمة تبدأ بحرف الطاء، حشومة.

أين تكمن أسباب الفشل؟ عام ونصف ما عمرو جا لينا. أنا فاش كنت أنا في البرلمان يا الله عام ونصف ما عمرو جا، غنقلبو عليه للدوا ما نلقاوهش فبالأحرى نناقشو معه التسريع الصناعي ونناقشو معه الإقلاع الصناعي ونديرو معه التقييم ونناقشو معه مصالح الوطن واش

فهاذ الشي ديال الاقتصاد، هاذ النموذج كيكون فواحد المدة قصيرة جدا حسب التوافق أو (le consensus) ديال واشنطن، التي تدارشحال هاذي في الثمانينات، دارتو الميريكان مع المؤسسات المالية الدولية التي كتعطي الفلوس وكتوصي كتقول شجع الاستهلاك الداخلي والطلب الداخلي يعني في الاستهلاك وفي الاستثمار بجوج، والدولة خاصها تعطي بالتيساع، ومع انتما الحكومة تلميذ النجيب للمؤسسات المالية الدولية مسكينة ما بقاتش كتفكر، قال لها البنك الدولي في إطار ذاك توافق واشنطن ومشت فيه وغادا فيه، كتتسنى حتى يقول لها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدلي.

ولكن بعد إصرارنا وإلحاحنا وتأكيدينا على ضرورة تغيير نموذج النمو اتفقت معنا الحكومة والمؤسسات الوطنية في هاذ الباب انطلاقا من 2013 و2015 حتى وزارة المالية اتفقت معنا، وبغت تبدل، ولكن نحذر على أن هاذ التغيير التي بغيتوا تديرو السيد الوزير "غتخرجوا من الخيمة مايلين"، غاديين للفشل، قلنا لكم ذلك المرة راه هاذ الشي راه ما خدماش وصدق ما خدماش. اليوم كتقولوا لكم، السيد الوزير، "غاديين للحيط"، باغيين تبدلوا النموذج ما عندكموش بديل، لأنه ما معنى تبدل النموذج؟ وأنت عارف، تبدل الطلب الداخلي بالعرض الوطني، العرض الوطني غتديروه في الصناعة، والصناعة إمتى ما جينا نهضرو معك، السيد الوزير، كتقول لنا راه كنصنعو الطوموبيلات والطيار. وا عباد الله، بدلوا لنا شوية هاذ الكلام راه ما كتصنعوا بو سيارات، ما كتصنعوا بو طيارات، راه كتديرو البولونات، قلتها لك، السيد الوزير، وكتركبوا، والبياس كتزيرو البولونات وكتركبوا البياس، أش من صناعة؟ على من زعما باغي تضحكوا؟ والمغاربة عارفين ما كايين بو طوموبيلات وما كايين طيار.

فالصناعة يكفيك النمو في الصناعة من عهد جطو لليوم باش تعرفوا بلي راكم فاشلين، في عهد جطو كنا كنديرو 4%، النمو السنوي ديال الصناعة. في عهدكم 1.3%، Si.

على كل حال بالمناسبة ديال الأرقام، أنت قل الأرقام التي بغيتي، أنا كتقول الأرقام ولكن ماشي من دماغي، لأنكم ما عملتوش بمضامين الرسالة الملكية السامية التي توجهت إلى اليوم العالمي للإحصاء باش تطلبكوم الحكومة توحدوا الإحصاء وتديرو مؤسسة وطنية للإحصاء، باش تبقاوا تلعبوا لنا بالأرقام، كنتوا سمعتوا لجلالة الملك، ديرو لنا هاذ المعهد وغنوليو كلنا منضبطين لتلك الأرقام، وأنت جايب لي أرقام، بنك المغرب أرقام، (HCP) أرقام، المجلس الاقتصادي أرقام، البنك الدولي أرقام، إيوا خليني، أنا ماشي تنقول حتى أنا نجيب الأرقام ديالي، لأنه أنا ماشي مؤسسة، ولكن كندشوف الأرقام ديال هاذ المؤسسات.

إذن لتفادي هاذ الشي، أنا كتقول لك صحيح، نسبة النمو في الصناعة هبطت، هبطت، هبطت كثير، وبالتالي غاديين للخطر.

دليل آخر 70% من الصادرات، السيد الوزير، 70% من الصادرات

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية لا بد بدوري أن أشكر الأخ مقرر اللجنة على عرضه الضافي والذي كان مجيبا وناقلا حقيقة لما وقع داخل هذه اللجنة، وبدوري لا بد من بعض الإضافات.

القضية الأولى أن داخل هذه اللجنة كان نقاشا صريحا وكان نقاشا فيه احترام للجميع، وكان فيه نقاشا يعبر بعمق عما يعيشه وطننا ويعبر بعمق عمق المنتخبين الذين انتخبوا هذه الثلة من البرلمانين، ولم يذكر اسم داخل هذه اللجنة ولم تذكر هيئة داخل هذه اللجنة وإنما كان الاحترام المتبادل من طرف الجميع.

ولذلك نقول بأننا نحن في العدالة والتنمية غير قابلين أبدا أن نتقبل تهديد أحد، خصوصا إذا كان تهديدا موجها من منصفة يفترض فيها أن نحترم بعضها البعض وألا يهدد بعضها البعض.

القضية الثانية أنه إذا كان بيتنا من زجاج فهو زجاج، فهو زجاج شفاف، كما داخله كما هو في خارجه، ولكن بقدر شفافيته بقدر صلابته وقوته، والذي أراد أن يكسره سوف يرجع حجره عنده.

القضية الثالثة إذا كان البعض ولم أظن أن هذه المنصة هي خاصة بالدفاع عن أمثالتنا العامين لأحزابها السياسية، ولكن إذا كان البعض يدافع عن أمينه العام فمن حقي في هذه المنصة أن أدافع على الأمين العام لحزب العدالة والتنمية الأستاذ عبد الإله ابن كيران الذي لم يكن أبدا كذابا ولم يكن كاذبا، أن تقال من هذه المنصة بأنه كذاب وكاذب أقول: الأستاذ عبد الإله ابن كيران قد يخطئ لأنه بشر، ولكنه أبدا لم يكذب، وصدقه هو الذي جعل أصوات المواطنين تلتف حوله في حين أن بعضهم احتاج إلى أشياء أخرى من أجل يحصل على مقاعد.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية في إطار المناقشة العامة والعدالة والتنمية بمكونيه العدالة والتنمية ومكون فريق مجموعة الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون مالية 2017.

وقبل ذلك أود باسم الفريق أن أتقدم بالتهنئة للسيد وزير الاقتصاد والمالية على الثقة الملكية بتعيينه للمرة الثانية على رأس هذه الوزارة، كما لا يفوتني بالمناسبة أن أتقدم إلى السيد رئيس الحكومة وكافة الوزراء والوزراء المنتدبين وكتاب الدولة بتجديد التهنئة على الثقة المولوية التي حصلوا عليها.

هذا غلط ولا، أنا أدعو البرلمانين إلى تنظيم شكل احتجاجي على هاذ الوزير لأنه لا يحترم المؤسسة.

السيد الوزير،

شركونا معكم، ما كتشركوناش، شركوا البرلمان. عندكم واحد العدد ديال الفلوس-أنا ما بقى لياش الوقت بزاف - جاوبني، لأنه هاذ البرلمان حسب الفصل 77 مع الحكومة يحافظ على توازن مالية الدولة، ما بغيتوش تطبقوا الدستور فين هي 100 مليار؟ أوزير.

السيد الوزير المحترم،

ديال الصناديق الخصوصية، فين هي 66 مليار درهم ديال الضرائب؟ قلتي لي في اللجنة ما بقاتش 66 ولت 45. أنا تنقول لك واخا أسيدي جيب لنا غير ذلك 45 فين هي؟ فين هي 57 مليار درهم ديال "لاغيا" اللي موضوعة في الخزينة؟ فين هي 13 مليار درهم ديال "لا سامير"؟ لو كان شركتونا، أ الوزير في المشكل ديال "لا سامير" ما كناش غنضيعو 13 مليار، ما جيتوش عندنا حتى فات الفوت، حتى وقع اللي وقع عاد جيتوا هنا تتشكاوا: أياوراه تنسالو 13 مليار لاسامير.

إذن، أنتم لا تفعلون الدستور، وبالتالي هذا يضر باقتصادنا الوطني ويضر بمؤسساتنا الوطنية، 30 مليار درهم واخا غادي تقولوا لي المصدم ومن بعد ونردوها، المجموع ديال هاذ الشي شحال، السيد الوزير؟ سجل، 266 مليار درهم، ما يعادل تقريبا الميزانية ديال الدولة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

.. نزيدك واحد الرقم 147 مليار ديال الاحتياطي من العملة الصعبة ديال 4 أشهر، علاش خبيتوا؟ خرجوا راه ما عندناش، عندنا مشكل ديال التشغيل..

السيد رئيس الجلسة:

يالاه السيد الرئيس، شكرا.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

خدموا عباد الله، وحسي الله ونعم الوكيل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

إن الومضات المذكورة أعلاه لا يجب أن تحجب عنا المطبات التي تجتازها بلادنا منذ انتخابات السابع من أكتوبر وما سبقها وما تلاها من أحداث ومواقف كشفت من جهة هشاشة المشهد الحزبي ببلادنا وتردد نخبه الرسمية أو الحزبية في تمثل قيم الخيار الديمقراطي.

كما كشفت من جهة ثانية عن اهتمام متزايد لمختلف الفئات المجتمعية بالشأن السياسي وأظهر تعطشها الكبير لبناء ديمقراطية حقيقية، وهو ما يجعلنا ندعو الجميع للوقوف للتقييم من أجل الفهم والاستيعاب.

فهذه المحطة بكل ما تخللها من إيجابيات وسلبات، تعتبر بكل تأكيد تمرينا ديمقراطيا فارقا سيسجله التاريخ وسيترك أثارا بارزة على مستوى الانتقال الديمقراطي الذي يطمح المغرب إلى تعزيزه، وهو ما يجعلنا نحذر مما قد تؤدي إليه بعض الممارسات غير المنضبطة من فقدان المواطن للثقة في المؤسسات الوطنية واهتزاز الصورة التي يكونها حول مساعي ترسيخ دولة القانون والحق والحريات.

ولعل أهم تعبير عن ذلك يبرز في تنامي دعوات العزوف عن المشاركة السياسية باعتبارها مشاركة شكلية لا فائدة منها، مقابل دعوات النزول مباشرة إلى الشارع لانزاع الحقوق، وما يقع حاليا من حراك في مجموعة من المدن المغربية يؤكد ما قلناه سابقا ونعيد قوله، ونعيد التحذير مما قد يترتب عنه من مخاطر قد تأتي على الأخضر واليابس.

لذلك، فإننا ندعو إلى التفاعل الإيجابي والإنصات الصادق إلى مطالب المواطنين والابتعاد عن المس بكرامتهم وبذمتهم الوطنية واعتماد الحوار المسؤول والصريح، عبر مقارنة وقائية استشرافية عوض المقاربة الإطفائية، التي غالبا ما تؤدي إلى نتائج عكسية، فهؤلاء المطالبون بحقوقهم، المطالبون بالتنمية هم إخواننا، وهم أبنائنا وهم من مختلف مناطق المغرب لا يمكن أن تعامل معهم بمنطق الإقصاء، وإنما نتعامل معهم بمنطق الحوار وبمنطق الاستجابة للمطالب في إطار تعاقد واضح بين الحكومة وبين المواطنين في هذه المدن، وهذا التعاقد ينبغي أن يكون خاضعا لرقابة القبة البرلمانية، خاضعا لرقابة البرلمانين في إطار برنامج تنموي مرقم بأوقات حتى نطمئن المواطنين ونطمئن هذا الحراك بأن الحكومة جادة في مشاريعها، جادة في تنميتها، وبغير هذه الطريقة نعتقد أن المقاربات الأخرى قد تزيد الطين بلة، عوض أن تعالج المشكل.

فلا مستقبل إلا بعودة الثقة للمواطنين وللمواطن في مؤسساته الوطنية من حكومة وبرلمان وأحزاب وهيئات منتخبة محليا وإقليميا وجهويا، وهو ما لن يتم إلا إذا كانت هذه المؤسسات تعبر بصدق عن آماله وآلامه، تحفظ حقوقه وكرامته.

لقد كان إقرار دستور 2011 وما واكبه من حراك لحظة مفصلية في التاريخ الحديث لبلادنا، حيث نص على مجموعة من المكتسبات الحقوقية والسياسية أوقدت الأمل في نفوس المواطنين، إلا أن بعض

إن مناقشة مشروع قانون المالية ما هي إلا حلقة سنوية للوقوف على مسلسل تنزيل البرنامج الحكومي والظروف المحيطة بهذا التنزيل، بل هي مناسبة للتأمل في المسار الذي تقطعه بلادنا وقراءة اللحظة التاريخية التي تجتازها، مستفيدين من تجارب الماضي والحاضر لاستشراف المستقبل، ومن تم فإن مسؤولية قراءة الأحداث التي تعتمل في مجتمعنا أو المحيطة به واستخلاص العبر تتجاوز الفاعل الحكومي على مركزته لتشمل كافة ركاب سفينة الوطن من فاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين وفعاليات المجتمع المدني وعموم المواطنين.

المحور الأول: ظرفية مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2017

تأسيسا على ما سبق فإن مناقشة ودراسة مشروع قانون المالية لا يمكن أن تكتمل إلا باستحضار السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الوطني والإقليمي والدولي، حتى نتمكن من الوقوف على الفرص والتهديدات المحيطة بنا، لاستثمار الأولى وتجنب الثانية، ونتمكن أيضا من الوقوف على عناصر قوة نموذجنا المغربي، وجعلها نقط ارتكاز لمواصلة الطريق، وعناصر ضعفه للعمل سويا على تجاوزها ومعالجتها.

نقول هذا ونحن في مطلع شهر البركة والخيرات أعاده الله علينا وعليكم وعلى بلادنا جميعا بمزيد من الأمن والاستقرار، ولا يفوتنا قبل الاسترسال في عناصر مداخلتنا أن نوه بمجموعة من النقاط المضيئة، والتي تعتبر فرصا حقيقية أمامنا لاستنهاض الهمم لمواصلة الطريق رغم المطبات ومنها على الخصوص:

عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي بفضل الجهود التي قام بها جلالة الملك خلال الجولات التي قام بها للعديد من الدول الأفريقية والتي شكلت تحولا قويا للدبلوماسية الوطنية بالانفتاح على جميع دول القارة، بغض النظر عن مواقفها، وهذا تطور نعتبره بأنه ملموس وقوي وجاد.

كما نعتبر في ذات السياق أن القرار رقم 2351 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ 28 أبريل 2017، انتصارا حقيقيا للدبلوماسية المغربية من خلال تضيمنه عناصر إيجابية في صالح قضيتنا الوطني، ومنها:

أولا، رحب بجدية ومصداقية الجهود التي يبذلها المغرب في سبيل إيجاد حل نهائي لهذه القضية والتي تتجلى في قوة مقترح الحكم الذاتي؛

ثانيا، ثمن الخطوات والمبادرات الأخيرة المتخذة من طرف المغرب فيما يخص مجال حقوق الإنسان بالصحراء المغربية؛

ثالثا، أكد على الظروف المساوية التي يعيشها الصحراويون بمخيمات تندوف وفي الأخير طالب بتسجيل اللاجئين بهذه مخيمات.

وهذا كله نعتبره تقدما مهما على الخطوات السلمية والصحيحة لقضيتنا الوطنية.

ثانيا، ترمين الثروة البشرية وصون كرامة المواطن للاستجابة لتحديات التنمية؛

ثالثا، تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية؛

رابعا، تكريس الحكامة الجيدة عبر تسريع الإصلاح والرفع من قدرات الإنجاز.

وبالعودة إلى مضامين مشروع قانون مالية 2017 نجد أنه يحدد أربع أولويات ذات علاقة وثيقة بهذه المرتكزات وهي:

أولا، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع وإنعاش التصدير؛

ثانيا، تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص؛

ثالثا، تأهيل الرأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛

رابعا، تعزيز آليات الحكامة المؤسسية ومواصلة استعادة التوازنات الماكرواقتصادية.

وهكذا فإننا نلاحظ أن الأولويات المسطرة في مشروع قانون مالية 2017 تتقاطع إلى حد كبير مع المرتكزات الأربع التي نرى في فريق العدالة والتنمية ضرورة الاعتماد عليها في تطوير النموذج التنموي لبلادنا.

المحور الثالث: مشروع قانون المالية والجهوية المتقدمة

لا تفوتنا الفرصة في إطار هذه الكلمة دون أن نفرد للجهوية المتقدمة محورا خاصا، باعتبار مجلسنا الموقر الفضاء الطبيعي لمناقشة هذا الورش، خصوصا وأن الفصل 78 من الدستور أعطاه حق الأسبقية في مناقشة مشاريع القوانين الخاصة بالجماعات الترابية والتنمية الجهوية.

وهكذا عند استعراضنا لمضامين مشروع قانون المالية لسنة 2017 والوثائق المصاحبة له، نجد أن الجماعات الترابية تعتمد في جزء كبير من مواردها على ما تحوله لها الدولة حيث بلغت هذه الأخيرة 4.7% من مجموع الموارد، وتبقى الموارد الذاتية في حدود 35.3%. وبالنظر إلى حجم الاختصاصات التي تضطلع بها الجماعات الترابية في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة، فمن الضروري توفير الموارد المالية اللازمة لإنجاح ما تعتمده من برامج ومشاريع تنموية.

ومن بين الاقتراحات الضرورية المتعلقة بالجانب المالي التي تم التأكيد عليها في الندوة السياسية التي نظمها فريقنا بمجلس المستشارين بتاريخ 02 مارس 2017 حول "الجهوية المتقدمة بين مضامين النصوص وإكراهات التنزيل" ما يلي:

أولا، تفعيل صندوق التضامن بين الجهات وصندوق التأهيل الاجتماعي، مع اعتماد معايير عادلة ومنصفة ومؤشرات موضوعية يراعى فيها أساسا مستوى التنمية البشرية والتجهيزات العمومية

الإجراءات والقرارات الأخيرة تعطي إشارات سلبية في مدى جدية دولتنا في بناء مؤسسات الحق والقانون، ونذكر منها على الخصوص:

- الاعتقالات العشوائية التي طالت شباب الحراك في إقليم الحسيمة؛

- وكذلك متابعة ومحاكمة عدد من الشباب وفق قانون مكافحة الإرهاب، وهو ما بات يعرف بشباب الفاييس بوك، مما دفع هؤلاء الشباب إلى الدخول في صيغ نضالية، وصلت حد خوضهم إضراب مفتوح عن الطعام، لذلك ندعو إلى إطلاق سراحهم وحفظ كرامتهم وصون الصورة الحقوقية لبلادنا؛

- وكذلك الإعفاءات التي طالت عددا كبيرا من الموظفين وصل عددهم إلى حوالي 140 موظفا في قطاعات حكومية مختلفة، وخصوصا في قطاع التربية الوطنية بسبب قناعاتهم الفكرية والسياسية دون سند قانوني يبررها، وهنا ندعو الحكومة إلى العمل على الطي النهائي لهذا الملف بتصحيح هذا الوضع.

المحور الثاني: علاقة قانون المالية بالبرنامج الحكومي والبرنامج الانتخابي للحزب

السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع قانون المالية الحالي هو مشروع جاء في ظرف استثنائي، وبالرغم من كون الحكومة السابقة هي من أعدته وأودعته بالبرلمان، وبالرغم من كون البرنامج الحكومي جاء لاحقا عليه، إلا أننا بالإطلاع على ما يتضمنه من برامج وإجراءات يتضح جليا أن الأمر يتعلق، وكما أكد على ذلك السيد رئيس الحكومة خلال عرض البرنامج الحكومي وكما شدد على ذلك السيد وزير الاقتصاد والمالية في خطابه بمناسبة تقديم هذا المشروع، (يتعلق الأمر) بانطلاقة متجددة لكن في إطار من الاستمرارية.

إننا في فريق العدالة والتنمية، وضمنه مكون الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، نتمن رغبة الحكومة في تطوير النموذج التنموي لبلادنا، بهدف تأهيلها لتحقيق الطموح، طموح الدخول إلى نادي الدول الصاعدة، وهو ما يحتم علينا مواجهة تحديات، ولعل أبرزها حاجة المغرب إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تمكن من امتصاص البطالة وإحداث تحسن نوعي وعادل في مستوى عيش السكان.

إن ورش تطوير النموذج التنموي يمكن أن يتم عبر أربعة مرتكزات، أوردتها حزب العدالة والتنمية في برنامجها الانتخابي:

أولا، توطيد الانتقال إلى مصادر جديدة للنمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني؛

سجلت مؤشرات المبادلات الخارجية المرتبطة بدينامية النمو تحسنا ملموسا بتمتم شهر يوليو 2016 منها على الخصوص:

- ارتفاع الصادرات المغربية، سواء صناعة السيارات (+18%)، الطائرات (+4.9%)، قطاع النسيج والجلد (+5%)، باستثناء الفوسفات ومشتقاته نظرا للأسواق العالمية.

كما نسجل أيضا مؤشرات أخرى ذات الصلة ومنها:

- تحسين تحويلات مغاربة العالم مع انتعاش معتدل لمنطقة الأورو، حيث وصلت إلى حدود 96,34 مليار درهم؛

- تحسن العائدات السياحية للسياح الأجانب بزيادة قدرها 1,3%.

وفي قراءة للتصنيفات الدولية والمؤشرات الاقتصادية الوطنية للولاية الحكومية السابقة بين 2012 و2016 تفضي إلى التفاؤل بخصوص تبوء المغرب مراتب اقتصادية تقوي مسارات بناء النموذج التنموي المغربي وتحسن نتائجه الرقمية على مستوى الأداء الاقتصادي. وفي هذا الإطار نسجل وبإيجابية:

- انخفاض عجز الميزانية؛

- تراجع عجز الحساب الجاري؛

- تطور الاستثمار الأجنبي؛

- استقرار عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات في حدود 2,2%؛

- انتقال مستويات الاستثمار العمومي من مبلغ 188,3 مليار درهم إلى مبلغ 189 مليار درهم ما بين سنتي 2012 و2016.

ولذلك فإننا في فريق العدالة والتنمية نعتبر النسب المستهدفة من خلال مشروع قانون المالية لـ 2017 والمتمثلة في فرضيات معدل نمو للنتائج الداخلي الخام بنسبة 4.5%، وتقليص عجز الميزانية إلى 3% من الناتج الداخلي الخام، ونسبة التضخم في حدود 7.1% نسبا واقعية قابلة للتحقيق وقابلة كذلك للمراقبة البرلمانية.

ومن تم السيد الوزير، السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين، فإنه في مجال الاستثمار العمومي والمقاولات الوطنية، نسجل ضرورة التوزيع المجالي للاستثمار العمومي بما يحقق نوعا من التكافؤ.

نسجل كذلك تشجيع المقاولات مع ضرورة الحفاظ على حقوق التشغيل المغربية وكذلك نطالب بفتح الحوار الاجتماعي ويكون مسار للحوار الاجتماعي القادر على أن يستجيب لمجموعة من الملفات المطروحة على مائدة الحوار..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

والبنيات التحتية والمعدل العام للنشاط في الجهة، وذلك بهدف ضمان توزيع منصف للموارد والحد من الفوارق الجهوية وضمان الخدمات الأساسية على قدم المساواة لكل المواطنين والمواطنات؛

ثانيا، الإسراع بإصلاح النظام الجبائي المحلي كرافعة لتنمية الموارد الذاتية للجماعات الترابية، مع ضمان الانسجام والتجانس مع النظام الضريبي الوطني؛

ثالثا، التفكير في سبل جديدة في مجال التمويل كاللجوء إلى الاقتراض طبقا للمادة 190 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات، مع مبادرة الدولة إلى وضع خطوط ائتمانية امتيازية لفائدة الجهات، خاصة تلك التي يقل معدل تنميتها عن المعدل الوطني؛

وتساءل عن سبب التأخر في إخراج الميثاق الوطني للتمركز الذي يعد في نظر فريق العدالة والتنمية حجر الزاوية لضمان التنسيق الأنسب بين مجالات تدخل الدولة والجماعات الترابية وتحقيق الالتقائية بينها.

ويجب التأكيد في هذا الإطار على أن هذا الميثاق الذي من المفترض أن يؤطر في جانب منه مبادئ الحكامة التي يجب أن تخضع له ممارسات ممثل السلطة المركزية في اتجاه تعزيز وتكريس منطقتي التعاون بين السلطات الترابية والجهات وباقي الجماعات الترابية بإعمال منطقتي الرقابة الإدارية القائمة على تأمين تطبيق القانون في احترام تام لمبادئ التدبير الحر وربط المسؤولية بالمحاسبة.

الظرفية الاقتصادية الوطنية والدولية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة قانون المالية لسنة 2017 يصادف ظرفية دولية مضطربة، يتواصل في ظلها انتعاش الاقتصاد العالمي بوتيرة ونسب متفاوتة حسب المناطق، مع استمرار المخاطر المرتبطة بالتقلبات الجيوسياسية واللااستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي يعرفه المحيط الإقليمي لبلادنا على الخصوص، وكذا تداعيات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي في أعقاب استفتاء 23 يونيو 2016.

كما أن المعطيات المحينة لنسب النمو الاقتصادي العالمي والأوروبي وكذلك أهم الشركاء الأساسيين لاقتصادنا الوطني لن تتجاوز في أحسن الأحوال 3.5%.

فهذا النمو الاقتصادي المطرد، سواء في منطقة اليورو أو على مستوى فرنسا أو على مستوى إسبانيا والذي بقي في حدود 1.7 و1.2، في أحسن الأحوال بالنسبة لإسبانيا على الرغم من ضعف هذه المعطيات الإقليمية، فنسجل بأن المغرب تمكن من الحفاظ على الاحتياطات الخارجية في مستوى أزيد من 7 أشهر من الواردات، كما

ورائحة البارود، وبذلت المؤسسات بكهوف الإرهاب والتطرف، أملين بصدق أن تختار هذه الشعوب لغة التوافق وبناء الوحدة الوطنية، والتعايش بين مكوناتها وثقافتها، سبيلا للخروج من محتها المؤلمة.

السيد الرئيس،

بهذه الروح الوطنية الصادقة، وبجهتنا الداخلية الصلبة، قاومت بلادنا وستقاوم كل المؤامرات الخارجية، وأيادها الداخلية المسخرة، أو التي اختارت السباحة ضد التيار الوطني الجارف.

نعم ندرك جيدا أن أمام بلادنا تحديات كبيرة، في مجال تحصين الديمقراطية، واستئصال أسباب الفقر والهشاشة الاجتماعية والمجالية، وإقرار الإنصاف الاجتماعي والجهوي والمحلي، ولكن من غير المقبول أن تكون هذه الحقوق المشروعة والواجب تحقيقها، شماعة للإساءة للوطن، ولوحدته ورموزه ومؤسساته وثوابته، ولا مطية لنسف الطموح الجماعي لكافة المغاربة الذين ضحوا بأرواحهم من أجل بناء هذا الوطن الموحد، الذي ظل ولا يزال منارة للتعايش والتسامح، يتكلم بمختلف اللغات، وترفع فيه كلمة الله بألسن كل الديانات، وتتمازج فيه مختلف القبائل والإثنيات، وطن لم يعرف على مدى تاريخه العريق غير الملكية نظاما، والإسلام السني الوسطي والمعتدل دينا، في ظل إمارة المؤمنين. صمام الأمن الروحي لكافة المواطنين والمواطنات.

نعم، السيد الرئيس، لا يمكننا في الفريق الحركي، إلا أن نتفاعل إيجابا مع كل حراك إجتماعي مشروع في مطالبه، داعيين الحكومة والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية والهيئات النقابية، والمجتمع المدني وكل الفاعلين الاقتصاديين، الى لعب دورها كوسائط مؤسساتية للتأطير، وإطلاق برامج تنموية تتجاوب عمليا مع إنتظارات وتطلعات المواطنين، بغية ترجمة الحراك الاجتماعي الى حراك مؤسساتي، وفي نفس الوقت، لا يمكننا كذلك إلا أن نتصر لدولة الحق والقانون، والمشروعية الحقوق، المقرونة بشرعية المؤسسات والقانون.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

تأسيسا على ما سبق، فنحن اليوم على مسافة ما يقرب عامين على الإطلاق الفعلي لورش الجهوية الموسعة، بما تعرفه طبعاً مراحل التأسيس من تعثر، خاصة في سياق مثل هذا الورش الذي يهدف الى تطوير بنية الدولة، وإعادة توزيع بوصلة التنمية بين المركز والجهات، فتطلعنا اليوم أن تكون السياسة المالية للحكومة وما يرتبط بها من سياسات عمومية، سبيلا لتفعيل هذا الخيار الجهوي، من خلال توزيع منصف للثروة، وتمكين الفاعل الجهوي والمحلي من آليات قانونية وتنظيمية ليتفاعل مع الدينامية الاجتماعية التي تعرفها الجهات، ومدخل ذلك هو إقرار ميثاق عدم التمرکز، بغية نقل القرار الإداري الى مستعمليه جهويا ومحليا، وذلك رهين بمدى قدرة الفاعل الحكومي

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

وبالتالي، فإننا إذ نساند هذه الحكومة، فإننا نعلن لها على أننا سنبقى كذلك قائمين بمهمتنا الرقابية في إطار الدور الذي يخصصه لنا الدستور المغربي.

وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الحركي فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الحركي، لإبداء منظورنا لمشروع القانون المالي المعروض على مجلسنا الموقر، هذا المنظور المستمد من مدرستنا الحركية التي تعلمنا فيها، وعلى مدى 60 سنة على ميلادها، أن المكان الطبيعي لكل إصلاح وتغيير هو تحت سقف المؤسسات، وأن المواطنة الحققة لا تكتمل إلا بالوطنية الصادقة، في تناغم وثيق بين الأمن والكرامة، واقتران حقوق المجتمع بحقوق الفرد، وفوقهما وقبلهما حقوق الوطن، بثوابته ومقدساته.

تلکم قناعاتنا، بالأمس واليوم وغدا، لا لشيء إلا لأننا من تراب هذا الوطن العظيم، وفكرنا من اصالته العريقة التي لم نستلمها لا من الشرق ولا الغرب، لهذا فمواقفنا واختياراتنا لا تقبل التلون.

نعم نحن حركة شعبية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، لم ولن نشترط موقعا لخدمة الوطن، سباقون، والتاريخ شاهد علينا، الى إقرار التعددية السياسية واللغوية والثقافية وإرساء الحريات العامة، والدفاع عن القرى والبوادي والجهوية على مدى عقود، الى أن صارت أفكارنا خيارات استراتيجية يتهافت عليها حتى الذين كانوا وإلى وقت قريب، يسعون "فاشلين" للحفر تحت جدار المؤسسات، وما كان لهم ذلك ولن يكون لأن تلاحم الشعب والعرش أقوى من كل مناورة أو مساومة أو ابتزاز.

حضرات السيدات والسادة،

إن إصرارنا على التذكير بهذه المرجعيات، ليس الهدف منه خدمة الحزبية الضيقة، ولكن هدفنا من ذلك هو أن نذكر من لأزال يحتاج الى ذلك، أن الإستثناء والتميز المغربي الراسخ منذ عقود، صار اليوم قاعدة ومحط إجماع وطني، وأن بلادنا بتلاحم ملكها وشعبها، لن تكون ابدا في خريطة شعوب إستبدلت لغة الحوار والمصالحة بصوت القنابل

والاجتماعية، وإذ نسجل تركيز المشروع في أهدافه على دعمها بإجراءات تحفيزية، فإننا في الفريق الحركي نعتقد أن المجهود المبذول لإنعاش عالم المقاولات بمختلف أصنافها خاصة المتوسطة والصغرى يظل محدودا، ففضلا على الثقل الضريبي المفروض عليها، ومحدودية الإعتمادات المخصصة للإستثمار العمومي، وتعدد المساطر والقوانين المؤطر للصفقات العمومية، وصعوبة الولوج الى التمويل، فإن الوضعية تزداد صعوبة في ظل تراكم المتأخرات المستحقة للمقاولات، والتماطل في استرجاع مبالغ الضريبة على القيمة المضافة، ناهيك عن عدم تنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لفائدة المقاولات وكذا الأشخاص ضد الدولة، وبهذا الخصوص نشتم التفاعل الإيجابي للحكومة مع مطلب جميع فرق ومجموعات مجلسنا المقور بحذف المادة 8 مكرر من هذا المشروع، والتي كانت ترمي الى فسح المجال لإمكانية التملص من تنفيذ هذه الأحكام، مما يعتبر مسا بأحكام الفصل 126 من الدستور، علما أن المكان الطبيعي لمثل هذه الإجراءات هو المسطرة المدنية.

وفي نفس السياق لابد أن نعيد الإشارة مرة أخرى، الى ما يمثله الإقتطاع من المنبع تحت باب الإشعار لغير الحائز من تأثير سلبي على المقاولات، والأشخاص الطبيعيين، والدورة الاقتصادية، وهو ما يتطلب تعديلا في مدونة تحصيل الديون والمسطرة المدنية، بمنظور يحمي حقوق الدولة، ولا يؤثر سلبا على المقاولات والأشخاص، كما نؤكد في هذا المجال على أن دعم المقاولات يقتضي ضرورة العمل على تقليص آجال الأداء في الصفقات العمومية، وإعمال مبدأ الفائدة على المتأخرات المستحقة على الدولة عملا بمبدأ المعاملة بالمثل.

كما نود أن نثير في هذا السياق مدى إنخراط المؤسسات العمومية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن إستراتيجية الحكومة لتطوير حكاتها ومفعولها التنموي، إسوة بالمجهود الحكومي الملموس في ملف الحسابات الخصوصية، وعزم الحكومة الموصول على إضفاء مزيد من الشفافية على أملاك الدولة.

وفي هذا الإطار لابد من تبني سياسة واضحة، تساهم في توفير وتجهيز أراضي المناطق الصناعية بأسعار تحفيزية، الى جانب معالجة إشكالية الأراضي السلالية بما يعزز قيمتها، ويدمجها في الدورة الإستثمارية، مع ضمان مصالح ذوي الحقوق.

السيد الرئيس،

في جال السياسة الاجتماعية، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نسجل تفاعلنا الإيجابي مع الاجراءات الحكومية المتخذة في مجال تعزيز التكافل والتماسك الاجتماعيين، من خلال خلق صناديق باعتمادات مهمة، موجهة للأرامل والمطلقات، مع ضرورة اتخاذ اجراءات لفائدة ذوي الاحتياجات الخاصة، متطلعين إلى أن تربط الحكومة توزيع هذه الاعتمادات بدراسة دقيقة حول الفئات المستحقة، وتحديد خريطة واضحة المعالم للفقر، ضمنا لمبادئ الشفافية، والانصاف

المركزي على التنازل عن ثقافة إدارة الشأن الجهوي والمحلي عن بعد، علما أن الإصلاح ليس جدولا رياضيا قابلا للضرب والقسم، ولكن هو سلاسل متلاحقة ومترابطة، وهو فعل ميداني، ومعايشة يومية لإنتظارات المواطنين، وليس لوحة تدار من مكاتب مكيفة.

البناء الجهوي المتقدم الذي نتطلع إليه، السيد الرئيس، هو أيضا الحل الأوحده والوحيد لحسم النزاع المفتعل حول مغربية أقاليمنا الجنوبية، معتزين بالنموذج التنموي الجهوي الذي يرعاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وايده، والذي يعتبر خير جواب على مناورات خصوم وحدتنا الترابية، وكل الحاقدين على النموذج الديمقراطي والحقوق المميز لبلادنا إقليميا ودوليا، ولهم ولمن يحركهم نقول، اتقوا الله في أموال شعبكم فهو في أمس الحاجة إليها بذل سعيكم، فاشلين، لدعم كيان وهي أضحى ملاذا للإرهاب والتخريب، وملجأ للمتطرفين وصناع الموت في منطقة الساحل والصحراء.

وفي هذا الإطار لا يسعنا مرة أخرى إلا أن نشيد بالتضحيات والجهود الجبارة للقوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية، في سبيل الدفاع عن حوزة الوطن، وحفض أمن وممتلكات المواطنين، داعيين الحكومة الى مزيد من العناية بأوضاعهم المهنية والاجتماعية.

السيد الرئيس،

بكل تأكيد فنحن منخرطون ومتفاعلون إيجابا مع الأهداف المسطرة لهذا المشروع، والرامية الى إضفاء دينامية جديدة على الاقتصاد الوطني، وتفعيل الإصلاح التدريجي للمنظومة الجبائية، والمراهنة على دعم المقاولات وتثمين الإستثمار العمومي، في إطار رؤية إجتماعية تستهدف الحد من الهشاشة، بتوقعات ومؤشرات متفائلة.

ولكن بعيدا عن الجدل حول هذه الفرضيات والمحددة في 4.5% كمعدل النمو وحصص نسبة العجز المتوقعة في 3%، ومعدل التضخم في حدود 1.7%، فإن مصداقية هذه التوقعات تقاس بمدى إنعكاسها على الحياة اليومية للمواطنين، وبأثرها الاقتصادي والاجتماعي، وقدرتها على خلق دينامية إقتصادية تنعش المقاولات الوطنية، وتمكن من توسيع قاعدة التشغيل، علما أن سقف هذه الفرضيات لا يفتح هذا الأفق على إعتبار أن خفض البطالة بنقطين، على سبيل المثال، يتطلب، حسب خبراء، نسبة نموفي حدود 7%.

السيد الرئيس،

لا يمكن إلا أن نشتم عزم الحكومة مواصلة تفعيل المحركات الأساسية للإقتصاد الوطني، والمتمثلة في الإستثمار وفي البنيات التحتية والأشغال العمومية، والمهن العالمية، ودعم المخططات القطاعية الاستراتيجية، والتي نعتقد اليوم أن تقييمها وتقويمها أصبح ضروريا بعد نضج التجربة.

ومن جانب آخر ولأن المقاولات هي رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية

والاستحقاق.

وفي هذا السياق، وإذ نثمن الجهود القطاعية المبذولة، والبرامج المسطرة في مجال التربية والتكوين، رغم حجم الاكراهات والتحديات المطروحة على القطاع، فإننا نسجل دعمنا لتوجه الوزارة الوصية الهادف إلى بلورة وأجرأة مخطط خاص بالتعليم القروي، بهدف الرفع من جودة العرض المدرسي، وتوفير البنيات الموازية لتشجيع التمدرس، وهو مخطط نتطلع إلى أن تنخرط فيه مختلف القطاعات المعنية، وكذا الجماعات الترابية لإيجاد حلول لبنيات الإيواء والنقل المدرسي، وتأهيل المدارس، وذلك في إطار نقل الاختصاصات إلى الجهات مرفوقة بالاعتمادات اللازمة.

وبنفس المنظور، نتطلع، السيد الرئيس، إلى بلورة ميثاق وطني للصحة، يقدم حلولاً لإشكالية الموارد البشرية وضمان جودة الخدمات الصحية، وتوفير بنيات الاستشفاء برهان، مستشفى جامعي في عاصمة كل جهة من جهات المملكة. إلى جانب مراجعة نظام الراميد، وتصحيح الاختلالات والتعقيدات التي تحول دون بلوغ أهدافه النبيلة، حيث لم يعد مقبولاً أن نرى مشاهد نساء يلدن في أبواب المستشفيات، وفي الأزقة، وينقلن على الدواب للبحث عن مركز صحي، إن وجد.

مع العمل على جعل بطاقة الراميد مثل بطاقة التعريف الوطنية، تسمح لحاملها بالعلاج في كل مناطق المغرب.

السيد الرئيس المحترم،

من زاوية أخرى، لا يمكننا في الحركة الشعبية إلا أن نتفاعل إيجاباً مع تأطير مضامين المشروع بالمرجعيات والثوابت الدستورية للمملكة، مستحضرين في هذا الصدد التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى اعتماد التوافق الإيجابي لاستكمال ترسانة القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور، وفي صدارتها التعجيل بإخراج مشروع القانون التنظيمي لترسيم الأمازيغية، بما يحصن المكتسبات.

كما ننتظر من الحكومة العمل على اعتماد المقاربة التشاركية في بلورة النص المنظم للمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص المحور المتعلق بالإصلاح المؤسسي والإداري وتطوير الحكامة، فإننا إذا نتمن مضامين هذا المحور، فإننا نسجل تطلعنا إلى إيلاء المكانة اللائقة للبرلمان بمجلسه، على اعتبار أن المؤسسة التشريعية هي شريك استراتيجي للسلطة التنفيذية في مجال تنزيل مقتضيات الدستور، وصياغة البرامج التنموية في مختلف المجالات، مستحضرين المكانة الدستورية للبرلمان والتي عززها الدستور، إن على مستوى الرقابة، أو التشريع، أو في المجال الدبلوماسي، وتخطيط التنمية الجهوية والوطنية، مع الدعوة إلى دعم استراتيجية عمل مجلس المستشارين في صيغته الدستورية الجديدة، باعتباره صوتاً للجهات، ومنبراً للحساسيات المهنية والقطاعية المنتجة، وإطاراً لجيل

جديد من الدبلوماسية الموازية.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد مرة أخرى على ضرورة تمتيع البرلمان باستقلاله المالي والإداري، كمنطلق أساسي لفصل السلط، إذ لم يعد مقبولاً أن يظل البرلمان في العهد الدستوري الجديد يرفع ميزانيته إلى السلطة التنفيذية للحسم فيها، وهو الحارس الأمين على مراقبتها وتشريع ميزانيته.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

كثيرة هي الانشغالات المرتبطة بهذا المشروع، بجوانبه المالية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن سنكتفي بهذا القدر، متطلعين إلى أن يكون مشروع ميزانية السنة المقبلة إطاراً لجيل جديد من القوانين المالية طبقاً لأحكام القانون التنظيمي للمالية في حلته الجديدة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير للوطن والمواطنين تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

شكراً على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، ممتاز جداً، جيتي مع الوقت هو هذا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

الحضور الكريم.

إخواني، والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 برسم سنة 2017، كما وافق عليه مجلس النواب، داخل مجلسنا الموقر، واسمحوا لي في البداية أن أجدد تهنئة فريقنا لتجديد الثقة الملكية في السيد الوزير محمد بوسعيد لمواصلة الإشراف على تسيير قطاع الاقتصاد والمالية من أجل تعزيز أورش الإصلاح المالي والاقتصادي، الذي بدأت الحكومات السابقة، مشدداً على ضرورة تظافر كافة جهود السيدات والسادة المستشارين المحترمين لإنجاح عملنا التشريعي والارتقاء بمستوى النقاش الهادف والمسؤول داخل هذا المجلس الموقر،

والذي تساهم في تعزيزه كل القوى الوطنية الجادة جاء نتيجة للحراك وللدynamية التي أفرزتها مستجدات دستور 2011، والتي تفاعل معها الرأي العام، خلقت نقاشا عموميا وقانونيا ودستوريا واسعا، خاصة بعد ست سنوات من التنازل، حيث مررنا بامتحان آخر يتعلق الأمر بتعثر مشاورات تشكيل الحكومة، والذي خلق بدوره نقاشا عموميا واسعا، تفاعلنا معه كأحزاب وفعاليات كل من موقعه.

إن هذا التمير الديمقراطي جعل الكل يفسر الفصل 47 من الدستور، حسب تصوره وقناعاته، ولم يحسم فيه سوى تدخل جلالة الملك حفظه الله من موقعه كحاكم للدستور، وللمؤسسات، الذي عين شخصية ثانية من حزب العدالة والتنمية، وهو الدكتور سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة، والذي توفقنا معه، ولله الحمد، في تشكيل هذه الحكومة.

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سندعم هذه الحكومة إلى النهاية، وسنشغل مع كافة مكوناتها بكل ثقة وحماس متفاعلين معها بشكل إيجابي على أساس أن الثقة، وتحمل المسؤولية، والجدية في العمل، هي عنوان عملنا وعنوان المرحلة المقبلة، نتقاسم فيها مع شركائنا حلول وتمرير التدبير الحكومي.

السيد الرئيس،

إن الآثار الناجمة عن تأخر المصادقة على مشروع قانون المالية، والتي تمت إثارتها من طرف البعض، تبقى بالنسبة لنا، آثارا مبالغ فيها، وتفتقد إلى الموضوعية، ولا تستند إلى أي معيار علمي دقيق ولا على أي نتائج قياس الأثر، مستندة على منهجية علمية واقتصادية دقيقة. فعلى خلاف ذلك قامت الحكومة خلال هذه الفترة الفاصلة، باعتماد مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في هذه الظروف الاستثنائية على توفير كافة الإمكانيات المادية لكي تواصل مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية عملها بشكل عادي، بما فيها الشق المرتبط بأداء ما تم إنجازه من استثمار حيث تم فتح الاعتمادات واستخلاص النفقات وفق مقتضيات القانونية المؤطرة بمقتضى القانون التنظيمي للمالية، الذي يبقى بالنسبة لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إنجازا تشريعا مهما وثورة هادئة لتحسين أداء ماليتنا العمومية، ولعل نسبة الإنجاز المحددة في 75% من نفقات الاستثمار عند نهاية سنة 2016، والمعلنة في عرضكم السيد الوزير تبقى- في نظرا- نسبة قياسية مقارنة مع سابقاتها في السنوات المالية الماضية.

السيد الرئيس،

يعتبر مشروع قانون المالية الآلية الأولى لتنفيذ البرنامج الحكومي، ولعل حرص الحكومة على عدم سحب هذا المشروع من أجل تعديل بعض مقتضياته بما يلزم داخل المؤسسة البرلمانية لهو دليل على اهتمامكم وتقديركم لعمل المؤسسة البرلمانية بمجلسها، وهي نقطة تحسب للحكومة مشيدا بانفتاحها على البرلمان بمجلسه منوهين

مؤكدا أن مسؤوليتنا كبيرة كممثلين للأمة كل من موقعه للمساهمة في تطوير عملنا البرلماني وأخص بالذكر هنا، مشروع قانون المالية، شاكرا للحكومة تفاعلها الإيجابي مع تعديلات البرلمان بمجلسه، حيث تم إدخال أكثر من 84 تعديل من أصل أزيد من 390 تعديل مقترحا من طرف كافة الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة.

وهي تعديلات تهدف إلى تجويد المشروع وملاءمته مع النفقات التي جاءت بها الهندسة الحكومية الجديدة والتي تماشى مع المراسيم التطبيقية التي صادقت عليها الحكومة لتحديد مسؤولية كل وزير وكل كاتب دولة على القطاع الذي يشرف عليه، مشيدا بهذا التفاعل الإيجابي للحكومة، حيث لم يلجأ السيد وزير الاقتصاد والمالية ولو مرة واحدة للفصل 77 من الدستور، وهو ما يعزز المبادرة التشريعية للبرلمان.

السيد الرئيس،

قبل الخوض في مناقشة مضمون هذا المشروع الذي اعتبره مشروعاً استثنائياً بامتياز، أؤكد أنه جاء من أجل بلورة رؤية جلالة الملك السعيدة والرامية إلى الارتقاء بالمملكة المغربية إلى مصاف الدول الصاعدة عبر صون كرامة المواطن وجعله في صلب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الماضية فيها بلادنا بكل ثقة، مستحضرين معكم أبرز السياقات التي جاء في إطارها هذا المشروع.

لا بد أن ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار باحترام السيد وزير الاقتصاد والمالية للدستور وللقانون التنظيمي للمالية، بوضع هذا المشروع في آجاله الدستورية والقانونية مباشرة، بعد أن حاز موافقة المجلس الوزاري، وهو المشروع الذي بقي في مجلسنا الموقر مدة زادت عن ستة أشهر كانت مرتبطة أساسا بظروف الانتخابات من جهة وظروف تأخير تشكيل الحكومة من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

على مستوى الاستحقاقات الانتخابية التشريعية الأخيرة ونتائجها التي نوهت بها كافة الأحزاب السياسية الوطنية، والتي أفرزت لنا هذه الأغلبية وهذه الحكومة التي اعتبرناها في فريق التجمع الوطني للأحرار حكومة قوية ومنسجمة، حيث تفاعلنا مع نتائجها في حزب التجمع الوطني للأحرار بشكل متسارع بعد أن قدم رئيسنا صلاح الدين مزور استقالته من رئاسة الحزب وانتخاب الأخ عزيز أخنوش رئيسا جديدا للحزب في مؤتمر استثنائي كان مشهودا، استجمعنا فيه كل كفاءتنا وطاقاتنا لبلورة مشروع الأخ الرئيس الجديد للمساهمة في تعزيز مشروعنا الديمقراطي الصاعد، انتهى بتنظيم المؤتمر السادس بالجديدة الذي كان مؤتمرا تاريخيا ناجحا بكل المقاييس أسس لمسار جديد للحزب.

السيد الرئيس،

هذا المشروع الديمقراطي الواعد، الذي تمضي فيه بلادنا بكل ثقة،

في الحفاظ على الأمن المالي لبلدنا.

السيد الرئيس،

صواب الاختيارات الاقتصادية والمالية وشجاعة اتخاذ القرارات السياسية المناسبة عبرتم بصريح العبارة من خلال عرضكم أنه لا وجود لأي مشروع تنموي يكون معزولا عن المؤشرات الخارجية، كما أنه يستحيل بناء مشروع تنموي جديد بمعزل كذلك عن الاقتصاد المعرفي المبني على تأهيل العنصر البشري، لذا أصبح من اللازم اليوم، الحفاظ على نموذجنا التنموي وتعديله عبر إعادة بناء أولوياته وفق التطور الجديد الذي يتبناه جلالة الملك للتنمية البشرية الذي يبقى رائداً، وذلك عبر دعم الكفاءات من خلال تشجيع المبادرة الحرة والإبداع، اللذان يساهمان بكل تأكيد في خلق الثروة باعتبارها الآلية الوحيدة والناجعة لخلق الاستثمار والتقليص من البطالة.

نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الثقة، هي مفتاح النجاح، وهي الضامن للاستمرار تعاقداً مع هذه الأغلبية التي ساهمت في تشكيلها، لتكون أغلبية منسجمة وقوية، ومريحة، الثقة تبدأ بين مكوناتنا كأغلبية أولاً، والثقة كذلك في الفاعل الاقتصادي، والثقة كذلك في قدرتنا كمغاربة على تجاوز كل المعضلات، والثقة المتبادلة بيننا وبين شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين في الداخل والخارج، والثقة أخيراً في قدرتنا جميعاً على الانخراط في بناء مغرب المستقبل، المغرب الذي يوفر الكرامة لكافة ساكنيه.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة اليوم مطالبة بالتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات التي توفر الخدمة العمومية، والتي لها صلة بالساكنة المعوزة، لاسيما في مجال الصحة التي لازالت تعاني من الخصائص رغم الجهود المبذولة خلال الولاية الحكومية السابقة، والتي تقتضي اليوم من السيد وزير الصحة بذل مجهودات مضاعفة وتدخلا عاجلاً لتأهيل العنصر البشري وتكوينه حيث سندعم بقوة مواصلة أورش الإصلاحيات المفتوحة في قطاع الصحة مثنين الإجراءات الجبائية التي جاء بها هذا المشروع، والذي سيحاصر المتاجرين بصحة المواطن، مطالبينكم بضرورة تعزيز مراقبة المصحات الخاصة التي تبتز المواطن، مؤكداً لكم أن إشكالية قطاع الصحة، هي إشكالية تدبير الزمن والضمير المهني المسؤول وليست إشكالية موارد.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيراً، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يستنكر وبشدة أسلوب الإسفاف والوعيد الذي سمعناه اليوم والصادر عن أحد مكونات مجلسنا الموقر التي كنا دائماً نحترمها، يبقى في نظرنا أسلوباً منحطاً متجاوزاً عدماً لا يخدم مسارنا الديمقراطي الصاعد، مؤكداً لكم أن وزراء التجمع الوطني للأحرار حاضرون وباستمرار داخل هذه المؤسسة الموقرة، منفتحون على مقترحاتها، يقودون اليوم ثورة إصلاحية كبيرة

في هذا الإطار بعمل زملائنا الذين عملوا على إدخال عدد قياسي من التعديلات على هذا المشروع من أجل تجويده، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على مجلسنا الذي أدخل بدوره عدداً كبيراً من التعديلات على هذا المشروع الذي سيعود إلى مجلس النواب في إطار قراءة ثانية.

إن هذا المشروع إذن سيستمر في مواصلة الإصلاحات وسيعمل على تجسيدها على أرض الواقع، بدءاً بالإصلاحات السياسية والدستورية، واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، ومواصلة إنجاز الأوراش الكبرى، وإعادة هيكلة البنيات التحتية، والانكباب على إنجاز سياسات عمومية جديدة لمعالجة مختلف مظاهر الخصائص الاجتماعية، وانتهاءً بتقليص الفوارق الاجتماعية من أجل ربح تحديات المستقبل في سياق داخلي وخارجي متقلب ومضطرب، لربح معركة التنمية، التي تنتظرنا جميعاً.

يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن الرهان اليوم هو ربح هذه المعركة، فعدونا المشترك هو الفقروهي الهشاشة بمظاهرها المتعددة، وأن علاقتنا بالمشارك فيما بيننا، هي علاقة مقدسة مبنية على التقدير والاحترام لثوابت الأمة، ومسافاتنا مع مختلف الأحزاب الوطنية الجادة هي مسافة واحدة.

لن نكون محرجين إذا ما نوهنا بمجهوداتكم الجبارة التي قمتم بها السيد وزير لإرجاع العافية للمالية العمومية، منذ أن تقلدتم مسؤولية تدبير هذا القطاع في نصف ولاية الحكومة السابقة، والكل على علم بالأزمة الخائفة التي عانت منها ميزانية الدولة آنذاك، بفعل الوضع السياسي للحكومة، وبفعل كذلك ثقل تحملات المقاصة على النفقات في غياب بدائل موضوعية تعمل من جهة على الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرو-اقتصادية بعد تقليص عجز الميزانية من 7.3% إلى أن وصل اليوم إلى 3%، إلا أننا في فريقنا نرى أن هذه التوازنات محفوفة بمجموعة من المخاطر بفعل بطء تعافي الظرفية الاقتصادية الدولية، وتقلبات أسعار الطاقة، وأعباء تنزيل الإصلاحات الكبرى، وإنجاز الأوراش الهيكلية، لذلك فإن هذه الظرفية فرضت علينا كرفقاء سياسيين طرح العديد من الأسئلة الموضوعية، هل اختياراتنا الاقتصادية صائبة وناجعة؟ ولو أن النتائج المحققة اليوم تبقى إيجابية عبر على جزء منها هذا المشروع، حيث انخفض العجز إلى حدود 3%، وارتفعت تقديرات نسبة النمو لتستقر في حدود 4,5%.

نتائج مهمة جداً تعبر عن شجاعة وجرأة الحكومة في معالجة مختلف الاختلالات الماكرو-اقتصادية، عبر الإجراءات المالية والاقتصادية المعتمدة، والتي ساهمت في مواصلة مختلف الأوراش المتنوعة، إنها مناسبة لكي نشكر الحكومة على هذه الإنجازات الطموحة والمستحقة والتي ستجعلنا نسير في ركب الدول الصاعدة، إنجازات تسجل لهذه الحكومة، وهي فرصة لنا في التجمع الوطني للأحرار لكي نشكر كذلك كافة مدراء وأطروموظفي مختلف مديريات وزارة الاقتصاد والمالية على مجهوداتهم الجبارة ومساهماتهم في تحقيق هذه النتائج منوهين بعملهم

الجيوسياسية وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني والركود الذي سجلته كل من روسيا والبرازيل وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وموازاة مع هذا الوضع، فإن مشروع قانون المالية الحالي يتم عرضه في سياق خاص، يمكن تجسيده من خلال استئناف عودة المملكة المغربية للحضن المؤسسي للقارة الإفريقية، بفضل الدبلوماسية الملكية الناجعة، إلى جانب الطلب الرسمي الذي تقدم به المغرب للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO) في أفق تحقيق أهداف الإستراتيجية الإفريقية الشاملة لبلادنا وتوجهات جلالة الملك حفظه الله، نحو الاندماج الإفريقي للاقتصاد المغربي، وسط ترحيب قاري واسع.

وفي هذا الصدد، فإننا نذكر الحكومة بضرورة إضفاء طابع تمايزي في علاقاتنا مع الدول الإفريقية، استحضارا لتوجهات جلالة الملك في خطابه التاريخي من دكار بمناسبة الذكرى 41 لعهد المسيرة الخضراء سنة 2016.

وبناء على ما سبق، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب عمل على خلق آلية لتتبع إنجاز المشاريع الاستثمارية في مختلف البلدان الإفريقية، التزاما منه بمواكبة الاتفاقيات الموقعة، والعمل على تحقيق التقائية الدبلوماسية الاقتصادية مع مبادرات المستثمرين الخواص.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى مشروع قانون المالية برسم 2017، الذي جاء متأخرا بسبب التأخير في تشكيل الحكومة، مما أدى إلى تفويت فرص هامة للاستثمار وعطل دينامية المقاولات الصغرى والمتوسطة وأدى ببعضها إلى الإفلاس، مما يستوجب برمجة عاجلة لتسوية مستحققاتها المتأخرة لدى المؤسسات العمومية وفق جدول زمنية محددة وفق ما التزمت به في برنامجها الحكومي.

إن مشروع قانون المالية الحالي، وباعتباره يدخل في إطار الاستمرارية بتبني المخططات الإستراتيجية الكبرى، وعلى الرغم من أهمية المجهود الاستثماري المبذول ببلادنا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو الحكومة للوقوف على نتائج هذه المخططات من خلال إنجاز تقييم مرحلي لما أنجز منها وما لم يُنجز؟ ومدى تحقيق المخططات القطاعية للأهداف المتوخاة منها؟ وذلك لعدم نجاعة الاستثمار بسبب محدودية الأثر الاقتصادي المحقق بالنظر لضعف نسب النمو ومعدلات التشغيل المسجلة ببلادنا، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الحكامة الشاملة للسياسات العمومية في أفق تكاملها وانسجامها والتقائتها.

بالمقابل، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن مبادرة وزارة الاقتصاد والمالية الرامية إلى اعتماد مقارنة جديدة لتدبير الاستثمارات العمومية ويتعلق الأمر بنظام تدبير الاستثمارات العمومية ((SGIP)، الذي تم إعداده بتعاون مع البنك الدولي على غرار العديد من الدول.

في القطاعات التي يشرفون على تدبيرها، ثورة خضراء تتجسد في مخطط المغرب الأخضر الناجح وبشهادة المهنيين ومختلف الفاعلين، وثورة صناعية تتجلى في مخطط التسريع الصناعي المشهود بفعاليتها ونجاحها، ميرزا لكم أن وزراء التجمع لا يأبهون بالأصوات النشار ولا بأعداء النجاح.

لذلك، سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، انسجاما مع مبادئنا وقناعاتنا ووفاء لتعهداتنا التي عبرنا عنها أثناء تشكيل الأغلبية التي أفرزت لنا هذه الحكومة، طالبا من كل الفرقاء الانخراط والدعوة إلى تعبئة جماعية لحماية بلدنا من كل الفتن والمؤامرات المحدقة بنموذجنا التنموي الصاعد المحسودين عليه، ميرزين أن تبني فضيلة الحوار بين كافة مكوناتنا والانفتاح على المعارضة الوطنية بنهج مقارنة تشاركية حقيقية معها هما العاملان الأساسيان الضامنان للسلم الاجتماعي وفق رؤية جديدة تحدد الأولويات، وهي المقاربة التي نؤمن بها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مشددين على ضرورة تعزيز الثقة فيما بيننا كرفقاء سياسيين في الأغلبية، تعزيز الثقة فيما بيننا أغلبية ومعارضة، تعزيز الثقة كذلك في إيماننا وقدرتنا على النهوض بمغربنا جميعا، مغرب الشموخ والعزة، عبر حماية المقدس والمشارك الذي يجمعنا كمغاربة ويعزز وحدتنا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فليتنفس.

المستشار السيد عبد الكريم مهدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

ورمضان كريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف اليوم بتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من أجل المناقشة وإبداء الرأي في مشروع القانون برسم السنة المالية 2017 أمام الجلسة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون المالية للسنة الحالية في سياق ظرفية اقتصادية عالمية خاصة، لاسيما وأن المؤسسات المالية الدولية تتابع تطور منظومة الاقتصاد المغربي لتقييم مدى تنافسيته، في ظل استمرار الاضطرابات

تقريره الصادر يوم 24 أبريل 2017.

وفي الشق المتعلق بتحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة، لا بد من تشجيع ولوج التمويل للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة والصغرى والناشئة والمبتكرة، التي تمثل 95% من النسيج المقاولاتي بالمغرب، ومواكبتها من خلال وضع إطار قانوني خاص يستجيب لرهاناتها، ونقترح أن يتم التوافق حول مبادرة شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حاليا، مثل قانون "المقاول الذاتي"، و"مغرب ابتكار"، و"مقاولتي"، في مبادرة واحدة عامة وشاملة (Small Business Act).

السيد الرئيس المحترم،

ونحن إذ نستحضر تجاوب الحكومة والتفاعل الايجابي والبناء لوزارة الاقتصاد والمالية ومديرية الضرائب والجمارك في شخص وزيرها ومدراءها وأطرها وموظفيها بدون استثناء، فإننا نشتم قبول الحكومة (6) ستة تعديلات هامة تقدم بها فريقنا على مستوى لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية من أصل 34 مقترح تعديل.

وفي هذا الصدد، فإن الاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذا كل الفعاليات السياسية والنقابية كان لهم رأي واحد حيث صوتوا بالإجماع على مقترح تعديل يقضي بحذف التدبير المتعلق بمنع الحجز على ممتلكات الدولة والجماعات الترابية تنفيذا للأحكام قضائية نهائية (المادة 8 مكرر).

كما تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب قد أطر مفهوم مبدأ التعسف في استعمال الحق (l'abus de droit) بتعديل ينص على إحداث اللجنة الاستشارية للنظر في الطعون المتعلقة بالتعسف في استعمال حق يخوله القانون في مشروع مالية 2017، على أن يدرج في مشروع قانون مالية 2018 تعديل يقضي بإحداث الحق في الحصول على جواب الإدارة بخصوص النظام الضريبي الواجب التطبيق على وقائع مادية معينة (Le Rescrit).

أيضا، نشتم تجاوب الوزارة لتعميق الدراسة حول مجموعة أخرى من التعديلات التي لا تقل أهمية والتي تخص قطاع المناجم وقطاع النقل الطرقي للأشخاص والبضائع والصناعات الغذائية من بينها:

المادة 99، المادة 125، المادة 161، المادة 6 مكررة.

كما نتأسف لعدم قبول الحكومة لتعديلين هاميين تشبث بهما فريقنا على مستوى اللجنة وبهمان:

المادة 103: الحق في إرجاع دين الضريبة نتيجة الفرق بين السعر المطبق على رقم المعاملات والسعر الذي تحملته تكاليف الإنتاج أو ما يسمى (butoir).

والمادة 144: التراجع عن حرمان من الحق في خصم فائض الحد الأدنى للضريبة (CM).

فالنظام المذكور يهدف إلى الكشف عن الأثر الاقتصادي لتنفيذ المشاريع المبرمجة في الميزانيات القطاعية لمختلف الوزارات، ويستهدف بالمقابل العمل على تحسين المردودية السوسيو اقتصادية للاستثمارات العمومية وأثرها على معدلات النمو والتشغيل.

السيد الرئيس المحترم،

وفي إطار هذا التقييم المرحلي، لا بد من تسريع وتيرة ونجاعة أورايش مهمة لمواكبة هذا التقييم، ونخص بالذكر ما يلي:

- الشراكة مع القطاع الخاص؛

- تحسين مناخ الأعمال؛

- تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني؛

- تحفيز المقاولات الصغرى والمتوسطة.

فيما يخص الشراكة مع القطاع الخاص، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نشتم العمل بجانب الحكومة في إطار "شراكة مسؤولة بين القطاع العام والقطاع الخاص"، وتوصلنا معا إلى إرساء منصة مشتركة، كآلية للحوار والتفاوض، ونؤكد اليوم تشبثنا بها، خاصة وأنها أعطت نتائج إيجابية في مرحلة أولى قبل تعطلها خلال النسخة الأخيرة للحكومة السابقة، وقد سجلنا بارتياح كبير التزام السيد رئيس الحكومة، بتفعيلها في أقرب الأجل، أثناء استقباله وفدا عن الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

أما فيما يتعلق بتحسين مناخ الأعمال؛ فالأمر، يتطلب أعمال حكاما مبتكرة في إطار اللجنة الوطنية برئاسة مشتركة بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب ورئاسة الحكومة (CNEA) إضافة إلى تفعيل الهيئات الجهوية المشتركة بين الاتحادات الجهوية والولاية (CREA)، وإصلاح وتبسيط المساطر الإدارية وتسريع رقمنة الإدارة وخلق بوابة إلكترونية تتضمن الإجراءات والمساطر المتعلقة بالاستثمار، وكذا تحسين الولوج للوعاء العقاري المعبأ للاستثمار الصناعي من خلال كلفة تنافسية مع خلق وكالة للعقار الصناعي.

وحول ورش تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني، فالحكومة مطالبة بتسريع وتيرة أجراء الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2021 التي وقع الاتحاد العام لمقاولات المغرب على العقد البرنامج الشامل المنبثق عنها، إلى جانب مختلف الفاعلين والمتدخلين، التي تتوخى تكوين 10 ملايين من الكفاءات في أفق 2021، خاصة وأن نظام العقود الخاصة بالتكوين ظل يعاني من صعوبات جمة على مستوى تدييره، مما ضيع ويضيع على الاقتصاد الوطني الكثير من فرص تعزيز تنافسيته، كما لم نستوعب مبررات التأخير الحاصل في عدم إحالة مشروع القانون المتعلق بالتكوين المستمر على البرلمان رغم مصادقة المجلس الحكومي عليه سنة 2014، مما يشكل هدرا للزمن التشريعي، الأمر الذي حدا بالمجلس الأعلى للحسابات لإثارة هذا الأمر والتنبيه إليه في

ما تم القيام به في حق بعض اللاجئين السوريين على الحدود المغربية الشرقية، ومثل التحرش ببعض شحنات المكتب الشريف للفوسفات وغيرها من الممارسات الصيبانية.

السيد الرئيس المحترم،

في نفس الاتجاه أود استثمار هذه اللحظة التشريعية الهامة من أجل التنويه بالعمل الدؤوب والاحترافي لمؤسستنا الأمنية، والتي أبانت عن قدرات استباقية في حماية وطننا ومواطنينا من التهديدات الإرهابية الخطيرة التي تؤكد خطورة الخلايا الإجرامية المفككة ومخططاتها الإرهابية المروعة التي باءت بالفشل.

كما ننوه بالأسلوب الرفيع الذي تعاملت به أجهزتنا الأمنية في مواجهة هذه التحديات الإرهابية الخطيرة حيث تمت العمليات في إطار من الإحترام التام للقانون والمساطر والإجراءات.

وإننا في الفريق الاشتراكي لنؤكد على أن احترام القانون ينبغي أن يكون مؤطرا ومحددا في كل تعامل أو تدخل أمني. حيث أشرنا في مناقشتنا للبرنامج الحكومي قبل أسابيع أننا "حريصين على توسيع الحريات وعلى مناهضة كل تضيق علمي أوشطط في استعمال السلطة وسنسعى بكل الوسائل المؤسساتية والقانونية إلى المزيد من تحصين المكاسب الحقوقية وتثمينها وضمان تفعيلها وتنميتها بما ينسجم مع مرجعيتنا الديمقراطية الحديثة ومع قناعاتنا الفكرية والسياسية..".

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة بكل مكوناتها وكذا المنتخبين والفاعلين إلى استكمال الحوار حول المطالب الاجتماعية والتطلعات المشروعة التي يناهزها عدد مهم من شبابنا ومن فئات الشعب المغربي بشمال المملكة وخاصة بمناطق الريف وتحديدًا بإقليم الحسيمة.

فلا مجال للانزلاق عن المسار التنموي التراكمي الذي اختارته المملكة المغربية منذ اعتلاء صاحب الجلالة على عرش أسلافه الميامين وإطلاقه ديناميات الحوار والمصالحة والبناء التنموي بنهج ديمقراطي حديثي.

وإننا نعلنها اليوم صراحة، بأن كل من يحاول الاضطهاد في الماء العكر سيصطدم بوعي ويقظة الشعب المغربي أولا وبحكمة وتبصر صاحب الجلالة ثانيا.

وبالتالي، فعلى الجميع تحمل أن يتحمل مسؤولياته كل من موقعه سواء الحكومي أو الترابي أو التشريعي أو من موقع المجتمع المدني من أجل استمرار الحوار المنتج ووقف كل انزلاق أو انحراف قد يسعى للمس بالوحدة الوطنية أو بثوابت ورموز الأمة أو زرع الفتنة والشقاق.

كما ينبغي الحرص على عدم المساس بالحريات أو الشطط في استعمال السلطة أو الإفراط في استخدام القوة العمومية وغيرها من الممارسات التي قد تدخل ضمن المقاربة الأمنية الضيقة التي أبانت التجارب أنها لا تزيد الوضع إلا تعقيدا.

وأخيرا، لا بد أن نذكر الحكومة، بأن ممثلي الاتحاد العام لمقاولات المغرب داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية كان خير سند لها خلال مختلف أطوار عملية التصويت على التعديلات المقترحة على مشروع قانون المالية لسنة 2017، دعما للإصلاحات التي تعترم الحكومة مباشرتها والالتزامات التي تعهدت بها.

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة لفريق الاتحاد الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزيرين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أنعمتم صباحا،

السيد الرئيس،

في البداية، اسمحوا لي أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، الموقر ككل، بأحر التعازي والمواساة لأسر ضحايا الواجب الإنساني والوطني من أفراد قواتنا المسلحة الملكية ضمن القوات الأمامية لحفظ السلام والأمن بعدد من مناطق التوتربقارتنا الإفريقية، والذين اغتصبت أيدي الغدر الإرهابي أرواحهم الطاهرة.

فرحمة الله على شهدائنا الأبرار أبطال الحرية والإنسانية وحماة السلم والأمان، والمجد لكل أفراد قواتنا المسلحة الملكية بكل مكوناتها لما يقدمونه من تضحيات يومية في الدفاع عن وحدتنا الترابية وأمن وأمان الشعب المغربي.

ومن خلال هذه الرسالة أود أن أؤكد أن المملكة المغربية أثبتت منذ عقود أنها منخرطة بشكل واع ومسؤول ضمن العائلة الكونية الإنسانية، مهما حاول المغرضون والمتربصون بالوحدة الترابية لبلدنا أن يزرعوا من شقاق ومن أُلغام.

ولقد اعتزنا أيما اعتزاز بتكريم الأمم المتحدة لشهدائنا الأبرار، وسجلنا كذلك التقدم الإيجابي الذي طبع قرار مجلس الأمن الأخير حول الصحراء المغربية.

وفي هذا الإطار، أتوجه لبعض من لازالوا ينهجون أساليب العداة والتفرقة وهم قلة، لتغليب منطق الحكمة ومسيرة الاتجاه الحكيم للمنظومة الأمامية خاصة وأن التحديات مشتركة في المنطقة.

ولذلك، فلا داعي للاستمرار في بعض المزايدات أو التحرشات مثل

السيد الرئيس المحترم،

إننا اليوم أمام محطة دراسة مشروع ميزانية 2017، ونعلم جميعا أن دراسة هذا المشروع هي أهم لحظة برلمانية في الزمن التشريعي.

ولن نعود هنا إلى تفصيل أسباب هذا التعثر في الحياة السياسية والتشريعية الوطنية، وما أدت إليه الأمر من تأخر في تشكيل الحكومة وما يرتبط بها من آليات دستورية ومساطر وفراغ تشريعي، لكننا نحمد الله أن بلادنا محصنة بمؤسساتها التي لا تترك المجال لأي فراغ ولا تسمح لأي اختلال بأن يمس عمق وجوه الدولة المغربية، وبالتالي فالدولة أو الحكومة قد تمكنت عبر المراسيم من فتح الاعتمادات الضرورية لسير المرافق العمومية واستخلاص المداخيل طبقا للفصل 75 من الدستور.

واليوم نحن أمام مناقشة مشروع هذا القانون الذي أحيل علينا من طرف مجلس النواب، فقد سعينا بروح إيجابية وبحس وطني أن نعمل على تسريع دراسته ومحاولة تجويد حتى نتدارك كل تأخر في ما يتعلق بالجوانب المرتبطة بالاستثمار والتوظيفات.

لكننا اليوم أمام نفس المشروع الذي وضعته الحكومة السابقة، وبالتالي فقد تعاملنا معه على أساس أنه مشروع قانون مالي انتقالي ينبغي أن نسرع بإخراجه للضرورة الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

إننا سنصوت على هذا المشروع بالإيجاب باعتبارنا مكونا من مكونات الأغلبية الحكومية الحالية.

غير أن تصويتنا الإيجابي على هذا المشروع لا يعني تركيتنا للحكومة السابقة ولا لسياساتها اللاشعبية طيلة الخمس سنوات الماضية، ولا لاختياراتها المتناقضة التي أضرت بالاقتصاد الوطني وأفقرت فئات واسعة من الشعب المغربي واستهدفت بشكل ممنهج الطبقة المتوسطة التي هي عماد التنمية.

وفي هذا الإطار، فإننا ننوه بمبادرة السيد رئيس الحكومة باللقاء مع المركزيات النقابية في جو إيجابي مفتوح وإبرادة الحوار والتعاون البناء لتجاوز الاحتقانات الناجمة عن الانغلاق والتحجر الذي ميز التجربة الحكومية السالفة.

فنتمنى صادقين أن تكون هذه المبادرة مقدمة لحوار اجتماعي وازن ومسؤول يعزز الثقة في المؤسسات الوطنية ويفتح أبواب الأمل أمام التشغيل المغربية نحو الإنصاف الاجتماعي وإعادة الاعتبار للطبقة الشغيلة.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي بقدر حرصنا على تقوية وتمنيع وتطوير اقتصادنا الوطني عبر تشجيع الاستثمار وتعزيز التنافسية وتحفيز النمو، فإننا لا نقبل أن يكون كل ذلك على حساب الجانب الاجتماعي ودون مراعاة للعنصر البشري وللقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات

المستضعفات والمستضعفين.

لقد سبق لنا تحمل المسؤولية بكل شجاعة إبان حكومة التناوب التوافقي التي جاءت بعد مخلفات التقويم الهيكلي الأليم، وما تلاها من تصريح للمرحوم الحسن الثاني بأن البلاد مهددة بالسكتة القلبية. وناضلنا إبانه من أجل استعادة التوازنات الماكرواقتصادية وقمنا باصلاحات ضرورية حتى تعافى اقتصادنا الوطني ومع ذلك حققنا للشغيلة المغربية وللأجراء مكاسب اجتماعية يمكن اليوم أن نفخر بها جميعا.

ومن هنا أجد نفسي بعد سنوات نتراجع إلى الوراء في ما يخص أوضاع فئات كبيرة من الشعب المغربي رغم التضحيات التي قدمت في سبيل انتعاش الاقتصاد الوطني.

بل اليوم، نحن أمام كارثة وطنية تهدد أهم قطاع اجتماعي استراتيجي يرتبط بمستقبل الأجيال القادمة ألا وهو قطاع التربية والتعليم الذي أجمع الجميع بما فيه التقارير الرسمية الوطنية والدولية على أنه يتجه بشكل حقيقي نحو الهاوية.

فلا بد إذن من إجراءات عاجلة ومن تضحيات جماعية من أجل إعطاء الأولوية لهذا القطاع الاستراتيجي قبل فوات الأوان.

في نفس الإطار يمكن تصنيف أوضاع قطاع الصحة العمومية، والذي طالما شخصنا أوضاعه الكارثية وأبرزنا حجم الاختلالات التي تعرفها المنظومة الصحية الوطنية ونهنا إلى عدم التوازن المجالي في توزيع الأطر الطبية وفي البنيات التحتية.

نحن لا ننكر أن هناك جهودا بذلت جعلت بعض المؤشرات المرتبطة بأهداف الألفية تتحسن، أو بعض التدخلات الإسعافية في بعض المناسبات المناخية القاسية التي تخفف آلام بعض الفئات من المواطنين، لكن مقارنة شمولية مستدامة تراكمية هي الوحيدة الكفيلة بتحقيق الأمن الصحي للمواطنين وتحسينهم بالأمان، في هذا المقاربة لأزلنا لم نصل إليها.

ولعل أكبر اختلال يعرفه النموذج الاقتصادي الوطني اليوم أنه لم يعد قادرا على إدماج القدر اللازم من الطاقات في دورة الإنتاج، ولا نجد لنسب النمو المعلنة ترجمة فعلية على مستوى فرص الشغل، كما نقف باسمرار على مفارقة تضخم الاستثمارات العمومية في مقابل شح مردوديتها وأثارها المحدودة بالنسبة للتشغيل والنسبة لخلق الثروة.

السيد الرئيس،

إننا ومن موقع الأغلبية الحكومية، وبغض النظر عن مشروع هذا القانون المالي الانتقالي، ندعو الحكومة إلى الاستعداد للرجوع لأدوارها الاجتماعية وإعطاء الأولوية للقطاعات الحساسة وعلى رأسها التعليم والصحة والتشغيل والسكن.

لأن المجهود الذي بذل لحد الساعة لازال، لا بد من مجهود مضاعف

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشروع المالية لسنة 2017، أناقش هذا المشروع وقد مرت 6 أشهر على التاريخ الدستوري المفروض للمصادقة.

نناقش مشروع مقتضيات قانون المالية في وقت فتحت فيه الاعتمادات اللازمة ليس فقط لتسيير المرافق العمومية، ولكن كذلك الاعتمادات للاستثمار بناء على تفسير ممطط للفصلين 75 من الدستور و50 من القانون التنظيمي للمالية.

في الحقيقة ناقش، ونحن نتساءل عن جدوى هذه المناقشة، والمصادقة على أهم آلية لتنفيذ السياسات العمومية والمراقبة التشريعية لهذه السياسات في الوقت الذي وضعت فيه المؤسسة التشريعية أمام الأمر الواقع لتضفي المشروعية القانونية على العمل الحكومي الذي جاء متأخرا.

لقد كنا ننتظر أن تحكم مشروع قانون المالية لسنة 2017 رؤية توجيهية تؤطر لاستراتيجيات عمومية بأهداف محددة في الزمن، إلا أن هذه الرؤية وإن حضرت في بعض الاستراتيجيات والبرامج القطاعية لكنها تظل دون تناغم والتقائية بينها وأحيانا داخل نفس القطاع، هذه البرامج الحكومية التي يجب أن تخضع كذلك للتقييم وإعادة التقييم هذا من حيث الشكل.

أما من حيث المضمون فنحن أمام مشروع قانون مالية يشكل ترجمة تديرية لمدة سنة لأهم توجهات البرنامج الحكومي، وبالتالي كان بديهيا أن يعكس مشروع القانون هذا تناقضات وعدم انسجام البرنامج الحكومي بين شعار التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني وتكريس الاستمرارية في واقع الحال، قانون المالية يغيب المقاربة الاجتماعية رغم شعار تأهيل رأسمال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لفائدة التوازنات الماكرواقتصادية.

قانون المالية يغيب رؤية شمولية ومندمجة للاستراتيجيات القطاعية والأوراش الكبرى.

قانون المالية أو مشروع القانون المالي يضيع الأولوية بعدم ترتيبه للأولويات في تحقيق مجموعة من الأهداف كالتركيز على التسريع الصناعي ودعم القطاع الخاص وتأهيل الرأسمال البشري والتحكم في الإطارات الماكرواقتصادية إلى آخره، قانون المالية كسابقيه أبدع في إرضاء لوبيات الضغط الاقتصادية داخل المغرب دون أن ينطلق من حاجيات المواطنين ولا أدل على ذلك من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لفائدة لوبيات العقار المستفيدين، حيث استفادت النشاطات العقارية بمبلغ 14 مليار و450 مليون درهم سنتي 2015 و2016 على حساب قطاعات منتجة للثروة قادرة على خلق مناصب الشغل، وهو ما يكشف زيف الخطاب حول تشجيع القطاع الصناعي.

خاصة على مستوى الاهتمام بالوسط القروي وأهنا أقول الوسط القروي لتندارك حجم الخصائص الكبير الذي يعاني منه على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية...

السيد الرئيس المحترم،

إننا، إذ نستحضر كل هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإننا نتخوف من بعض التصريحات التي تلوح بالمزيد من التراجع على مستوى دعم بعض المواد الأساسية وعلى رأسها غاز البوتان (butagaz) والسكر والدقيق.

فعلى الحكومة الآن أن تتجه إلى أوراش إصلاحية أكثر مردودية بالنسبة لخزينة الدولة وبالنسبة لإنعاش الاقتصاد الوطني

لقد كان حريا بمشروع هذا القانون أن يكون الأداة العملية للمشروع في ترجمة محاور البرنامج الحكومي من خلال إجراءات وتدابير تباشر تفعيل معطيات البرنامج خلال السنة المالية، وكما أوضحنا، فنحن أمام مشروع سنتعامل معه بشكل انتقالي باعتباره من مخلفات الحكومة السابقة.

وأن هذا المشروع ظل حبيس المنظور المحاسباتي الذي طالما انتقدناه وأكدنا على أنه قاصر.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاشتراكي، وباستحضار كل المعطيات السالفة الذكر، ومع الأخذ بعين الاعتبار الإكراهات والمرحلة الانتقالية، فإننا نؤكد من جديد على أننا سنتعامل مع هذا المشروع باعتباره انتقاليا، لكننا نلج على الحكومة بضرورة القيام بتقييم عاجل داخل لجنة المالية بمجلس المستشارين من أجل الوقوف على المؤشرات الحقيقية التي أفرزها الاقتصاد الوطني خلال الشهور الماضية.

ولا تفوتني الفرصة دون أن أذكر على أن مجلس المستشارين بمختلف تعبيراته السياسية والنقابية ومنظمة مهنية لأنه عمل على حذف المادة 8 مكرر التي أدخلها تعديل مجلس النواب هو خير مثال على إنصات مجلس المستشارين لنبض المجتمع ولصوت الفاعلين، وأعتذر السيد الرئيس، وشكرا للجميع على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

والآن الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

حيث نلاحظ الضعف الكبير في كل الاعتمادات المرصودة لهذه الوزارات حسب مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا، الأمر الذي كان قد نبه له المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير وفي الوقت الذي تعتبر فيه هذه القطاعات حيوية واستراتيجية في بناء النموذج التنموي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قطاعات تحتاج إلى إصلاح مبني على مقاربات اجتماعية جذرية ورؤية شمولية وشاملة وليس على مقاربات إحسانية وحلول ترقيعية، تذر الرماد في العيون على واقع اجتماعي مرير، حيث لم يلمس المواطنون أي تغيير في السياسات العمومية، بل أن الوضع الراهن يشهد تراجعاً طالت عدداً من المكاسب الاجتماعية التي تنعكس سلباً على متطلبات العيش الكريم وتدهور القدرة الشرائية، والنسب عندكم، نسبة 9.79% حسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، فإن الأسعار في سترتفع بنسبة 2.1%، مما سيزيد في انخفاض القدرة الشرائية للموظف وللأجير في ظل تجميد الأجور خاصة وأن أجور الموظفين قد عرفت نقصاً بنسبة 2% بسبب الزيادة في الاقتطاع لفائدة نظام المعاشات المدنية الذي سيبلغ 4% في فاتح يناير 2019، في حين أن البرنامج الحكومي تجاهل تماماً الزيادة في أجور الموظفين.

إن تحقيق التنمية المستدامة رهين بمدى تأهيل بلادنا للعنصر البشري وتحسين مردودية الموارد البشرية عن طريق التكوين والتكوين المستمر وإعادة النظر في منظومة التعليم، ولعل مناصب الشغل المخصصة لرفع هذا التحدي لخير مؤشر على أن المشروع الحكومي لا يوفر شروط رفع تحدي التنمية.

فعلى مستوى مناصب الشغل في الوظيفة العمومية والمحددة في 23768 منصب مالي (وهي للتذكير ليست مناصب شغل صافية، بالنظر لكون المحالين على التقاعد لا يتم تعويضهم إلا في بعض القطاعات) فإن هذا مؤشر على أن هذه الموارد لن تستطيع تعويض النقص المهول على مستوى الموارد البشرية لهيكل الدولة، وخاصة بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، وللتذكير فإن المناصب المحدثة برسم 2017 تبقى أقل من تلك المحدثة برسم سنة 2016.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي لهذه المناصب المالية كذلك، هنالك تناقض صارخ بين طموحات البرنامج الحكومي أو على الأقل الأهداف المتوخاة مما جاء به مشروع قانون المالية الذي قلص من هذه المناصب في القطاعات الحيوية.

في الوقت الذي تعتبر فيه طبعاً قضية التشغيل قضية استراتيجية كان يفترض أن تحظى بالأولوية خاصة أمام رهان الحكومة في تخفيض نسبة البطالة من 9% إلى 8% وبالنظر لما يعرفه القطاع الصناعي الوطني من نزيف من خلال إغلاق المعامل والمقاولات وتسريح الآلاف من العمال، إلا أن البرنامج جاء خالياً ما عدا مقتضى يتيم وهو المتعلق بالدكاترة الباحثين.

وللإشارة، فإن النفقات الجبائية التي توجه بنسبة 60% للولايات العقار تضيع على الخزينة العامة ما يزيد على 4% من الناتج الداخلي الخام والأدهى من ذلك أن هذه النفقات الجبائية يتم اجترارها سنة تلو الأخرى دون دراسة لجدواها وتأثيراتها السوسيواقتصادية، خاصة على مستوى خلق مناصب الشغل وعلى تحسين عيش المواطنين.

القانون المالي لم يخصص لميزانية الاستثمار سوى 6% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة جد ضعيفة ولا تمكن من خلق نمو اقتصادي ولا من خلق مناصب شغل كافية، علماً أن 50% من هذه الميزانيات لا تستهلك، أحيلكم على القانون المالي، قانون التصفية ل 2013 كنموذج.

القانون المالي أرادت له الحكومة أن يسجل تراجعاً في الكتلة الأجرية أو نفقات الموظفين، مما يعكس تجميد الأجور وتراجع التوظيف، إجراءات من شأنها تعميق أزمة نظام المعاشات المدنية.

قانون المالية يحقق تراجعاً في نسبة التوظيف بالوظيفة العمومية، وهي أضعف نسبة في الدول المجاورة، ويصر على إدخال الهشاشة للقطاع العام عبر إجراءات دخيلة على القطاع كالعقد بالعمدة في قطاعات حيوية واستراتيجية كالـتعليم، دون اكتراث بوضعية العاملين بالقطاع وجودة التعليم.

قانون مالية يكرس اللامعالية الجبائية، مبتعداً بذلك عن السعي نحو العدالة الاجتماعية والإصرار على تحميل الضغط الجبائي كاهل الموظفين والمستخدمين وعموم الأجراء، إذ لم تتم الاستجابة لمطالب الفرقاء الاجتماعيين بتخفيض الضريبة على الدخل، خاصة في ظل تجميد الجور والارتفاع المهول في الأسعار، في الوقت الذي تبقى الحكومة عاجزة على توسيع قاعدة الملتزمين وفرض ضرائب على كبار الميسورين من قبيل الضريبة على الثروة وعاجزة عن محاربة الفساد والتهرب الضريبي.

السيد الرئيس،

ان مضمون مشروع قانون المالية 2017 كآلية تنفيذية للبرنامج الحكومي لمدة سنة وبتكريسه للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السابقة وبافتقاده للحس والبعد الاجتماعي يساهم في تأزيم الوضع الاجتماعي، حيث أصبح الاحتقان يشكل تهديداً حقيقياً للسلم والاستقرار بالمغرب.

ففي الوقت الذي طالب الاتحاد المغربي للشغل ومعه الحركة النقابية بإشارات قوية تجاه الطبقة العاملة والفئات الشعبية، إشارات قوية تجاه هذه الفئات من شأنها تصفية الأجواء في إطار مصالح اجتماعية واسعة، يستمر مشروع القانون المالي في تبني سياسات اقتصادية ولا شعبية تستهدف الطبقة العاملة وعموم المأجورين وتمس بقدرتهم الشرائية، إنصياحاً ورضوخاً للسياسات المملاة من المؤسسات المالية الدولية التي تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية، وفي مقدمتها الصحة والتشغيل،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء هذه المؤسسة المحترمة،

أنا أتكلم الآن باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، وعندني واحد الملاحظة لابد أن أبسطها وهو السيد رئيس الحكومة اللي ما حاضرش معنا ولكن التمثيل موجود، أقصانا، أقصى الحركة الديمقراطية الاجتماعية من المشاورات في تكوين الحكومة، بالرغم من كون الهيئة ديالو كانت دارت بلاغ باش تستدعي جميع الهيئات السياسية الممثلة في البرلمان.

وفي لقاء عابر مع الأمين العام ديال الحركة الديمقراطية الاجتماعية قال لو السيد الرئيس على أن سمعت على أنكم تسجلتو في الفريق ديال السي عزيز أخنوش، قلنا لوا حنا صحيح، ولكن إلى إشعار آخر ما كتشاورش مع الفرق البرلمانية، أنت تتشاور مع الأحزاب الممثلة في البرلمان ومع ذلك ما تمش اللقاء، بل أكثر من هذا، السيد الرئيس استدعى من بعد تكوين الحكومة الأغلبية الحكومية واستدعى كذلك المعارضة، وما كنا لا في الأغلبية الحكومية ولا في المعارضة، السيد الرئيس أقبرنا كأننا ما موجودينش في الساحة.

وبهذه المناسبة كنبغي نحيي السي عبد الإله ابن كيران اللي فاش كان في المشاورات قبل البلوكاج استدعانا وجلسنا معه وتكلمنا وتحاورنا، وبهذه المناسبة كنبغي نحييه.

ابغيت فقط نقول للسيد الرئيس ديال الحكومة على أنه بعد الأحداث الأليمة ديال 2003 كان اتصل بي السي المرحوم السي الخطيب مع السي أحرسان لأن ذلك الوقت بعض الأوساط كانت كتطلب الحل ديال العدالة والتنمية أو على الأقل الاعتذار للشعب المغربي، وقال لنا أودي راه احنا ما خاصكمش تخليونا بوحنا خاصكم تآزرونا، وقرنا أننا نمشيو نبقاو نحضرو معهم جميع الاجتماعات اللي كانوا كيديروا آنذاك، وغير ابغيت نفكر السيد الرئيس في هاذ الحالة، لأن راه كبير اليوم يمكن يصغار غدا واللي صغير اليوم يمكن يكبر غدا والزمن بيننا.

أنا كنبغي نحيي الفريق الحكومي وكنبغي نحيي الرئيس ديال الحكومة على الثقة اللي احظاوها من لدن صاحب الجلالة، وكنبغي نسألهم واش هما مسلحين سياسيا الآن باش يواجهوا المشاكل اللي كتعرفها بلادنا في ظروف دقيقة جدا؟ ولما تنقول واش مسلحين سياسيا ما كنبغيش ندوي على الأشخاص، الأشخاص كنعرف على أنهم الكفاءات موجودة ولكن كنبغي نهضر على التماسك ديال الفريق الحكومي والانسجام ديالو، لأن لا أحد اليوم يجادل كون الطبقة السياسية اللي انتوما منبثقين منها تعيش أزمة قيم، وأزمة ثقة، وأزمة مصداقية، والدليل على ذلك ما نراه في الأوساط السياسية حاليا من تمزقات ومن تناقضات ومن انقسامات ومن صراعات، وهذا لابد أنه يؤثر على الفريق الحكومي لأن انتوما منتميين إلى هاذ الطبقة السياسية، ولهذا فالمشاكل اللي تتسناكم بالنسبة للشباب، بالنسبة للطبقات الهشة، في جو من كون

فلا يعقل أن يتم تخصيص 1500 منصب شغل مالي لقطاع الصحة في وقت يعاني فيه القطاع خصاصا مهولا في الموارد البشرية (بنسبة 9000 طبيب وبنسبة 6000 ممرض)، كما لا يمكن لميزانية لا تتجاوز 14 مليار أن تصحح الاختلالات التي يعرفها الوضع الصحي في بلادنا في غياب تغطية صحية لنصف المواطنين وعدم التفعيل السليم لنظام المساعدة الطبية وعدم الاكتراث والبنية التحتية لمنظومة الصحة في بلادنا.

وفي الوقت الذي رفعت فيه الحكومة شعار إصلاح الإدارة وتعزيز آليات الحكامة المؤسسية، نسجل تغييب مشروع قانون المالية لهذه السنة لتدابير فعلية من شأنها أن تؤسس لمشروع إصلاح اداري حقيقي وفق مقاربة تشاركية مع المعنيين، حيث لم يتم تخصيص إلا 6 مناصب شغل للقطاع المفروض أن يسهر على هذا الإصلاح.

إننا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مراجعة النموذج الاقتصادي والاجتماعي واعتماد نموذج قادر على خلق الثروة وتديرها بشكل يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين، ويخفف الهوة بين الطبقات الاجتماعية ويحافظ على مكانة الطبقة المتوسطة التي تعتبر المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني في دائرة الإنتاج والاستهلاك والضامن للتوازن الاجتماعي.

وإن تردي الأوضاع الاجتماعية وحدة درجة الاحتقان الاجتماعي وتذمر المواطنين من المستوى المتدني للخدمات الاجتماعية خصوصا على مستوى قطاع التعليم والصحة والسكن والولوج السليم للمرافق الإدارية وغيرها يتطلب إجراءات استثنائية لم نلمسها في هذا المشروع.

كما أن الاحتجاجات والإضرابات التي تعرفها بلادنا، وخاصة الحراك الاجتماعي في منطقة الريف تظل على قاعدة مطالب تظل في جوهرها ذات صبغة اجتماعية، تنادي بالحق في التشغيل والاستفادة من الخدمات وعدم التمييز المجالي، تتطلب إعادة النظر في المقاربة الأمنية وتغليب مصالح المواطنين والمواطنات انسجاما مع الخيار الديمقراطي الذي أراده دستور البلاد.

وشكرا لك السيد الرئيس، لكم السيد الوزير.

شكرا السيدات المستشارات السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

ديال الزبدة، هاذ الشئ ديال الدقيق، اللي حقيقة هو القوت اليومي ديال الطبقة الضعيفة بغينا تكلفوا بهم وتراقبوهم باش ما ندخلوش في.. اليوم المغرب كيغلي، بعض المناطق راها فيها غليان..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس، السيد الرئيس أنا متأسف باش نقاطك.

المستشار السيد محمود عرشان:

إلى اسمحتي جملة واحدة، الله يكثر خيرك.

السيد رئيس الجلسة:

يلاه قلبها، تفضل.

المستشار السيد محمود عرشان:

ابغيت غير فقط نقول للحكومة ديالنا الموقرة والمنتخبين ديالنا على أن خاصنا نحافظوا على النموذج المغربي على الاستثناء المغربي ونحافظوا على الوحدة الوطنية وعلى الجهة الداخلية ديال بلادنا، لأن اليوم المغرب في حاجة ماسة إلى جميع أبنائه. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد وزيرين،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 73.16 للسنة المالية 2017، هاذ القانون الذي أتى مكرسا استمرار نفس السياسات المالية للحكومات السابقة في غياب أي تجديد أو إبداع أو ابتكار، فالحكومة الجديدة القديمة احتفظت بنفس المشروع الذي أعدته الحكومة المنتهية ولايتها دون أدنى تعديل أو إضافة ودون سحبه من البرلمان على الرغم من أن هذه الحكومة ضمت أحزابا كانت في المعارضة وجاءت بهيكله جديدة عبر أقطاب لا نجد أثر لها على مستوى مشروع قانون المالية.

الاقتصاد الداخلي الوطني لازال هشاً وكون الاقتصاد العالمي متقلب وغير مستقر، وهذا كلو تحديات مطروحة عليكم.

ولهذا، أنا نتظن على أن العمل ديالكم غادي يكون شاق، احنا ماشي ضدكم، تنبغيو فقط ننهوا لهاد المسائل بحال هادي، فبان أن كين هناك واحد شوية ديال الفجوة فيما بينكم، وتمثل ذلك الشئ في الانتخاب ديال الرئيس ديال الغرفة الأولى، الاتحاد الاشتراكي قدم للرئاسة واحد الشخص أنا نتعرفو شخصيا من أفضل الأبناء اللي نجب هاذ الوطن، رجل مستقيم مثقف، وكتبغني نحييه من هاذ المنبر هذا، ولكن لاحظوا معايا مكر التاريخ ومكر السياسة إلى ابغيتو.

الحلفاء التقليديين ديال الاتحاد الاشتراكي ما كانوا، حزب الاستقلال غادر القاعة، التقدم والاشتراكية صوت الأظرفة خاوية، والعدالة والتنمية كذلك صوتوا بأظرفة خاوية، اشكون اللي ابقى في آخر المطاف صوت على السي المالكي؟ ما سمي منذ سنوات بالأحزاب الإدارية فقط بوحدها، حتى شي واحد ما جا باش يقول هادي المناسبة، وكنا فخورين أننا نصوتو على السي المالكي لأن مقتدر ويستحق هاذ المنصب.

وكنا كذلك ابغينا نصوتو لأن كين هناك تحدي، كان المغرب كيسترجع المقعد ديالو في الاتحاد الإفريقي، وكان لابد أن ينتخب الرئيس ديال الغرفة الأولى، وكنا فخورين أننا نتسماو أننا أحزاب إدارية لأن اعلاش؟ احنا تنشرو فاش تيقولوا الناس انتما أحزاب إدارية لماذا؟ لأن نحن مرتبطين بمصير الوطن، وأجندتنا هي وطنية فقط لا غير، وهذا هو اعلاش كانت تضحية في محلها.

أثارت انتباهي الرسالة الملكية اللي وجهها سيدنا للعائلة ديال المرحوم السي محمد بوسطة وادوى فيها على الخصال اللي خاصها تكون عند واحد المسؤول السياسي، ورجعت بي الذاكرة إلى الورا شينا ما، وجاتني بعض الأسماء أنا سجلتها هنا لأن ما غنقدرش نعقل عليها اللي هي قضت نجمها من طينة السي علال الفاسي، السي عبد الرحيم بوعبيد، السي عبد الله إبراهيم، الحسن الوزاني، المكي الناصري، علي يعته، المعطي بوعبيد، الدكتور الخطيب، وتساءلت كيفاش هاذ الناس اللي كانوا أساس ديال واحد المدرسة سياسية من النوع الرفيع، كيفاش من هذيك المدرسة انتقلنا إلى الرداءة اللي كنعرفوها اليوم، الرداءة في الخطاب، الرداءة في العلاقات السياسية بين الفرقاء، الرداءة في التفكير، الرداءة في الابتكار، وهذا مشكل بالنسبة لنا، ولينا أمام هاذوك العمالقة كنبانو احنايا كزعماء سياسيين مراهقين بيبي وبينكم.

اليوم، السيد الوزير، السيدان الوزيران، نبغي فقط تقولوا للسيد الرئيس أن حان الوقت باش على الأقل المسائل اللي ما فيهاش المصاريف كثيرة بحال هاذ الشئ ديال محاربة الغش ومراقبة الأسعار لأن خاصكم تكلفوا بالناس اللي في البادية والناس اللي هما ضعاف بحال هاذ الشئ اللوبيا، هاذ الشئ ديال العدس، هاذ الشئ ديال الحمص، هاذ الشئ

واللا ديمقراطية التي نهجتها الحكومات المتعاقبة.

فهل جاء مشروع قانون المالية مجيبا على انتظارات المواطنين ومتماشيا مع حاجيات المغرب في الاستثمار والتنمية؟

إن أهمية أي قانون مالي بفرضياته ومرتكزاته وإجراءاته وأرقامه تكمن في وصول أثره ونتائجه إلى المواطنين وفي قدرته على خلق النمو والثروة وهذه الثروة لا جدوى منها إذا لم يكن للمواطن نصيب منها، أما إذا ظلت في أيدي فئة قليلة تحتكرها وتستغل الشعب لمراكمتها، فإنها ستكون فتيل توتر اجتماعي قد يكون له انعكاسات سلبية على الوضع العام بالبلاد.

فإذا ألقينا نظرة على الفرضيات التي بني عليها مشروع القانون المالي لسنة 2017، فإننا نجد أنه يتوقع نسبة نمو من 4.5% ويحصر عجز الميزانية في 3%، أما نسبة التضخم فيريد التحكم فيها في حدود 1.7%، فعلى الرغم من تواضع هذه الفرضيات وعدم طموحها، فلا نرى مؤشرات موضوعية لتحقيقها في ظل غياب نموذج اقتصادي كفيل بإحداث نهضة على كافة المستويات في ظل غياب سياسة حازمة ضد التملص والتهرب والغش الضريبي، في ظل تبعية الاقتصاد الوطني وتأثره بركود الاقتصاد العالمي في ظل ارتفاع معدل البطالة من 10.4% إلى 10.8% في الربع الأول من السنة الحالية وفي غياب عدالة اجتماعية جبائية واجتماعية ومجالية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون والسيدات المستشارات المحترمات،

حسب الكلمة التقديمية للسيد وزير المالية يسند قانون المالية المعروف أمامنا إلى أربع مرتكزات:

أولها، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير؛

وثانها، تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص؛

ثالثها، تأهيل الرأسمال البشري.

رابعها، تعزيز آليات الحكامة المؤسسية.

ولنفحص هذه المرتكزات واحدة واحدة:

أولا، تسريع التحول الهيكلي للاقتصاد الوطني عبر التركيز على التصنيع والتصدير.

ما هي يا ترى المجالات التي يمكن أن تشكل نطق قوة في الاقتصاد الوطني والتي لن نختلف أياها، السيدات والسادة، في رصدها؟ إنها الفلاحة، السياحة، الصيد البحري والفوسفات وطبعا أهم ثروة في المغرب ألا وهي العنصر البشري.

ولا غرو فهذه الحكومة التي استغرقت هندستها 6 أشهر لم يستغرق إعداد برنامجها سوى بضعة أيام، وأثرت أن تحتفظ بنفس مشروع قانون المالية الذي أعد في فترة سابقة على هيكلتها، وهو ما يؤكد أن المتحكم في وضع قانون المالية هو تعليمات المؤسسات المالية الدولية وأطر تقنية لا علاقة لها بالأحزاب المشكلة للحكومة، وأن القرار المالي والاقتصادي يتخذ بعيدا عن هذه الأحزاب، الشيء الذي أكد للمواطنين أن الصراع لم يكن على البرامج والأهداف وإنما كان لعبة تجري في حدود مرسومة سلفا، ويقتصر على من يقدم خدمة أفضل ومن يحرز مقاعد أكثر وأهم، وقد تم تغيير اللاعبين على رقعة الشطرنج وتم ترويض كل الأحزاب كما تم قتل استقلالية القرار الحزبي.

ولا بد من التأكيد أن هذا الأمر له خطورته على الوضع العام بالبلد، ويولد اليأس من السياسة والسياسيين ويخلق إحباطا عاما لدى المواطنين.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون والمستشارات،

يأتي عرض قانون المالية الذي أمامنا في ظل تصاعد الاحتقان والتوترات الاجتماعية، فالوضع بالحسيمة يساننا جميعا ونحن نستغرب رفض الحكومة التجاوب مع مطالب الحراك، بل ورفضها التجاوب مع طلبنا عقد جلسة عامة للبرلمان بغرفتيه لتدارس الوضع بالمنطقة، علما إلى أننا إلى جانب مجموعة من الفرق البرلمانية تقدمنا بطلب لعقد اجتماع لجنة الداخلية والبنيات الأساسية منذ وفاة الشهيد محسن فكري رحمه الله، وأعدنا هذا الطلب بعد تفاقم الوضع بالريف ونعيد اليوم طلب عقد جلسة عامة للبرلمان بغرفتيه لمناقشة الاحتقان الاجتماعي وإيجاد الحلول الناجعة للوضع الاجتماعي المتأزم بالريف وعموم جهات المغرب.

ونطالب بالمناسبة بإطلاق سراح كافة معتقلي الاحتجاجات الاجتماعية، سواء في الريف أو سيدي حجاج أو قلعة السراغنة.

أيتها السيدات والسادة،

يأتي عرض قانون المالية أيضا في ظل غياب الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية الممثلة للطبقة العاملة منتجة الثروة والرافعة الأساسية للنمو والاقتصاد، والتي بسواعدها تبنى الاقتصادات والحضارات.

كما يأتي قانون المالية في ظل التدهور الخطير للقدرة الشرائية وارتفاع فاتورة الماء والكهرباء وإلغاء صندوق المقاصة وتميرير الإصلاح المقياسي للتقاعد وفي ظل تجميد الأجور وارتفاع الفوارق الاجتماعية والتدهور المستمر للقطاعات الاجتماعية، خصوصا التعليم والصحة والتشغيل والسكن وارتفاع معدل الفقر والبطالة وانتشار الرشوة والفساد وارتفاع مستوى الجريمة كنتيجة حتمية للسياسات اللاشعبية

ورهاناته الداخلية والخارجية، ولسنا بحاجة لسرد العناصر الإيجابية للمشروع التي نتمناها إجمالاً ونراها استمرارية ندعمها كما دعمنا في الولاية السابقة.

وملاحظتنا موجبة أساساً للمستقبل القريب لأجل اعتبارها في المشاريع المالية المقبلة.

السيد الرئيس،

إننا نسجل بارتياح ما ورد في خطاب السيد وزير الاقتصاد والمالية، حول استحالة بناء نموذج تنموي بمعزل عن اقتصاد المعرفة، والذي بدوره لا يتحقق بدون استثمار في الإنسان ومن المداخل الأساسية لتشييد نموذج تنموي الركيزة الديمقراطية التي تستدعي أحزاب سياسية قوية جدية ومستقلة والمدخل الأساسي في الانخراط في الاقتصاد المعرفة وهو النهوض بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

السيد الرئيس،

رغم تسجيلنا لإيجابية بعض التدابير الجبائية الواردة في مشروع قانون المالية، فإننا نلاحظ أن أغلب التدابير الجبائية التي جاء بها المشروع تهم المقاولات مقابل غياب تدابير تهم المواطن بشكل مباشر.

كما نلاحظ الاستمرار في تجزئ الإصلاحي الضريبي وتكريس نظام جبائي غير عادل بتوزيع غير منصف للأعباء الضريبية على كل المواطنين واستفادة غير مشروعة لعدد من الملزمين بإعفاءات مجانية غير منتجة اقتصادياً واجتماعياً، وندعو إلى الانفلات من هذه الضغوطات في المشاريع المقبلة.

إننا بحاجة إلى استقرار النظام الضريبي على الأقل لمدة خمس سنوات، أي خلال ولاية حكومية كاملة.

السيد الرئيس،

إن بقاء الاعتماد الأساسي على القطاع الفلاحي للرفع من نسبة النمو قد لا يسمح مستقبلاً بتمكين المغرب من ولوج دائرة الاقتصاديات الخمسين الأوائل عالمياً في مؤشر ممارسة الأعمال، كما ورد في التصريح الحكومي، لذلك من الضروري اعتماد مزيد من التدابير المحفزة والمشجعة في قطاعات غير فلاحية، كما يتعين إجراء تقييم موضوعي لمختلف اتفاقيات التبادل الحر التي لم يستفد منها المغرب بالشكل المطلوب.

السيد الرئيس،

إن الطريقة التقليدية التي هيأ بها هذا المشروع، جعل الجبهوية الموسعة غير حاضرة بشكل قوي ومعبر عن السير في التطبيق الفعلي للقانون التنظيمي للمالية من جهة، وللجبهوية الموسعة من جهة أخرى، وندعو الحكومة إلى تجاوز هذا الضغط في المشاريع المقبلة.

إن الأمر يتعلق بصميم انشغالنا بالعدالة الاجتماعية، فلا يمكن تصور عدالة اجتماعية بدون عدالة مجالية بتوزيع عادل للميزانية على

إن الحكومة السابقة والحالية أصمت أذاننا بالحديث عن مجالات التصنيع التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، خصوصاً قطاعي السيارات والطائرات، فكيف نهمل نقط قوتنا لندعي أننا بلد بدأ اقتصاده يعتمد على التصنيع في مجال السيارات والطائرات؟

كيف نغمض أعيننا على الثروة التي نمتلك منها أكثر من 3 أرباع الاحتياطي العالمي والتي يمكن أن تصبح مصدر قوة اقتصادنا وعملتنا إن نحن توجهنا إلى تصنيعها دون تصديرها إلى العالم كمادة خام، تصنع وتعود لشرائها بالعملة الصعبة إنها الفوسفاط.

أهيا السيدات والسادة،

فكيف يعيش الفقر والجوع شعب يملك تحت أرضه مفتاح مستقبل الغذاء العالمي؟ وما هي العائدات الحقيقية للفوسفاط؟ وكم ينتج المغرب من هذه الثروة؟ لماذا لا يوجه إلى التصنيع في هذا المجال الذي لا محالة ستكون له أرباح طائلة...

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة الآن لأخر متدخل لممثل مجموعة العمل التقدمي فليفضل. أرا باش يتسجل، واخا.

المستشار السيد عدي شحري:

شكراً السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

نناقش مشروع القانون المالي لسنة 2017 بشكل استثنائي وفي سياق سياسي خاص، سياق جعلنا نتأخر لأجل 6 أشهر في هذه المناقشة والمصادقة على هذه الوثيقة الأساسية لتدبير شؤون بلادنا، مما جعل منه مشروع قانون انتقالي ويحمل طابع استمرارية الحكومة السابقة ولا نعتبر ذلك أمراً سلبياً، بل إننا نرغب في استمرارية الإصلاح واستمرارية المشاريع والتوجهات الكبرى للحكومة السابقة.

نحن نواجه تحديات كبرى داخلية وخارجية، وما يعرفه بلدنا من حراك اجتماعي ومن تصاعد الأشكال الاحتجاجية وقوة المطالب الاجتماعية، ليس فقط في الأقاليم الريفية، بل في باقي مناطق الوطن، خاصة في المناطق المهمشة الأكثر فقراً، يسائلنا جميعاً حول مدى سلامة حياتنا السياسية وقدرتها على استيعاب كل تعابير المجتمع وعن مدى قدرة نموذجنا التنموي على مواكبة التحولات الاقتصادية والمجتمع وحاجيتهما ومسيرة التطلعات التي يحملها المغرب كدولة.

السيد الرئيس،

ضمن هذا الإطار العام والسياق الخاص، نناقش هذا المشروع الذي لم يجب بما فيه الكفاية على الأسئلة الكبرى المطروحة على وطننا

المالية بمجلس المستشارين وكل الأعضاء ديال لجنة المالية على العمل الجاد والدعوب والشاق الذي قضيناه جميعا وبذلوه جميعا من أجل أن أقف بين أيديكم مجددا أمام مجلسكم الموقر لأجيب على تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، بمناسبة المناقشة العامة للجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2017.

وبداية أود أن أبارك لكم هذا الشهر الفضيل رمضان مبارك سعيد، أهله الله علينا جميعا بالخير واليمن والبركات والأمن والسلام والأمان.

هذا النقاش الذي دار بيننا كان نقاشا هادفا وبناء، وطبعاً-كما قلت- باش نجيو لينا راه قضينا ساعات طوال جاءت في التقرير من أجل مناقشة أهداف ومرامي هذا القانون مواده، طبعا التعديلات التي ناقشناها أيضا وصوتتم عليها، وهنا لابد أن أؤكد وأنوه بفضيلة الحوار وروح التعاون والاحترام الذي ميز تدخلات السيدات والسادة رؤساء الفرق البرلمانية والسادة المستشارين المحترمين أثناء هاته الجلسة أو داخل اللجن من خلال تقديم ملاحظاتهم وتساؤلاتهم وانتقاداتهم بحسب القناعات وبحسب المواقع والمواقف بكل مسؤولية واحترام.

ما متفقدش مع سي اللبار قال لك هذا مشروع القانون ما فهمش الحماس، أنا بان لي في التدخلات ديالو، كان تدخلات فيها بعض الحماس، وإن كانت طبعا من باب بعض المواقف أو من بعض التحليلات التي يمكن أن نشاطرها أو نخالفها، يمكن أن نتفق معها أو نختلف معها، لأن كيفما كان الحال أنا قلتها لكم داخل اللجنة، أنطلق من منطلق أننا جميعا غايتنا هو خدمة هذا الوطن، وهدفنا هو خدمة المواطنين ومقاربتنا هو جعل كل إمكانياتنا السياسية وإمكانياتنا الشخصية من أجل حل المشاكل ومن أجل التقدم التقدم في الحلول.

طبعا ولكن الذي يضيرني في بعض الأحيان هو أن أسمع بعض الأحكام الجاهزة القاسية والظالمة، والتي يمكن أن تكون مبعث تشويش في بعض التحاليل، يعني لست ضد الانتقاد، أتقبله بصدر رحب، وقد أبنيت على ذلك في العديد من المواقف، قشابتني واسعة، ولكن هناك بعض الأشياء يجب أن لا نتجاوزها حتى لا يكون هناك التخليط، وأن لا تكون هناك العدمية، ولا يكون هناك التشاؤم، لأن بعض المرات ملي بقبيت تنتصنت تنقول وا أه، وا ما تدار والو! هاذ 15 سنة ما تدار والو؟ لم تتغير مدننا؟ لم تمتد هذيك طرقتنا السيارة؟ لم تجهز بعض موانئنا؟ واش خاصنا حتى نخرجو على برا ونتصنتواش تيقولوا فينا الأجانب على بلادنا عاد نعرفو ماذا يقع في بلادنا؟

أقول هذا الكلام ليس من باب ذلك رمي الورود، لا. أقول هذا الكلام من باب فقط الإنصاف، هناك أشياء حققت. هناك أشياء لم تحقق. هناك مشاكل حلت. هناك مشاكل لم تحل، هناك مشاكل تراكمت، ولكن بالصدق والمعقول والتأني والإرادة يمكن أن نحل كل المشاكل وما هذا المشروع ديال قانون المالية إلا حلقة، راه ما عندوش هدف أنه يحل

الجهات، بل إننا ندعو إلى التمييز الإيجابي للجهات الأكثر فقرا، وهمشت لبعقود ووضع مخطط استراتيجي للتحويل التدريجي للاختصاصات ومواكبته بتحويل الموارد البشرية اللازمة وبتوزيع عادل ومتكافئ، هذا بهدف خلق الثورة وفرص الشغل وضمان التهيئة الترابية المندمجة والمستدامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية، كما أن تنزيل الإصلاح الهيكلي يقتضي التسريع بإخراج المراسيم المتعلقة بالجهوية إلى الوجود.

إن دعم القطاعات الاجتماعية والتدخل في الجماعات القروية والمناطق المهمشة بجانب دعم البرامج الاجتماعية والتربوية وتوسيع هامش التدخل في المجال الاجتماعي رهين بالتحكم في نفقات التحويلات المشتركة بحكمة وتعقل، بجانب معالجة ثقل إصلاح نظام المقاصبة ومعالجة ضعف مستوى الإدخار العمومي، بجانب احتواء نفقات الدين العمومي ومحاربة التملص الضريبي.

السيد الرئيس،

إن ما ورد في مشروع قانون المالية من تدابير ومشاريع وما عبر عنه من إرادة في استمرارية الإصلاح ومواصلة المشاريع الكبرى المهيكلية يحظى بدعمنا، غير أنه لابد من تأكيدنا مرة أخرى على مسألة الحكامة.

ضعف الحكامة والبيروقراطية والفساد يجعل نسبة إنجاز المشاريع التي تتضمنها قوانين المالية لا تتعدى 60 أو 70 في أحسن الحالات.

الحكامة ومحاربة الفساد ورش وطني كبير، فليكن أحد أولويات هذه الحكومة لتتمكن من إنجاز ما وعدت به في هذا المشروع وفي برنامجها العام.

ذلك هو أملنا، ونحن معكم لتحقيق هذا الأمل والاستجابة لمطالب وطموحات شعبنا.

شكرا على إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، بارك الله فيك.

آخر محور في هذه الجلسة الرد ديال الحكومة، فليفضل السيد وزير الاقتصاد والمالية للرد.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

زميلي السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

بداية، بغيت نشكر جزيل الشكر السيد الرئيس، السيد رئيس هذه الجلسة، ولكن أيضا أعضاء المكتب وأيضا السيد رئيس اللجنة ديال

اللجنة إلا تأكيد مرة أخرى على الاهتمام والاحترام والتعامل والتعاون الإيجابي مع هذه المؤسسة وحرصنا على تغليب فضيلة الحوار واحترام كل المواقف والآراء.

وطبعا كما قلت تغليب منطق التوافق الإيجابي بالأساس هو الذي دعانا جميعا فيما يخص المادة 8 مكررة التي أثارت الكثير من النقاش والتأويلات والتي تجاوزت مضمون وأهداف هذه المادة. علما أن الغاية منها-وأؤكد مرة أخرى-لم تكن أبدا التملص من تنفيذ الأحكام القضائية ولم تكن أبدا التبخيس من الأحكام القضائية، بل كان هدفها هو خلق التوازن بين تنفيذ هذه الأحكام النهائية الصادرة عن القضاء وضرورة استمرار المرفق العام، حيث لا يعقل أن يتم الحجز مقابل تنفيذ قرار فردي على أموال وممتلكات الدولة والجماعات المحلية، خاصة الحجز على رواتب الموظفين ومستحقات المقاول المتعاملة مع الدولة.

طبعا في 2015-2016 وفي بداية 2017 إلى آخر مارس تم تنفيذ ما يناهز 2 مليار و500 مليون درهم كأحكام قضائية على الدولة وأكثر من 350 مليون درهم كأحكام قضائية على الجماعات المحلية. كانت فيها العديد من المرات.. طبعا الأمرين بالصرف يقومون بدورهم في تنفيذ هذه الأحكام وكانت طبعا هناك الحجز على بعض الحسابات، ولكن كان هناك المبادرة التي قامت بها الحكومة السابقة من إعطاء محاسبي السلطة في تنفيذ الحكم القضائي دون انتظار الأمر بالصرف بذلك، وهذه مكنت فيها سهولة وسيولة وليونة من أجل التسريع بتنفيذ الأحكام القضائية.

طبعا منطق التوافق دفعنا إلى التفاعل إيجابا مع إجماع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على حذفها، حذف هذه المادة 8 مكررة في انتظار تقديم الصيغة القانونية التي تكفل في نفس الوقت تنفيذ الأحكام القضائية وتضمن استمرارية المرفق العام في إطار قانون خاص سيعد بمقاربة تشاركية مع كل المتدخلين وكل المعنيين، وكما هو الحال طبعا في العديد من دول العالم.

وعلى العموم من بين 226 تعديل تم تقديمها تم سحب 121 تعديلا أي أن ما يفوق نصف التعديلات المقدمة تم سحبها وبلغ عدد التعديلات المقبولة 33 أي ثلث التعديلات غير المسحوبة.

وبقدرت ميمنا لروح المسؤولية والتعبئة المشهودة للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، فلا بد من التأكيد على الإرادة الصادقة للحكومة لتوطيد علاقة الاحترام المتبادل بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية وترسيخ اختيار التوافق والحوار والصرحة بشأن كل القضايا، بما يمكننا من تقديم الأفضل لمواطنينا والدفاع عن المصالح العليا بلادنا.

وهنا لا يفوتني التنويه والإشادة بالإجماع الذي عبرت عنه بخصوص التطورات الأخيرة لقضية وحدتنا الترابية وخاصة القرار الأخير لمجلس الأمن الذي يؤكد بما لا يدع مجالا للشك تفوق المبادرة المغربية للحكم

كل المشاكل، حلقة في إطار الحمد لله التراكمات التي تعرفها بلادنا من أجل حل المشاكل.

أنوه وأتوجه للجميع بالشكر والامتنان، أغلبية ومعارضة، على روح المسؤولية الجماعية والتعبئة الاستثنائية من أجل المصادقة على هذا المشروع، طبعا أخذنا وقتنا ما كإينش طبعا دبرنا الوقت بشكل منطقي حتى نتمكن من تحضير مشروع قانون المالية لـ 2018 اللي غيجيكم إن شاء الله في أقرب وقت.

أولا، لإعطائكم الأرقام المتعلقة بتنفيذ هذا المشروع في نصف السنة غادي نجي إن شاء الله طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقوانين المالية نعطيكم تنفيذ هاذ المشروع في 6 أشهر الأولى، وأيضا من بعد نتلقاوفي التحضير لمشروع قانون المالية المقبل.

فرغم هذه القراءات التي تطرقت لسياقات إعداد مشروع قانون المالية سنة 2017 وظروف إعداده وتقديمه، فقد تم تغليب منطق المصلحة العامة والوعي الجماعي بدقة المرحلة وضرورة تجاوز ما خلفته من انتظارية وإعادة الثقة للمواطنين والمقاولات والمستثمرين.

طبعا إذا كنا قلت لكم أنه وجاء في التدخلات أنا الحمد لله بلدنا محصن بمؤسساته، وقوانيننا جات يعني أنه في هذه الحالة ديال عدم المصادقة على قانون المالية في نهاية السنة أعطت الحل، وهي فتح الاعتمادات وهذا ما حصل، فتح الاعتمادات بمراسيم وأيضا استيفاء كل المداخيل، هذا ما مكننا من أن نواصل العمل بشكل عادي، وأؤكد مرة أخرى في .. الميزاناتي.

ما هو هذا التأخير الذي حصل وما هي آثاره؟ وغادي نجي نتطرق لهما، هذا التأخير كل منا يعرف أسبابه، تأخير جاء نتيجة التعثر والتأخر في تشكيل الحكومة، وبعد أن شكلت وبعد أن تم التصويت على الثقة بالنسبة للحكومة، بادرنا إلى بداية مناقشة هذا المشروع وكان هذا اختيارا إراديا لعدة أسباب، أننا نناقش هذا المشروع معكم حتى نتفرغ أولا للتحضير للمشروع المقبل، هذا المشروع الذي جاء في العديد من الأحكام التي صدرت عليه وأنه لا يوفي بالغرض، أنه غير مطابق للبرنامج الحكومي، هذا غير صحيح، هذا المشروع يتلاقى مع البرنامج الحكومي في العديد من النقاط.

وطبعا اللي مهم هو أن هذا المشروع، وهنا أؤكد لها وأؤكد لها مرة أخرى، دخل إلى هذا البرلمان ولن يخرج منه كما دخل، لأنه دخل في صيغة وفي صورة لكن بفضل التعديلات التي أدخلت عليه في مجلس النواب وعددها 60، وبفضل التعديلات التي أدخلت على المشروع في مجلس المستشارين وعددها 22 واللي طبعا من بعد غنجي من بعد للإحصائيات، تغير المشروع، أولا تلاءم مع الوضعية السياسية والحكومية الحالية، زاد غنى، زاد جودة، زادت في مضامينه في بعض الأحيان وضوحا، كان هناك تفاعل إيجابي مع العديد من مقتضياته، وما عدم اللجوء إلى الفصل 77 من طرف الحكومة في مناقشته داخل

الذاتي في أقاليمنا الجنوبية.

هذا القرار الذي يشكل انتكاسة لخصوم وحدتنا الترابية يأتي تنويعا للسياسة الحكيمة لجلالة الملك حفظه الله التي تنبني على دبلوماسية متعددة الأبعاد توازن بين الاقتصادي والاجتماعي والأمني والديني والروحي، سياسة توجت بعودة بلادنا المظفرة إلى الاتحاد الإفريقي وزادت في أعدائنا وحسادنا، جعلت في حلقهم غصبة ودفعتهم إلى انفعالات وإلى استهداف هذا الوطن الآمن، كما لا يفوتوني أن أنوه من جديد بالجهود الجبارة وباليقظة الدائمة ونكران الذات التي تبذلها كل القوى الأمنية للدفاع عن الوطن وسلامة تراهيه وأمن المواطنين وممتلكاتهم، وخاصة في ظل تزايد المخاطر المتعلقة بالإرهاب والتطرف والاستهداف المباشر لأمن بلدنا واستقراره.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم اختلاف القراءات التي تطرقت لسياق وظروف إعداد وتقديم مشروع قانون المالية لسنة 2017، فقد أجمعت كل التدخلات على استثنائية هاذ السياق وضرورة التسريع بإخراج هذا المشروع، إذا ابغينا نخرجو هذا المشروع، السيد المستشار المحترم، ماشي فقط للاقتراض وإن كان صحيح الإذن بالاقتراض مهم في إطار طبع العمل ديال الحكومة، لأن هناك حاجة ليس في الزيادة في الاقتراض ولكن في تدبير هذه القروض وهذه المديونية، وقد أشرتم وذكرتم بأن هذه المديونية إن شاء الله هي سائرة في طريق الانحدار، ولكن إذا ابغينا نخرجو المشروع بسرعة باش ذاك 23768 منصب مالي نبدوا نشتغلو أيضا في المباريات من أجل أولا أن يكون لشبابنا الفرصة لولوج الوظيفة العمومية، وأن تكون للإدارة المؤهلات أو الوسائل للاشتغال، الانكباب السريع على انشغالات المواطنين الراهنة من تشغيل وتعليم وصحة وسكن وتنمية وبصفة عامة في إطار تنزيل البرنامج الحكومي.

ومما لا شك فيه أن هذه الوضعية الاستثنائية خلقت نوعا من الانتظار الطبيعية، وخاصة لدى المستثمرين في انتظار توضيح الرؤية، لكن في المقابل فقد واصلت كل المؤسسات والإدارات عملها بشكل عادي واستمر تنفيذ ميزانية الدولة بكل مكوناتها بما في ذلك ميزانية الاستثمار في احترام تام لمقتضيات الدستور وأحكام القانون التنظيمي لقانون المالية.

جاء في الأسئلة في هاذ المجلس وفي المجلس الأخر، ما هي آثار هذا التأخر؟ أقول لكم مرة أخرى التأخر في المصادقة على مشروع قانون المالية، أقول لكم مرة أخرى أن هناك صحيح آثار لهذا التأخر، آثار ربما نفسية تصيب الدورة الاقتصادية، لأنه إذا لم يكن هناك قانون مالي حتى وإن فتحت المراسيم بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، كبقاوا هناك في نوع من الإنتظار وعدم وضوح الرؤية.

هل ستدخل هذه المقتضيات الجبائية حيز التطبيق أولا؟ هل سوف يتغير مع المشروع قانون المالية المنظومة الجبائية؟ كل هذه الأشياء

كتجعل المستثمرين كيتسانوا ويتريثوا شوية حتى يدوز مشروع قانون المالية. هذا هو الأثر.

كيف يمكن أن نقيمه؟ ليس عندي الأدوات لتقييمه، لكن أن نقول أن هذا الأثر ديال التأخير هو 24 مليار درهم، في اللجنة أكدت أن هذا خطأ، أنه ربما (le raisonnement) المنطق صحيح، ولكن الأرقام خاطئة، لأنكم انطلقتو من أنه الإنفاق العمومي فيه صفر، وبأنه فعلا هناك علاقة بين الإنفاق العمومي وبين نسبة النمو، بواحد تقريبا 20%، هي من اللي كتنفق 100 تقريبا 20 كتمشي تضاف إلى طبعا إلى القيمة المضافة أو نسبة النمو، الإنفاق العمومي منذ بداية السنة كان في شكل عادي في شقبة التسيير وفي الشق ديال الاستثمار.

المداخيل ارتفعت إلى آخر أبريل بـ 6.9%، نفقات الاستثمار أنجزت في حدود 37%، نفقات التسيير أنجزت في حدود 33%، إذن لا يمكن أن نعتبر أن هذا المنطق صحيح، وحتى وإن كان صحيحا إلى فقدنا 24 مليار من الناتج الداخلي الخام يعني حوالي 2.5، احنا كنعقول لكم هاذ السنة غادي نديرو إن شاء الله 4.5 أو أكثر من نسبة النمو، يعني لو ما كانش التأخير كنا غادي نديرو 7%؟ هذا لا يمكن.

إذن، لا يمكن أن نأخذ بالأرقام يجب أن يكون هناك فعلا تحليل عقلاي وتحليل موضوعي لهذه الأرقام.

ومما لا شك فيه كما قلت أن هذه صحيح هناك كانت انتظرية كيف يمكن تقييمها؟ ليست هناك الأدوات لتقييمها، ولكن الأهم من ذلك هو أن نتوجه إلى المستقبل وأن نسرع من طبعا في المصادقة على هذا المشروع، وأن نحضر المشروع المقبل ليستجيب لانتظارات المواطنين ويستجيب للإشكاليات المطروحة الآن في الساحة.

جاءت أيضا في بعض المداخلات، أرقام حول إفلاس المقاولات، حتى هو أرقام غير صحيحة، المعطيات اللي عندنا ديال المكتب المغربي للملكية الفكرية ومرصد إنشاء المقاولات كيقول بأنه تم خلق 12265 مقالة جديدة عند متم شهر أبريل من هذه السنة، 12200، وتم إفلاس 2800 وهو ما يمثل إحداثا صافيا لـ 9370 مقالة في هاذ الفترة، وصحيح في السنة الماضية هناك إفلاس حوالي 7400 مقالة، ولكن هناك إنشاء أكثر من 39900 مقالة.

المقاولات-أذكر مرة أخرى-تنشأ وتموت كالإنسان إذا لم يعتنى بها فيكون مصيرها الهلاك، والمقاولات تعيش في وسط طبعا كتعيش في واحد المناخ، واحد المناخ إذا لم تكن (compétitive) ما عندهاش تنافسية لم تكن تدبر بالشكل الجيد، فمصيرها سيكون هو الإفلاس وهادي ماشي إفلاس المقولة أو يعني (la mortalité des entreprises) أو موت المقولة هو شيء (عادي) لأن مقاولات تموت ومقاولات تخلق، ولكن ملي تنشوفو 2016 تخلقت حوالي 39900 مقالة ولم تفلس إلا 7400، هذا اعتبره شيء إيجابي، ولكن نضع أيضا السؤال باش نشوفو أشنوهي أسباب الوفاة ديال هاذ المقاولات إن كانت تتعلق بالتدبير أو

بقلة مواردها الذاتية أو لأشياء أخرى.

وفي هذا السياق، تم إعداد مشروع قانون المالية 2017 كان استثنائيا على المستوى السياسي، كما كان أيضا استثنائيا على المستوى الاقتصادي، حيث عرفت بلادنا 2016 جفافا حادا واستثنائيا لم تعرفه بلادنا منذ 30 سنة، ولو كانت لدينا بنية الاقتصاد الوطني في تسعينيات القرن الماضي لكانت نسبة النمو سالمة، لكن وبفضل التحول البنوي للقطاع الفلاحي الذي أحدثه مخطط المغرب الأخضر فقد سجل اقتصادنا الوطني نسبة نمو بـ 1.6% نهاية سنة 2016، هنا نعاود نزيد نؤكد حتى لا نكون متشائمين وعدميين وحتى نكون على الأقل منصفين، هذه المخططات حققت أشياء إيجابية جدا منها مخطط المغرب الأخضر الذي وفي أقل من عشر سنوات زاد من الإنتاج بحوالي 40%، زاد من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بأكثر من 15%، جعل بعض السلاسل الفلاحية الأخرى من غير السلسلة طبعا ديال القمح الذي مرتبطة أكثر شيء بالأمطار زاد طبعا في مناعتها وفي قوتها، وسع من المساحات المتعلقة ديال الأشجار المثمرة الزيتون، زيت الزيتون اليوم وصلنا تقريبا للمليون ونصف من الهكتارات بزيت الزيتون بعد أن كان لا يتعدى 300000.

كل هذه العوامل جعلت أن مخطط المغرب الأخضر صحيح أعطى، أضاف أو وسع من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وهو الذي مكنتنا إن جاز هذا التعبير أننا لم يعني في السنة الماضية والتي كانت في 30 سنة الماضية أكثر سنة جفافا، أقلها تساقطات مطرية، لو كان لم يكن هناك مخطط المغرب الأخضر والمخطط ديال الفلاحة وأيضا المخططات الأخرى التي رفعت من القيمة المضافة الغير فلاحية-وأنا غادي نجي لها- كنا غادي يكون عندنا ماشي 1.6% كان غادي يكون عندنا ناقص شي حاجة وهذا ناقص شي حاجة هي اللي كانت عندنا في التسعينات، ملي كنمشيو من سنة فلاحية مزدهرة ديال 2015 اللي وصلنا فيها تقريبا 120 مليون قنطار وتنزل السنة الموالية لحوالي 30 مليون قنطار هذه الصدمة في نسبة النمو، هادي ما عندها علاقة لا بنموذج النمو ولا والو، هادي تنسى صدمة فعلية قوية جدا أصابت الاقتصاد، وتنتقل أنه تيبقى نسبة النمو 1.6%، صحيح هي قليلة ولكن اعتبرها كيفما كان الحال إيجابية كانت ستكون أقل من ذلك بكثير لو لم تتقدم بلادنا في كل هذه المخططات.

هضرنا على نسبة النمو الاقتصادي، نخلو النمو الفلاحي أو النمو الفلاحي جانبا لأن راه كيفما كان الحال هناك ارتباطات طبعا بالمناخ وبالتساقطات المطرية.

نشوفو القيمة المضافة الغير فلاحية، هذه القيمة المضافة الغير فلاحية انخرطت في منحي تصاعدي عكس ما قاله السيد المستشار المحترم مسجلة نموا بـ 1.9% خلال 2015 لتنتقل إلى 2.5 سنة 2016 والتوقعات في 3.2 نسبة النمو للقطاع الغير فلاحي بهذه السنة، وهذا يعني أن ما تقوم به بلادنا من تسريع لوتيرة الإصلاحات الهيكلية وتفعيل لمختلف الاستراتيجيات القطاعية وتطوير المهن الحرة بدأ ينعكس

تدرجيا على نمو القطاعات الغير الفلاحية، كما أن الطابع الاستثنائي لسنة 2016 انعكس كذلك على المالية العمومية، فبالرغم من تراجع عائدات الهبات وتسجيل حجم استثنائي لإرجاعات الضريبة على القيمة المضافة، رجعنا السنة الماضية 10 مليار و700 مليون درهم للمقاولات، 10 مليار و700 مليون درهم للمقاولات في إطار الاسترجاعات والاسترداد ديال (TVA)، فيها (TVA) ديال (l'export) وفيها (TVA) ديال (buttoir) وفيها (TVA) ديال الاستثمار، وفيها (TVA) اللي تتمشي للسكن الاقتصادي، هذا رقم قياسي استثنائي لم يحصل فيما قبل، هذا باش نساعدو المقاولات هما راه حقهم ذلك الشي ما كنصدقوش عليهم، ولكن كان هناك رغم الصعوبات المالية كان هناك إرادة في تسريع الاستردادات ديال الضريبة.

تمت مواصلة بالرغم من هذا التقليل من الهبات وبالرغم من مواصلة دعم المقاولات وبالرغم من تنفيذ الاستثمار السنة الماضية في حدود 75% كنسبة إنجاز، بالرغم من هذا كله استطعنا أن نقلص عجز الميزانية في حدود 3.9% مع الحرص على أن يتم صرف الاعتمادات بسلاسة لتقليص آثار الجفاف والتي وضع له برنامج خاص في السنة الماضية وزاد طبعا في الاعتمادات، وهو ما مكن من تسجيل نسبة إنتاج قياسية كما ذكرت لأن نفقات الاستثمار لم يتم تسجيلها من قبل في حدود 75، وهذا يبين بوضوح أن مجهودات استعادة التوازنات المالية لم ولن يكون أبدا على حساب التوازنات الاجتماعية وعلى حساب المقاولات، بل بالعكس ذلك هو توجيه كان بفضل توجيه جميع الهوامش نحو دعم ميزانية الاستثمار التي ارتفعت نسبة إنجازها إلى 75%.

بالنسبة للمديونية طبعا ما جاتش في التدخلات هنا بكثرة ولكن في العديد من التدخلات داخل اللجنة، أؤكد ذلك مرة أخرى أن المديونية واجب وشرط من أجل مواصلة تجهيز بلادنا، باش كنبنيو الطرقات باش كنبنيو (les autoroutes) باش كنبنيو الموانئ، أنا إذا سمحتوا لي نعطيكم بعض الأرقام المتعلقة بديون بعض المؤسسات العمومية وهاد الشي على فكرة راه كايين في التقارير لأن ملي تيجي مشروع قانون المالية راه عندكم كل التقارير المتعلقة بالمؤسسات العمومية والتقارير المتعلقة بالعقار العمومي والتقارير المتعلقة بالسياق الدولي أو المناخ الاقتصادي، هناك 15 أو 16 تقرير تكون مواكبة لمشروع قانون المالية.

الوكالة إذا خذينا 6 ديال المؤسسات العمومية المجموع ديال المديونية ديالها حوالي 200 مليار درهم، ما يمثل 80% من مديونية المؤسسات العمومية وأكثر من 93% من المديونية الخارجية لهذه المؤسسات، عندك (l'OCP) المكتب الشريف للفوسفات، المكتب ديال الكهرباء، شركة الطرق السيارة، الشركة ديال السكك الحديدية، (MASEN) الشركة ديال الطاقات المتجددة، طنجة المتوسط، و (la RAM) غير هذه المؤسسات تمثل أكثر من 200 مليار درهم ديال المديونية، هاد المديونية فين تتمشي؟ تتمشي لمواكبة استثمارات ديال (l'OCP) تتمشي لبناء التجهيزات في مجال الكهرباء خاصة (l'ONE)

يلغي القول بأن حجم الانتظارات كبيرة وبأن جزء كبير مرتبط بالحكامة والاتقائية والنجاعة في تنفيذ البرامج المعتمدة، وهو ما جعلت منه الحكومة أولوية كبرى ستعكس -لا محالة- في المشروع القادم للمالية سنة 2018، والذي سيشكل الانطلاقة الفعلية لتنزيل البرنامج الحكومي.

فإن كانت بلانا قد اختارت توجهها إراديا بدعم الاستثمارات العمومية، فإن الحكومة ستواصل هذا الجهد، لكن وفق توجه ومقاربة جديدة تنبني على تعزيز حكمة تدبير هذه الاستثمارات بما يمكن من تحسين وقعها وأثرها المباشر على النمو الاقتصادي وعلى خلق فرص الشغل والتوازن الترابي وتخفيف وقعها على ميزانية الدولة، عبر تشجيع الشراكة مع القطاع الخاص.

لكن هذا لا يمنع من التأكيد بأن السياسة الإردادية لبلادنا في دعم الاستثمارات العمومية هي التي مكنت بلادنا من إطلاق استثمارات كبرى في الطرق والموانئ والمطارات والطاقت المتجددة.

طبعاً في بعض الأحيان أو في بعض الأسئلة ديال السادة المستشارين هناك سؤال متعلق بالتوزيع الجهوي لهذه الاستثمارات العمومية الذي هو في الظاهر في الأرقام توزيع غير عادل، لكن يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أنه من سنة إلى أخرى يكون هناك مشروع استثماري كبير للتجهيزات يكون بين جهوي أو في جهة، دابا إذا بنينا شي سد في واحد الجهة طبعاً هذيك الجهة غادي يبان الاستثمارات العمومية أكبر من سابقها، هذه الاستثمارات العمومية التي تكون مهيكلت وتكون في بعض المرات تخص العديد من الجهات هي التي تجعل هذا العدم ديال التوازن في الأرقام.

إضافة إلى ذلك في الأثر المباشر في الربط بين مناطق المملكة والانفتاح على العالم وفك العزلة على العالم القروي بالمناطق الجبلية وتمكينها من التجهيزات الأساسية في الاستثمارات العمومية تشكل رافعة للاستثمارات الخاصة، التي تحدث فرص الشغل وتساهم في خلق الثروة.

ومن هنا أنتقل إلى نقطة أخرى تتعلق بالديناميكية الاقتصادية التي عرفتها بلادنا والتي أساسها هو أيضاً بفضل هذه التجهيزات الأساسية، التجهيزات الأساسية وإن لم يكن لها أثر الآن كبير صحيح على فرص الشغل وهذه من بين الأسباب أو الأسئلة التي نطرحها جميعاً كيف لهذه الاستثمارات العمومية الكبرى لا نجد أثرها الكبير إلا على فرص الشغل ولا على نسبة النمو؟ بداية إن شاء الله من السنة المقبلة سنشرع في وزارة الاقتصاد والمالية بوضع برنامج لاستهداف هذه الاستثمارات حتى نرتبها بالأولوية ويكون المقاربة أو المعيار هو أثرها على نسبة الشغل وعلى فرص الشغل وعلى نسبة النمو، لكن الأهم أن هذه الاستثمارات العمومية هي التي وفرت لبلادنا الآن مناخاً أو ساهمت في توفير مناخ للأعمال وتنافسية للاقتصاد الوطني وتجلب استثمارات خارجية، ويجب أن ندعم الاستثمارات الوطنية لأن هي التي ستمكن من خلق أكبر

خاصة بالنسبة للكهربة القروية، وخاصة في مواكبة الاستثمارات ديال إنجاز الطاقة الكهربائية التي ترتفع بين 6 و8% سنوياً، كتمشي أيضاً لتمديد الخطوط ديال السكك الحديدية وعصرنتها، كتمشي لتنويع الطاقت الكهربائية خاصة الطاقت المتجددة، إذن هاذ المديونية إذا كانت موجبة للاستثمار في مديونية صحية، تقوم بتحريك الدورة الاقتصادية، تقوم بخلق فرص العمل، وهاذوك المشاريع راه هما اللي كيستاطعوا أنهم من بعد يردوا هاذيك المديونية.

مديونية الخزينة وصلنا ببلادنا إلى 64.5% من الناتج الداخلي الخام، وهي تبقى على كل حال في حدود معقولة مقارنة مع بعض الدول والتي تجاوزت مديونيتها مدخول الخزينة 100%.

نحن طبعاً في الإصلاحات التي نقوم بها وفي السياسة المالية التي بدأناها في الاستعادة التدريجية للتوازنات المالية، الهدف ديالنا وجاء في البرنامج الحكومي أنه في 2020 و2021 غنتقص هاذ المديونية ديال الخزينة من 64.5% إلى 60%.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن ما حققته بلادنا من إنجازات على مستوى استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية هو الذي يجعلنا اليوم نناقش بكل سيادية أولويات سياساتنا الاقتصادية والاجتماعية، وهو الذي مكن بلادنا من ولوج الأسواق المالية بشروط ميسرة وتفضيلية وجعلها محط إشادة من طرف صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف الائتماني التي أكدت مؤخراً على التصنيف السيادي لبلادنا في درجة الاستثمار.

لكن وإن كنا تجاوزنا مرحلة الخطر، فإن توازناتنا الاقتصادية الماكرو اقتصادية لا تزال هشّة ومسؤولية الحفاظ عليها هي مسؤوليتنا جميعاً حكومة وبرلماناً، ومن جهة أخرى فإن اختلاف المواقع والقراءات والمنطلقات لا يعني بالضرورة الاختلاف في تشخيص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية لبلادنا، فكلنا متفقون على أن بلادنا حققت إنجازات نوعية واستثنائية خلال 17 سنة الأخيرة تحت القيادة النيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، إنجازات يجب أن نعز عليها بالنواجذ، سواء تعلق الأمر بتسيخ المسار الديمقراطي والبناء المؤسسي لبلادنا أو وضع إستراتيجيات تنمية يتداخل فيها القطاعي بالنية التحتية والمشاريع المهيكلت وتنوع الأنشطة وتطويرها وعصرنتها وتأهيل المجالات والجهات، أو ما يتعلق بالإنسان من خلال تصور للتنمية البشرية المستدامة في كنهها الاجتماعي بدفع الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة جنباً إلى جنب، مع ضمان الأمن الروحي والتفتح والانفتاح على العالم في تناغم مع مكونات الهوية الوطنية والشخصية المغربية الأصيلة.

فلمن ذاكرته قصيرة وتغيب عنه هذه الحقائق الصارخة، يجب عليه أن يعود بذاكرته إلى الوراثة ليذكر حجم الخصائص الذي كانت تعاني منه بلادنا ولا بد من الاعتراف كذلك بأن ما تحقق من إنجازات لا

العديد من الامتيازات التي أعطت المقاومة التي تنشأ وتشغل 5 فرص الشغل، من بينها أيضا الآن التوجه الصناعي عبر الإعفاءات المتعلقة بالشركات الصناعية إلى غير ذلك، سوف أمر عبر هذه النقط.

هناك أيضا البرامج التي وضعتها الدولة فيما يتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل والتي استفاد منها 21234 مستفيد، وتبلغ مساهمة الدولة في هذا النظام الهام التي تم إحداثه لفائدة الشغيلة 500 مليون درهم، هناك أيضا النجاح الكبير الذي تحققه برنامج مقاولتي والذي تم تسجيل المقاول الذاتي عفوا المقاول الذاتي الذي تم تسجيل أكثر من 60000 طلب في المقاول الذاتي.

السيدات والسادة.

كان هذا تذكيرا مقتضيا بالتدابير التي تم إطلاقها من أجل توفير فرص الشغل لشبابنا علما بأن الحكومة وضعت إستراتيجية متكاملة في إطار برنامجها من أجل معالجة إشكالية التشغيل، إستراتيجية تنبني بالأساس على تقييم ومراجعة كل برامج إنعاش الشغل وآليات الوساطة وتدابير تعزيز القابلية للتشغيل وإطلاق تدابير جديدة تركز على تشجيع روح المبادرة والابتكار لدى الشباب.

من بين أيضا هذه المبادرات التي سوف يتم إطلاقها قريبا هو تفعيل خلق ومواكبة المقاولات المبتدئة والمشاريع المبتكرة والتي خصصت لها 500 مليون درهم، كما أن الحكومة حريصة على توجيه الاستثمار العمومي والاستثناءات الجبائية بالأساس لدعم العرض الانتاجي للقطاعات الموجهة للتصدير وذات القيمة المضافة العالية والمنتجة للثروة وفرص الشغل بالأساس.

مواصلة تفعيل مخطط تسريع الصناعي بهدف زيادة حصة الصناعة الناتج الداخلي الخام من 14 إلى 23%، وهنا لازم نتوقف لأنه في بعض التدخلات أو المداخلات بخست هذا المشروع. احنا في الصناعة ما كنديروس غير البولونات، إلى خذينا حتى صناعة السيارات والتي لم يكن لنا فيها شأن كبير كانت عندنا واحد الشركة صغيرة اسميتها (SOMACA) تم d'ailleurs تخصيصها دابا هذيك (SOMACA) خلقت واحد الشركة كبيرة اسميتها "رونو" اللي الآن ربما تنصدر 380 ألف سيارة، هاذ 380 سيارة صحيح أن نسبة الاندماج اللي هو العديد أشنو هو القيمة المضافة اللي تبقى في بلادنا؟ لأن السيارة ربما واحد 5000 جزء، 3000 جزء ياك؟ اشحال كنصنعو منها؟ وشحال كندستوردو؟ الآن نسبة الاندماج هي شحال كتجيب من الخارج باش كتصنع ذاك السيارة وتردها للخارج، احنا كنصنعو السيارات، لكن نسبة الاندماج الآن هي في حدود ما بين 30 و40% هذه في هاذ الشركة اللي موجودة في طنجة.

الشركة اللي غادي تكون إن شاء الله موجودة في القنيطرة، ديال "بوجو" غنرفعو هاذ نسبة الاندماج من 40% إلى 80% لأن غنبدوا نصنعو الموطورات وغبندو نصنعو أجزاء أخرى، ما يمكنش نجيو لهاذ

عدد من فرص الشغل، إذا هذه الديناميكية التي انخرط فيها الاقتصاد الوطني هي التي ساهمت من تقليص البطالة من 12.8% سنة 2000 إلى نسب تتأرجح بين 9 و10% خلال 10 سنوات الأخيرة.

صحيح أن هذه النسبة تخفي تفاوتات هامة في مختلف الفئات العمرية وخاصة نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات، لكن يجب أن نقر في المقابل بأن البطالة ليست ظاهرة وطنية، فالأزمة العالمية والتوترات الإقليمية ساهمت في تفاقم معدلات البطالة لدى دول الجوار والدول المتقدمة، فمعدل البطالة في إسبانيا بلغ معدلات قياسية.

صحيح قبيلة كنديرو بعض المقارنات بين هذه الحكومة التي سبقت وحكومة التناوب، الاتقائية بين الحكومة اللي سبقت وحكومة التناوب هو أن كان لهما نفس الهدف، هو استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، لكن الفرق الكبير بين هذه الحكومة وحكومة التناوب أن الحكومة السابقة جرت آثارا وخيمة لأزمة عالمية هزت أركان دول كبيرة وكثيرة في العالم، واستطعنا الحمد لله أن نواجهه وأن نعيد تدريجيا ماليتنا العمومية أن نعيد لها هذا التوازن.

لكن فيما يتعلق كما قلت بالبطالة إذا كانت بلادنا تسجل نسبا للبطالة بين 9.4، 9.8% بحال اللي كان السنة الماضية فهناك بلدان في الجوار تتعدى فيها هذه النسبة يعني نسب كبيرة الآن في إسبانيا وصلت إلى أكثر من 25% الآن ربما 18% وفي تونس تبلغ هذه النسبة 14%، كما أنه لا يمكن تحليل مدى نجاعة نموذجنا في النمو على مستوى إحداث فرص الشغل بمعزل عن السياق العالمي والإكراهات المرتبطة بالتحويلات العميقة التي يعرفها العالم ما بعد الأزمة، فالتحول التكنولوجي الكبير الذي يشهده العالم أحدث أيضا تحولات عميقة في جوهر تصورنا لمفهوم النمو وأصبحت صناعة القرار الاقتصادي مهمة بالغة التعقيد، تحفها الضبابية وعدم اليقين فيما يخص مسارات النمو واتجاهات الأسواق، فضلا عن تشابك العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد واختيارات المستثمرين.

خلصت دراسة أمريكية أخيرا إلى أن 60% من نوعية المهن التي ستمارس في أفق 2030 لا وجود لها حاليا وأن أيضا ربما 60% من المهن التي نعرفها حاليا سوف تندثر في 2030، هناك تحول تكنولوجي يؤثر بطبيعة الحال على نوعية المهن وعلى سوق الشغل.

إذن سبيلنا في ذلك هو دعم هذا النموذج للنمو الاقتصادي ببلادنا والتوجه نحو تسريع المجهود التصنيعي وباقي الاستراتيجيات القطاعية وتوفير الظروف لاستقطاب الاستثمارات الكبرى ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإدماج القطاع الغير مهيكّل من شأنه تحسين نسبة النمو، وبالتالي فتح آفاق جديدة في مجال خلق فرص الشغل.

هناك العديد من التدابير صادقت عليها في مشروع قانون المالية السابق لا داعي لذكرها وتصادقون عليها في هذا المشروع التي تدعم المقاومة وتدعم أيضا خلق فرص الشغل من بينها طبعا "إدماج" من بينها

كما ستركز الحكومة اهتماما على دعم المقاولات وتحفيز الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الوطني بشكل عام من خلال تمكين المغرب من ولوج نادي الاقتصاديات الخمسين الأوائل على مستوى مناخ الأعمال والتفعيل السريع لمخطط الاستثمار، خاصة عبر اعتماد ميثاق جديد للاستثمار والإخراج السريع للمراسيم التطبيقية للتدبيرين الهامين الذي يتضمنهما مشروع قانون المالية لـ 2017 والمتعلقين بتمكين الشركات الصناعية الحديثة النشأة من إعفاء ضريبي كلي من الضريبة على الشركات لمدة 5 سنوات وتوسيع نطاق الامتيازات الممنوحة للمصدرين، كي تشمل المقاولات المصدرة بصفة مباشرة، خصوصا لما لهذين التدبيرين من أثر كبير على تطوير المقاولات وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وبما أن التنوع القطاعي وتنوع العرض لا يكفي لتحقيق نمو قوي في مواجهة الصدمات وخاصة الصدمات الخارجية، فلا بد من مواكبته بدعم وتطوير سياسة الانفتاح وتنوع المنافذ والأسواق التي اختارتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله، وخاصة ما تعلق منها بتطوير الشراكة التضامنية جنوب-جنوب مع دول أفريقيا جنوب الصحراء.

ولا بد أن تركز سياسة الانفتاح التي تنهجها بلادنا على استثمار الامتيازات التي تمنحها اتفاقيات التبادل الحر التي أبرمتها بلادنا مع العديد من الدول والتي كان لها أثر على عجز الميزان التجاري صحيح، ولكن تمنح لبلادنا فرصة هامة على مستوى استقطاب الاستثمارات، يجب استغلالها لمواكبة التحول الذي تسير فيه بلادنا على مستوى تطوير العرض التصديري، من خلال مخطط التسريع الصناعي ومخطط المغرب الأخضر.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بقدر حرصها على تحسين حكامه ونجاعة الاستثمارات العمومية، فإن الحكومة حريصة كذلك على تطبيق نفس المقاربة بالأساس على مستوى القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية وعلى رأسها التعليم والصحة، فقطاع التعليم استفاد من مجهودات مالية استثنائية خلال السنوات الماضية، 5.78% من الناتج الداخلي الخام سنة 2017، مقابل 5.5 على المستوى الدولي، يعني نفقاتنا في مجال التعليم مقارنة مع إمكانياتنا تفوق المتوسط الدولي، أو فيما يتعلق بالمناصب المالية 20423 منصب برسم الموسم الدراسي 2016-2017 لأن كناخذو 11000 وكنزيدو عليها طبعاً ما تم فتحه من مناصب مالية في القانون المالي.

وقد استفاد القطاع من اعتمادات هاذي اللي خاصها تضاف، لأن ملي تنجيوها هنا وتتقولوا ليا أميزانية قطاع التعليم تراجع، أقول لكم لا، ناخذو جميع النفقات المتعلقة بالتعليم، لأن كايين اللي في الميزانية تما عندكم كتشوفوها، وكايين اللي كيمي شي مباشرة لأكاديميات التربية

المقام ونقولو أودي احنا كنديرو غير البولونات، دابا احنا كنديرو الباتريات وكنديرو الكابلج، الكابلج بوحدهو كيخدم لنا تقريبا 25 ألف ديال مناصب الشغل، يعني ما نبخسوش، نقولو كيفاش نزيدو ونقدمو بلادنا، خاصنا ندفعو باش هاذ نقومو إذا كان هناك تقويم، ولكن يجب أن نعطي للأمور، قالوا هاذك قيمتها ولا نبخسن الناس أشياءهم، هذا التسريع الصناعي هو الآن الأمل في التحول الهيكلي لاقتصادنا، هذا التسريع الصناعي هو الأمل في فتح أو في خلق مناصب الشغل والتي من المقرر خلق أكثر من 500 ألف منصب شغل.

هذا التسريع الصناعي هو اللي غيرفع القيمة المضافة ديال الصناعة من 14% إلى 23% باش نوليو إن شاء الله بلاد أو اقتصاد صاعد ما يمكنش لنا نتصورو اقتصاد صاعد ليس هناك فيه قيمة كبيرة للصناعة، هذا التسريع الصناعي، هو اللي غادي يجيب لنا إن شاء الله مراكز للأبحاث في السيارات وفي كل المنظومات التي وقعناها مع الشركاء، كايين هناك أكثر من 34 عقد يخص 11 منظومة صناعية، لأن ما كايينش غير السيارات، كايين السيارات، كايين (l'électrochimique)، كايين.. كايين النسيج اللي وقعنا معه حتى هو منظومة واللي ما نساوش اللي دابا اللي بدا كيتحرك، كايين منظومات أخرى، كايين هناك أيضا الطائرات، الطائرات قل لي شي بلاد وحدة كتصنع الطائرات في العالم؟ ما كاييناش، حتى هذوك اللي السمييات ديالهم (Airbus) راها شركة أوروبية، وهذيك (Boeing) شركة أمريكية، واش (Boeing) كتصنع الطائرات في (seattle) بوحدها؟ لا، جميع أجزاء السيارات كيتصنعوا في أكثر من 40 بلد، هذا اللي كيتسمى يعني (les chaines de valeur)، سلاسل، المغرب دخل وأصبح في هذه السلاسل ديال القيمة المضافة، حتى احنا دخلنا، ما نقولش أنه نبخسوا أيضا الأشياء، هناك بداية نواة لصناعة الطائرات في بلادنا، إن شاء الله بفضل إن شاء الله هاذ الشباب الآن اللي خاصو يتوجه أكثر فأكثر ونصلحو التعليم ديالنا ويولي عندنا باحثين حتى احنا إن شاء الله، وممكن أنه في مجالات أخرى يكون عندنا حضور أقوى في هذا المجال.

مواصلة دعم مخطط المغرب الأخضر بالنظر إلى النتائج الإيجابية التي حققها على مستوى تغيير تركيبة القيمة المضافة، وأنا تكلمت عليه ونعاود نزيد نتكلم عليه، مخطط المغرب الأخضر مخطط ناجح، ساهم في دعم فلاحتنا، ساهم في تقوية مناعتها، ساهم بدعامتيه ديال الاقتصاد ديال المخطط ديال الفلاحة التضامنية والفلاحة المصنعة أن يرفع من إنتاجنا، ساهم في التقليل أو استعمال أفضل للموارد المائية ذاك الشيء ديال التنقيط دابا وسعناه، ساهم في توسيع المساحات المتعلقة من الأشجار المثمرة، ساهم أيضا في التقليل من الأثر ديال التقلبات المناخية، هاذك اللي كان كيدير الفلاحة البورية، عام كتجييه الصابة عام ما كتجيئش الصابة، دابا كنوجهوه عبر طبعنا الدراسات إلى زراعات أخرى كترفع أولا كتكون فيه استقرار للمداخيل وتحسين لمداخيله، لا يمكن أيضا أن نبخس الناس أشياءهم.

السياسات وبين الإمكانيات المتاحة من خلال برمجة متعددة السنوات. ومما لا شك فيه بأن نجاح هذا الإصلاح الكبير مرتبط ارتباطا وثيقا بمباشرة إصلاح شامل وعميق للإدارة يركز بالأساس على تعميم الإدارة الرقمية وتبسيط الهياكل والمساطر والتدبير اللامركزى للموارد البشرية. وهذه كلها تدابير ستمكن لا محالة من توفير الأرضية من جهة لتدبير أنجع لمختلف الاستراتيجيات التي ستطلقها الدولة ومن جهة أخرى لتحقيق التوازن في التوزيع والالتقائية في البرامج والأهداف.

طبعاً الجهوية لا بد أن أتكلّم عن الجهوية لأنها جاءت أيضاً في كل المداخلات والتدخلات ديال السادة المستشارين والسيدات المستشارات المحترّات، هذه الجهوية التي كانت حلماً والآن أصبحت واقعا كما جاء القانون التنظيمي للجهوية، هناك مبدأ يعتمد فيه توافق كامل هو مبدأ التدرج، لدينا هناك تدرج كل سنة نرفعو من نسبة التحويلات إلى الجهات ذاك الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل كانت 1%-1%، السنة الماضية طلعت من 1% إلى 2%، هذه السنة 3%-3% إلى أن تصبح 5%-5%، زائد ذاك 20% المتعلق ب (les primes) ديال (les assurances).

هدفنا أن في 2021 نوصولو إلى 10 ملايين درهم ديال التحويلات المالية اللي غادي تمشي من الدولة المركزية من الجبايات المركزية اللي غادي تمشي إلى الجهات.

هذه السنة زائد ذاك 3% و3% ندعم الجهات بمليارين من الدراهم من الميزانية العامة للدولة، يعني الجهات غادي تكون عندها 5.7 مليار درهم، هذا فقط لأن كما جاء في القانون التنظيمي هناك المهام الذاتية، هناك المهام المنقولة، وهناك المهام المشتركة، هذه فقط المهام الذاتية ديال الجهات، طبعاً غدا خاصنا نسرعو في التحويلات لتحويل المهام ويطابق تحويل المهام من الجهات يواكبها تحويل أيضاً كل الموارد المتعلقة بالجهات.

كما تولي الحكومة أهمية كبيرة لمواصلة الإصلاحات، كإصلاح صندوق المقاصة والإصلاح الجبائي وإصلاح حكامه المؤسسات والمقاولات العمومية وإصلاح التقاعد ومحاربة الرشوة، وهي كلها إصلاحات ستمكننا من تثبيت ثوابت التوازنات المالية والرفع من فعالية وشفافية المالية العمومية وإرساء مبادئ العدالة الضريبية والعدالة في التوزيع وتوفير الأرضية المناسبة لتطوير مختلف الاستراتيجيات القطاعية بما يمكننا من بلوغ الأهداف الملتمزم بها في البرنامج الحكومي على مستوى النمو الاقتصادي والتشغيل والنهوض بالتعليم والصحة وتقليص الفوارق واستهداف الفئات الهشة.

السيدات والسادة المستشارين المحترّمين،

تلکم كانت أهم الإيجابيات والتوضيحات التي أثرت تقديمها لكم في إطار التفاعل مع تدخلات السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بخصوص مشروع القانون المالية لسنة 2017.

والتعليم، باش نكونو غير منصفين ناخذو جميع النفقات المتعلقة بقطاع التعليم ونقارنها من سنة إلى أخرى، ما ننكرش أن القطاع استفاد من اعتمادات مالية هامة منذ إقرار ميثاق التربية والتكوين، مروراً بالمخطط الاستعجالي، إلى أن تم اعتماد الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

فخلال الفترة 2000-2008 استفاد قطاع التعليم من 210 مليار درهم، وانتقل إلى 340 مليار درهم في الفترة 2009-2016، ما يعني أن المعدل السنوي للاعتمادات المخصصة لهذا القطاع ارتفعت من 23 مليار إلى 43 مليار.

كما عرفت ميزانية قطاع الصحة أيضاً ارتفاعاً ملموساً خلال السنوات الأخيرة، منتقلة من 8 مليار سنة 2008 إلى 14 مليار سنة 2017، واستفاد هذا القطاع إضافة إلى ذلك من حوالي 5.7 بين سنتي 2014 و2017 في إطار الدعم المخصص لشراء الأدوية عبر صندوق دعم التماسك الاجتماعي مواكبة لتعميم نظام المساعدة الطبية للمعوزين، يضاف إلى ذلك استفادة القطاع من اعتمادات مالية هامة في إطار الحساب الخاص من منح دول التعاون الخليجي من أجل البناء وتأهيل وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية.

طبعاً هاذي أرقام ومعطيات بلا ما نزيد في الأرقام، إذا كان هذين القطاعين إلى جانب الشغل يشكلان هاذ 3 ديال الأشياء يشكلان أولوية الأولويات في بلادنا، إذا كان هناك من إمكانيات إضافية يجب رصدها يجب أن نتعاون جميعاً لرصدها، ولكن في نفس الوقت يجب أن نتعاون جميعاً على أن تكون هناك داخل القطاعات حكمة جيدة تستطيع أن تصرف هذه الإمكانيات بفعالية ونجاعة وتحقيق النتائج المرجوة.

قطاع التعليم والصحة استفاد بما يفوق 1/3 الاعتمادات المفتوحة لمجموع القطاعات الوزارية و2/3 المناصب المالية المفتوحة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2017.

السيدات والسادة المستشارين المحترّمين،

إن ما أطلقتها بلادنا من إصلاحات هيكلية كبرى تشكل أرضية مثلى لتعزيز حكمة ونجاعة والتقائية كل السياسات العمومية وخاصة في المجال الاجتماعي، ومما لا شك فيه أن إصلاح القضاء يشكل قطب الرّحى في مسلسل الإصلاحات الكبرى لبلادنا والرامية إلى بناء دولة الحق والقانون وخلق جو ملائم لجلب الاستثمارات وتعزيز النزاهة وضمان استقلال القضاء وحقوق المتقاضين.

كما أن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، وأشكرکم على دعمکم ومساهمتمکم في هذا الإصلاح (والسي البار ذاك الحسابات المجمعة حتى 2020، راه القانون التنظيمي لقانون المالية كل سنة كينزل شي حويجة وفي 2020 غنكملو ذيك الحويجات كلهم) يعد مكسباً كبيراً لبلادنا على مستوى تعميم ثقافة التدبير المرتكز على النجاعة والمردودية والتقييم والمساءلة وخلق التوازن بين الحاجيات التمويلية لمختلف

الثمرات" صدق الله والعظيم.
والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الاقتصاد والمالية.

وقبل رفع الجلسة، غير ابغيت نذكر الإخوان أننا غدا على الساعة العاشرة والنصف صباحا على موعد مع جلسة للدراسة والتصويت على الجزء الأول من مشروع الميزانية، ثم إذا صوتنا عليه إيجابا طبعا غادي نرفعو الجلسة ونعطيو الفرصة للجان للتصويت على الميزانيات الفرعية وغادي نعطي لهم في حدود نصف ساعة، ساعة إلا ربع ثم نرجع مرة أخرى للاستئناف أو لعقد جلسة ثانية للدراسة والتصويت على الجزء الثاني ثم على الميزانية برمتها.

رفعت الجلسة، وشكرا.

ملحق: المداخلات المكتوبة المسلمة لرئاسة الجلسة

مداخلة المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع
الوطني للأحرار في مناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية
رقم 73.16 برسم سنة 2017

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الجزء الأول من مشروع قانون المالية رقم 73.16 برسم سنة 2017، كما وافق عليه مجلس النواب، داخل مجلسنا الموقر، واسمحوا لي في البداية أن أجدد تهنئة فريقنا لتجديد الثقة الملكية في السيد الوزير محمد بوسعيد لمواصلة الإشراف على تدبير قطاع الاقتصاد والمالية من أجل تعزيز أورش الإصلاح المالي والاقتصادي، الذي بدأت الحكومات السابقة، مشددا على ضرورة تضافر كافة جهود السيدات والسادة المستشارين المحترمين لإنجاح عملنا التشريعي والارتقاء بمستوى النقاش الهادف والمسؤول داخل هذا المجلس الموقر، مؤكدا أن مسؤوليتنا كبيرة كمثلين للأمة كل من موقعه للمساهمة في تطوير عملنا البرلماني وأخص بالذكر هنا، مشروع قانون المالية، شاكرا للحكومة تفاعلها الإيجابي مع تعديلات البرلمان بمجلسيه، حيث تم إدخال أكثر من 84 تعديل من أصل 390 تعديل مقترح من طرف كافة الفرق والمجموعات البرلمانية أغلبية ومعارضة، وهي تعديلات همت على الخصوص ملاءمة النفقات مع الهندسة الحكومية الجديدة

ولا يفوتني أن أشكركم مجددا على تعبتكم وتدبيركم المعقلن لزمن المناقشة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2017 حتى تتمكن من إخراجها في أقرب الأجل وإعطاء الأولوية للبدء في تنزيل البرنامج الحكومي والإعداد طبعا لمشروع قانون المالية ل 2018.

ومما لا شك فيه أن الرهانات المطروحة على بلادنا كبيرة ومتشعبة ويأتي على رأسها تحقيق السلم الاجتماعي من خلال التأسيس لتعاقد اجتماعي حقيقي بين الحكومة وباقي الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، تعاقد يضع ضمن أولى أولياته جعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابية للحقوق المنصوص عليها في الدستور على معيشه اليومي، ولعل من أهم هذه الحقوق الحق في التعليم والصحة والسكن اللائق والشغل الذي يضمن كرامة العيش، وكلنا متفقون بأن بلادنا قطعت أشواط هامة في مسارها التنموي بقيادة ملكية رشيدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، لكن نحن متفقون كذلك على أن حجم الانتظارات كبيرة ويتطلب منا ابتداء الحلول السريعة والناجعة للاستجابة لهذه الانتظارات، وقد حان الوقت كي نتوجه بشكل لارجعة فيه نحو المستقبل الذي ينتظر منا إجابات على إشكالياته وتخطيطا لأجياله واستباقا لتطورات وتوطيدا لثقافة التراكمات الإيجابية.

ومن هذا المنطلق، فلا مناص من إلتقاء وتفاعل المستويين المستوى الحكومي الذي عليه أن يبرهن أنه أهل لاستشراف المستقبل والقيام بالإصلاحات المناسبة من جهة ومستوى المبادرة الخاصة وعالم المقاوله الذي عليه أن يبرهن على قدرته على التفاعل إيجابا مع متطلبات تحديث النسيج المقاولاتي وتقوية التنافسية وتطوير المنتج الوطني من جهة ثانية.

إن تكاتف هاذين المستويين سيكون بمثابة العماد الذي سيقوم عليه الفعل الاستباقي حتى يكون المغرب في الموعد مع الإقلاع الاقتصاد الحقيقي.

ولا يخفى عليكم أن مشروع قانون المالية ما هو سوى حقلة بسيطة في هذا المسار ولكن يؤسس للمستقبل أي أنه رغم طابعه السنوي، فإن لديه امتدادات في السنوات المقبلة وفق منظور للنموذج التنموي المتجدد الذي نطمح جميعا لتحقيقه، النموذج القائم على الاستثمار وإنعاش القدرة التصديرية والاهتمام بالتصنيع وإعادة التصنيع وحفض التوازنات الاجتماعية والمجالية، وهي كلها أعمدة لنموذج ستسعى الحكومة إلى توجيه كافة جهودها من أجل تيسير سبل إنجاحه، ولكن يبقى أكبر الأعمدة وأكبر الأرصدة وأكبر رأسمال هو ثوابتنا الوطنية، ديننا الإسلامي المعتدل ووحدة ترابنا ووحدة وطننا ترابا وشعبا ونظامنا الملكي الذي هوتاج فوق رؤوسنا ونبراسنا ولحمتنا وضامن وحدتنا، هذا كله هذه الثوابت التي تضمن لنا الأمن والاستقرار. والأمن والاستقرار هو الذي يضمن لنا التنمية والتقدم.

وأختم قولي بهذا الدعاء "ربي إجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من

ديمقراطيا يعزز التميز المغربي.

إن هذا التمير الديمقراطي جعل الكل يفسر الفصل 47 من الدستور، حسب تصوره وقناعاته، ولم يحسم فيه سوى تدخل جلالة الملك حفظه الله من موقعه كحام للدستور، وللمؤسسات، الذي عين شخصية ثانية من حزب العدالة والتنمية، وهو الدكتور سعد الدين العثماني رئيسا للحكومة، والذي توفقنا معه، والله الحمد، في تشكيل هذه الحكومة. إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سندعم هذه الحكومة إلى النهاية، وسنشتغل مع كافة مكوناتها بكل ثقة وحماس متفاعلين معها بشكل إيجابي على أساس أن الثقة، وتحمل المسؤولية، والجدية في العمل، هي عنوان عملنا وعنوان المرحلة المقبلة، نتقاسم فيها مع شركائنا حلول ومر التدبير الحكومي.

هاته هي أخلاقنا السياسية، وهذا هو منهجنا في التدبير الحكومي، ولعل التجربة التي راكمتها في مجال تدبير الشأن العام لمدة تفوق 40 سنة، بينت باللموس أن علاقتنا مع شركائنا السياسيين والاقتصاديين متميزة، مبنية على الاحترام والتقدير وعلى خدمة الوطن، ولعل تاريخنا الحافل بالإنجازات، شاهد على تلك المواقف الشجاعة والواضحة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الآثار الناجمة عن تأخر المصادقة على مشروع قانون المالية، والتي تمت إثارها من طرف البعض، تبقى بالنسبة لنا، آثارا مبالغ فيها، وتفتقد إلى الموضوعية، ولا تستند إلى أي معيار علمي دقيق ولا على أي نتائج قياس الأثر، مستندة على منهجية علمية واقتصادية دقيقة، فعلى خلاف ذلك قامت الحكومة خلال هذه الفترة الفاصلة، باعتماد مختلف الإجراءات القانونية والتنظيمية المنصوص عليها في هذه الظروف الاستثنائية على توفير كافة الإمكانيات المادية لكي تواصل مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية عملها بشكل عادي، بما فيها الشق المرتبط بأداء ما تم إنجازه من استثمار حيث تم فتح الاعتمادات واستخلاص النفقات وفق المقتضيات القانونية المؤطرة بمقتضى القانون التنظيمي للمالية، الذي يبقى بالنسبة لنا في فريق التجمع الوطني للأحرار إنجازا تشريعا مهما وثورة هادئة لتحسين أداء ماليتنا العمومية، ولعل نسبة الإنجاز المحددة في 75% من نفقات الاستثمار عند نهاية سنة 2016، والمعلنة في عرضكم السيد الوزير تبقى -في نظرنا- نسبة قياسية مقارنة مع سابقاتها من السنوات المالية الماضية.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر مشروع قانون المالية الآلية الأولى لتنفيذ البرنامج الحكومي، ولعل حرص الحكومة على عدم سحب هذا المشروع من أجل تعديل بعض مقتضياته بما يلزم داخل المؤسسة البرلمانية لهو دليل على اهتمامكم وتقديركم لعمل المؤسسة البرلمانية بمجلسها، وهي نقطة تحسب للحكومة مشيدا بانفتاحها على البرلمان بمجلسيه منوهين في هذا الإطار بعمل زملائنا الذين عملوا على إدخال عدد قياسي من

والتي تماشت مع المراسيم التطبيقية التي صادقت عليها الحكومة لتحديد مسؤولية كل وزير وكل كاتب دولة على القطاع الذي يشرف عليه، مشيدا بهذا التفاعل الإيجابي للحكومة، حيث لم يلجأ السيد وزير الاقتصاد والمالية ولو مرة واحدة للفصل 77 من الدستور، وهو ما يعزز المبادرة التشريعية للبرلمان.

السيد الرئيس المحترم؛

قبل الخوض في مناقشة مضمون هذا المشروع الذي أعتبره مشروعا استثنائيا بامتياز، أؤكد أنه جاء من أجل بلورة رؤية جلالة الملك السديدة والرامية إلى الارتقاء بالمملكة المغربية إلى مصاف الدول الصاعدة عبر صون كرامة المواطن وجعله في صلب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الماضية فيها بلادنا بكل ثقة، مستحضرين معكم أبرز السياقات التي جاء في إطارها هذا المشروع.

لا بد أن ننوه في فريق التجمع الوطني للأحرار باحترام السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية للدستور وللقانون التنظيمي للمالية، بوضع هذا المشروع في آجاله الدستورية والقانونية مباشرة، بعد أن حاز موافقة المجلس الوزاري، وهو المشروع الذي بقي في مجلسنا الموقر مدة زادت عن ستة أشهر كانت مرتبطة أساسا بظروف الانتخابات من جهة وظروف تأخير تشكيل الحكومة من جهة أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى الاستحقاقات الانتخابية التشريعية الأخيرة ونتائجها التي نوهت بها كافة الأحزاب السياسية الوطنية، والتي أفرزت لنا هذه الأغلبية وهذه الحكومة التي اعتبرناها في فريق التجمع الوطني للأحرار حكومة قوية ومنسجمة، حيث تفاعلنا مع نتائجها في حزب التجمع الوطني للأحرار بشكل متسارع بعد أن قدم رئيسنا الأخ صلاح الدين مزور استقالته من رئاسة الحزب وانتخاب الأخ عزيز أخنوش رئيسا جديدا للحزب في مؤتمر استثنائي كان مشهودا، استجمعنا فيه كل كفاءاتنا وطاقتنا لبلورة مشروع الأخ الرئيس الجديد للمساهمة في تعزيز مشروعنا الديمقراطي الصاعد. انتهى بتنظيم المؤتمر الوطني السادس بالجديدة الذي كان مؤتمرا تاريخيا ناجحا بكل المقاييس أسس لمسار جديد للحزب.

السيد الرئيس المحترم،

هذا المشروع الديمقراطي الواعد، الذي تمضي فيه بلادنا بكل ثقة، والذي تساهم في تعزيزه كل القوى الوطنية الجادة جاء نتيجة للحراك والدينامية التي أفرزتها مستجدات دستور 2011، والتي تفاعل معها الرأي العام، خلقت نقاشا عموميا وقانونيا ودستوريا واسعا، خاصة بعد ست سنوات من التنزيل، حيث مررنا بامتحان آخر يتعلق الأمر بتعثر مشاورات تشكيل الحكومة، والذي خلق بدوره نقاشا عموميا واسعا، تفاعلنا معه كأحزاب وفعاليات كل من موقعه، فهناك من اعتبره بلوكاجا، نحن اعتبرناه في فريق التجمع الوطني للأحرار تمرينا

كافة مدراء وأطروموظفي مختلف مديريات وزارة الاقتصاد والمالية على مجهوداتهم الجبارة ومساهماتهم في تحقيق هذه النتائج منوهين بعملهم في الحفاظ على الأمن المالي لبلدنا.

السيد الرئيس المحترم،

صواب الاختيارات الاقتصادية والمالية وشجاعة اتخاذ القرارات السياسية المناسبة والتي تتحلون بها السيد وزير الاقتصاد والمالية في مواجهة مختلف الاختلالات، كانت بالنسبة إلينا الجواب الصريح لكل من شكك فيها أو حاول انتقادها عبر التنقيص من نموذجنا التنموي، وهو السؤال الذي طرحناه بكل صراحة على السيد رئيس الحكومة أثناء مناقشة البرنامج الحكومي، وقد تلقينا الجواب عليه، من خلال العرض القيم الذي تفضلتم به، السيد الوزير، حيث أكدتم فيه على أنه لا وجود لأي مشروع تنموي يكون معزولا عن المؤشرات الخارجية، كما أنه يستحيل بناء مشروع تنموي جديد بمعزل كذلك عن الاقتصاد المعرفي المبني على تأهيل العنصر البشري، لذا أصبح من اللازم اليوم، الحفاظ على نموذجنا التنموي وتعديله عبر إعادة بناء أولوياته وفق التطور الجديد الذي يتبناه جلالة الملك للتنمية البشرية الذي يبقى رائداً، وذلك عبر دعم الكفاءات من خلال تشجيع المبادرة الحرة والإبداع، اللذان يساهمان بكل تأكيد في خلق الثروة باعتبارها الآلية الوحيدة والناجعة لخلق الاستثمار والتقليص من البطالة.

السيد الرئيس المحترم،

يبقى مشروع قانون المالية هو الآلية الدستورية والقانونية لتنفيذ مختلف السياسات العمومية، وإنجاز الأوراش الكبرى وبلورة مختلف الاستراتيجيات الوطنية من خلال سياسات قطاعية منتجة، وهو الدافع الأساسي الذي سيحصن نموذجنا التنموي ويطوره.

نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الثقة، هي مفتاح النجاح، وهي الضامن للاستمرار تعاقدنا مع هذه الأغلبية التي ساهمت في تشكيلها، لتكون أغلبية منسجمة وقوية، ومريحة. الثقة تبدأ بين مكوناتنا كأغلبية أولاً، والثقة كذلك في الفاعل الاقتصادي، والثقة كذلك في قدرتنا كمغاربة على تجاوز كل المعضلات، والثقة المتبادلة بيننا وبين شركائنا الاقتصاديين والاجتماعيين في الداخل والخارج، والثقة أخيراً في قدرتنا جميعاً على الانخراط في بناء مغرب المستقبل، المغرب الذي يوفر الكرامة لكافة ساكنيه.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشروع قانون المالية الذي نحن بصدد مناقشته من خلال اطلاعنا على الوثائق التي وزعتم علينا، والذي أشرككم عليها وعلى أهمية المعلومات المتضمنة فيها والتي تعكس سعيكم نحو إعطاء ما يكفي من المعلومات لفائدة المؤسسة التشريعية، وإحاطتها بكافة الموارد والنفقات وكيفية استيفائها وإنفاقها وفق سياسات عمومية مضبوطة وموزعة على شكل ميزانيات للتسيير والاستثمار مدققة، بما فيها الدين

التعديلات على هذا المشروع من أجل تجويده، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على مجلسنا الذي أدخل بدوره عددا كبيرا من التعديلات على هذا المشروع الذي سيعود إلى مجلس النواب في إطار قراءة ثانية. إن هذا المشروع إذن سيستمر في مواصلة الإصلاحات وسيعمل على تجسيدها على أرض الواقع، بدءاً بالإصلاحات السياسية والدستورية، واستعادة التوازنات الماكرواقتصادية، ومواصلة إنجاز الأوراش الكبرى، وإعادة هيكلة البنيات التحتية، والانكباب على إنجاز سياسات عمومية جدية لمعالجة مختلف مظاهر الخصائص الاجتماعي، وانتهاءً بتقليص الفوارق الاجتماعية من أجل ربح تحديات المستقبل في سياق داخلي وخارجي متقلب ومضطرب، لربح معركة التنمية، التي تنتظرنا جميعاً.

السيد الرئيس المحترم،

يرى فريق التجمع الوطني للأحرار أن الرهان اليوم هو ربح هذه المعركة، فعدونا المشترك هو الفقر وهي الهشاشة بمظاهرها المتعددة، وأن علاقتنا بالمشارك فيما بيننا، هي علاقة مقدسة مبنية على التقدير والاحترام لثوابت الأمة، ومسافاتنا مع مختلف الأحزاب الوطنية الجادة هي مسافة واحدة.

لن نكون محرجين إذا ما نوهنا بمجهوداتكم الجبارة التي قمتم بها السيد وزير الاقتصاد والمالية، لإرجاع العافية للمالية العمومية، منذ أن تقلدتم مسؤولية تدبير هذا القطاع في نصف ولاية الحكومة السابقة، والكل على علم بالأزمة الخانقة التي عانت منها ميزانية الدولة آنذاك، بفعل الوضع السياسي للحكومة، وبفعل كذلك ثقل تحملات المقاصة على النفقات في غياب بدائل موضوعية تعمل من جهة على الاستعادة التدريجية للتوازنات الماكرواقتصادية بعد تقليص عجز الميزانية من 7.3% إلى أن وصل اليوم إلى 3%، إلا أننا في فريقنا نرى أن هذه التوازنات محفوفة بمجموعة من المخاطر بفعل بطء تعافي الظرفية الاقتصادية الدولية، وتقلبات أسعار الطاقة، وأعباء تنزيل الإصلاحات الكبرى، وإنجاز الأوراش المهيكلية، لذلك فإن هذه الظرفية فرضت علينا كرفقاء سياسيين طرح العديد من الأسئلة الموضوعية، هل اختيارنا الاقتصادية صائبة وناجعة؟ ولو أن النتائج المحققة اليوم تبقى إيجابية عبر على جزء منها هذا المشروع، حيث انخفض العجز إلى حدود 3%، وارتفعت تقديرات نسبة النمو لتستقر في حدود 4.5%.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نتائج مهمة جداً تعبر عن شجاعة وجرأة الحكومة في معالجة مختلف الاختلالات الماكرواقتصادية، عبر الإجراءات المالية والاقتصادية المعتمدة، والتي ساهمت في مواصلة مختلف الأوراش المتنوعة، إنها مناسبة لكي نشكر الحكومة على هذه الإنجازات الطموحة والمستحقة والتي ستجعلنا نسير في ركب الدول الصاعدة، إنجازات تسجل لهذه الحكومة، وهي فرصة لنا في التجمع الوطني للأحرار لكي نشكر كذلك

وتنوعه لیتجه نحو الصناعة الغذائية، لإنجاح الدعامة الثانية للمخطط المغرب الأخضر، ذلك أن هذا المخطط خلق دينامية جديدة في الاقتصاد الوطني، حيث ساهم في جعل الاقتصاد الفلاحي يتحرر من الأمطار بفعل تنوع الإنتاج الوطني، نفس الأمر ينطبق على مخطط أليوتيس، وهو المنحى الذي جسده الاتفاقية التي تم التوقيع عليها مؤخرا في المعرض الدولي للفلاحة بمكناس.

- تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وإنعاش الاستثمار الخاص عبر تنوع آليات خلق الثروة وتفعيل مخطط محاربة الاقتصاد غير المهيكل وخلق بدائل حقيقية للاقتصاد الحدود وتفعيل مخطط المقاول الذاتي، وتشجيع المبادرة الحرة وتحسينها، مع تشجيع المؤهلات البشرية عبر إرساء دعائم التكوين المستمر وإعادة النظر في عمليات التحفيز، وفي هذا الإطار يجب على الأبنك كذلك أن تنخرط بكل مسؤولية في دعم هذه التنافسية وتشجيعها.

- تأهيل العنصر البشري، عبر جعل المواطن شريك أساسي في مختلف السياسات العمومية لتدعيم المقاربة التشاركية، مع كل المواقع، لكونه مساهما أساسيا وفعالا، في تنزيل هذه السياسات وفق منهج يعتمد على الحكامة، لذلك فإن العنصر البشري يحتاج اليوم تأهيلا شاملا في مداركه العلمية والمعرفية، عبر التكوين والتكوين المستمر وعبر الانفتاح على مختلف التجارب العالمية، الشيء الذي يفرض على الحكومة اليوم إعادة النظر في مشاريع المبادرة الوطنية البشرية لترقى إلى المستوى المطلوب، دون الاكتفاء بمشاريع ذات صبغة روتينية انتهت صلاحيتها، تستهلك في التسيير أكثر مما تستهلك في الاستثمار البشري.

- المضي في ترسيخ آليات الحكامة المؤسسية، من خلال تفعيل مضمون الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفساد، وتعزيز دولة الحق والقانون والمؤسسات عبر إعادة بناء مؤسسات الحكامة وإعادة هيكلتها وفق رؤية البرنامج الحكومي، مع تعزيز تخليق الحياة العامة، عبر تفعيل مؤسسة الوسيط، وإحداث المؤسسة الوطنية للنزاهة، تفعيل الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، المجلس الأعلى للجالية، مجلس المنافسة، وباقي المؤسسات الأخرى المرتبطة بتعزيز مبدأ التخليق في الحياة العامة.

السيد الرئيس المحترم،

إن فريق التجمع الوطني للأحرار سيدافع باستماتة على تحقيق هذه المرتكزات، مادامت تتقاطع مع البرنامج الحكومي، وسيدفع في اتجاه التسريع من وتيرة الإنجاز، لذلك فإن الفرضيات التي تأسست لإنجاز أهداف مشروع قانون المالية 2017، والتي روعي فيها الظروف الداخلية والخارجية، تبقى في نظرنا مقبولة وموضوعية وهي:

- تحقيق نسبة النمو في نسبة 4,5%؛

- تقليص عجز الميزانية إلى حدود 3%؛

- التحكم في نسبة التضخم في 1,7%؛

العمومي، لذلك فإن مداخلتي ستركز على مناقشة هذا الجزء الأول من خلال تبني المنهجية التالية:

- مستجدات مشروع قانون المالية 2017؛

- الفرضيات التي بني على أساسها هذا المشروع؛

- الاستثمار العمومي وسبل توطينه؛

- مواصلة إنجاز مختلف الاستراتيجيات الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

يواصل مشروع قانون المالية 2017، اعتماد منهج الإصلاح المؤسساتي عبر اعتماد منظومة جبائية جديدة تهدف إلى مواصلة مختلف الإصلاحات المفتوحة وهي:

- التخفيف من العبء الضريبي على الشركات لتشجيع الاستثمار، وهنا لا بد أن أشكر الحكومة على تعبتها لمساعدة المقاول الوطنية، عبر توزيع ما مجموعه 11.500 مليار من خزينة الدولة كاسترداد من الضريبة على القيمة المضافة، وهو مجهود استثنائي لدعم المقاول وضخ السيولة فيها، وهو مجهود تحمّلته أعباء هذه الحكومة بعد تراكم كبير؛

- الإعفاء الضريبي للطيران التجاري من أجل دعم قطاع النقل الجوي ودعم السياحة؛

- تنزيل متأتي للإصلاح الضريبي على القيمة المضافة؛

- محاربة التملص الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الضريبية، وعلى الخصوص الفوضى المنتشرة، في القطاع الصحي Noir في المصححات الخاصة؛

- التوحيد التدريجي للضريبة الداخلية على السجائر؛

- السعي نحو تعزيز العدالة الجبائية والمجالية؛

- فتح ورش إصلاح نظام التمبر في اتجاه إصلاح نظام التسجيل وتأهيله.

هذه المستجدات مجتمعة سيكون لها آثار مباشرة في اتجاه التقليص من الفوارق المجالية والاجتماعية، وتعزيز مداخل الدولة، وستساهم بكل تأكيد في خلق الثروة وتحريك الدورة الاقتصادية، والتي سيكون لها أثر مباشر على التقليص من معدلات البطالة.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد أن نناقش الفرضيات التي بني عليها مشروع قانون المالية الاستثنائي 2017، والتي ستعمل بموجبها الحكومة على بلورة المرتكزات الأساسية المرتبطة به، لذا نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن هذه المرتكزات تأسست على:

- تسريع وتيرة هيكلة الاقتصاد الوطني، عبر التركيز على التصنيع

نطالب الحكومة أن تجتهد أكثر لإعادة توزيع الاستثمار العمومي على الجهات، وتوجهه أكثر نحو المناطق الجبلية والنائية لتدارك الخصاص فيها، وجعل الجهات الأكثر فقرا تستفيد منه لرفع التهميش والهشاشة مطالبينها بإخراج وكالة تنمية الأقاليم الجبلية إلى حيز الوجود، في أفق بناء مجتمع ديمقراطي متوازن على المستوى المجالي والاجتماعي، حيث يرتكز هذا البرنامج على:

- تمكين الشركات الصناعية حديثة النشأة من إعفاء ضريبي كلي من IS لمدة 5 سنوات خاصة الشركات المصدرة (لتشجيع مخطط المغرب الأخضر)؛

- تحفيز المجموعات الاقتصادية (Holding) عبر الانخراط في البورصة؛

- مواصلة تحديث القطاع المالي؛

- إحداث 23748 منصب شغل؛

- إحداث 12910 متعاقد (الأكاديميات)، مع العمل على تعميمه لتدارك الخصاص في جل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية؛

- إقرار الإعفاء بالنسبة لمهمة التدريب في حدود 6000,00 درهم؛

- تفعيل صندوق تشجيع خلق ومواكبة المقاولات المبدعة والمبتكرة للمشاريع (500 مليون درهم) كغلاف مالي، إجراءات أخرى شملها هذا المشروع المرتبط بمجال التنمية القروية والجماعية، والتي لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمنها؛

- توفير العقار من أجل إنجاز أحياء صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- دعم قطاع العقار باعتباره المحرك الأول للدورة الاقتصادية؛

- تفعيل البرنامج المجالي للعالم القروي والمناطق الجبلية والمعزولة، عبر أجراء مخطط العمل المندمج والذي تمت إعادة أولوياته وفق رؤية جلالة الملك؛

- تفعيل الجهوية، عبر تقوية الموارد المالية للجهات، والذي سيمكن من رفع حصتها من موارد الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل من 2% إلى 3%، تنضاف إليها اعتمادات الميزانية العامة المقدر بـ 2 مليار درهم، ما مجموعة 5,2 مليار، تم تحويلها للجهات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها الواسعة المضمنة في القانون التنظيمي للجهات؛

- رفع الاعتمادات إلى الأقاليم الجنوبية وفق النموذج التنموي الجديد الذي وافق عليه صاحب الجلالة.

السيد الرئيس المحترم،

إن الحكومة اليوم مطالبة بالتوجه نحو الاهتمام بالقطاعات التي توفر الخدمة العمومية، والتي لها صلة بالسكنة المعوزة، لاسيما في

- سنة فلاحية جيدة.

- التحكم في النفقات عبر اعتماد الإجراءات التالية:

- التحكم في كتلة الأجور؛

- ترشيد تدبير الإدارة من خلال تبني سياسة تخفيض النفقات المتعلقة بالدراسات لتشجيع الخبرات الوطنية المتوفرة لدى الإدارة وتحفيزها؛

- تقليص النفقات المخصصة لشراء وكراء السيارات مع إمكانية اللجوء إلى التأجير التمويلي؛

- تخفيض النفقات المرتبطة بالإقامة والفندقة والاستقبال؛

- تحسين فعالية نفقات الاستثمار.

السيد الرئيس المحترم:

إن هذه الفرضيات تبقى معقولة، وأن الحديث عن نسبة النمو في 3% بالنسبة لقانون المالية 2016 يبقى في نظرنا غير واقعي، لأن السنة كانت سنة جفاف، وسنة الانتخابات، كما أننا نعي جميعنا ظروف تنفيذ ميزانية 2016.

إن تقليص العجز عملية متواصلة، ومشجعة من خلال اعتماد سياسة التحكم في النفقات ومواصلة إصلاح صندوق المقاصة، وتعزيز أسلوب الحكامة في التدبير وتنوع مصادر الدخل، وتزليل الإصلاحات الجبائية التي جاءت بها المناظرة الوطنية لإصلاح الضريبة، في هذا الإطار نطالب في فريق التجمع الوطني للأحرار بإصلاح شامل لمدونة الضرائب وإعادة النظر في منظومة الإعفاءات واعتماد منطلق الأولويات التي تتقاطع مع الإصلاحات المبرمجة، والتي جاءت في البرنامج الحكومي، أما بخصوص التحكم في التضخم فهو يعتمد على تشجيع الطلب الداخلي، وحماية القدرة الشرائية، والعمل على الزيادة في الأجور، إفرزات كلها تذهب في اتجاه التحكم في التضخم، وتحديد مداخيل الدولة خصوصا بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، متساثلين في هذا الإطار عن أثر تحرير الدرهم على التضخم؟ دون أن ننسى في هذا الإطار ارتفاع نسبة الاحتياط من العملة إلى أكثر من 5 أشهر، منوهين في هذا الإطار بإجراء اتكم السيد الوزير التي قمت بها لاسترداد الأموال المهربة في إطار المصالحة الضريبية، ونتائجها الإيجابية على احتياطي بلدنا من العملة الأجنبية.

السيد الرئيس المحترم:

إن أهم التدابير التي جاءت في هذا المشروع، نراها في فريق التجمع الوطني للأحرار مشجعة وهيكلية، همت على الخصوص توطيد الاستثمار العمومي عبر تخصيص حوالي 190 مليار درهم لمواصلة إنجاز الأوراش الكبرى، وتفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، أبرزها: بداية تفعيل مخطط إصلاح الاستثمار الذي تم عرضه أمام جلالة الملك والذي أعطى تدابير تحفيزية للمستثمرين والشركات، وفي هذا الإطار

متجاوزا عدما لا يخدم مسارنا الديمقراطي الصاعد مؤكداً لكم أن وزراء التجمع الوطني للأحرار حاضرون وباستمرار داخل هذه المؤسسة الموقرة منفتحة على مقترحاتها، يقودون اليوم ثورة إصلاحية كبيرة في القطاعات التي يشرفون على تدبيرها، ثورة خضراء تتجسد في مخطط المغرب الأخضر الناجح بشهادة المهنيين ومختلف الفاعلين، وثورة صناعية تتجلى في مخطط التسريع الصناعي (Emergence) المشهود بفعاليتها ونجاحها، مبرزاً لكم أن وزراء التجمع لا يأبهون بالأصوات النشار ولا بأعداء النجاح، لذلك سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع، انسجاماً مع مبادئنا وقناعاتنا ووفاء لتعهداتنا التي عبرنا عنها أثناء تشكيل الأغلبية التي أفرزت لنا هذه الحكومة. طالباً من كل الفرقاء الانخراط والدعوة إلى تعبئة جماعية لحماية بلدنا من كل الفتن والمؤامرات المحدقة بنموذجنا التنموي الصاعد المحسودين عليه، مبرزين أن تبني فضيلة الحوار بين كافة مكوناتنا والانفتاح على المعارضة الوطنية بنهج مقارنة تشاركية حقيقية معها هما العاملان الأساسيان الضامنان للسلم الاجتماعي وفق رؤية جديدة تحدد الأولويات، وهي المقاربة التي نؤمن بها داخل فريق التجمع الوطني للأحرار مشددين على ضرورة تعزيز الثقة فيما بيننا كفرقاء سياسيين في الأغلبية، تعزيز الثقة فيما بيننا أغلبية ومعارضة، تعزيز الثقة كذلك في إيماننا وقدرتنا على النهوض بمغربنا جميعاً، مغرب الشموخ والعزة، عبر حماية المقدس والمشارك الذي يجمعنا كمغاربة ويعزز وحدتنا.

وفقنا الله جميعاً لما فيه خير الصالح العام تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين جلاله الملك محمد السادس حفظه الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تدخل المستشار السيدة أمال العمري، رئيسة فريق الاتحاد المغربي للشغل في المناقشة العامة لقانون المالية برسم سنة 2017

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

بداية يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة مشروع قانون المالية 2017، وقد مرت ستة أشهر على التاريخ الدستوري للمصادقة. نناقش مقتضيات مشروع قانون المالية في وقت فتحت فيه الاعتمادات اللازمة ليس فقط لتسيير المرافق العمومية ولكن كذلك اعتمادات للاستثمار بناء على تفسير ممطط للفصلين 75 من الدستور و50 من القانون التنظيمي للمالية.

في الحقيقة، نناقش ونحن نتساءل عن جدوى هذه المناقشة والمصادقة على أهم آلية لتنفيذ السياسات العمومية والمراقبة التشريعية لهذه السياسات؟ في الوقت الذي وضعت فيه المؤسسة

مجال الصحة التي لازالت تعاني من الخصائص رغم الجهود المبذولة خلال الولاية الحكومية السابقة، والتي تقتضي اليوم من السيد وزير الصحة بذل مجهودات مضاعفة وتدخل عاجلاً لتأهيل العنصر البشري وتكوينه حيث سندعم بقوة مواصلة أورش الإصلاحي المفتوحة في قطاع الصحة مثمّنين الإجراءات الجبائية التي جاء بها هذا المشروع، والذي سيحاصر المتأخرين بصحة المواطن، مطالبينكم بضرورة تعزيز مراقبة المصحات الخاصة التي تبتز المواطن بالNOIR، مؤكداً لكم أن إشكالية قطاع الصحة، هي إشكالية تدبير الزمن والضمير المهني المسؤول وليست إشكالية موارد، وبالتالي يجب معاقبة من لا يتحمل مسؤوليته في تحسين أداء هذا المرفق للصيق بالمواطن.

أما مجال التعليم، فإنه يبقى أولوية الأولويات بعد قضية وحدتنا الترابية، وله صلة بتطوير اقتصاد المعرفة وبمنظومة القيم، واختلالاته عميقة وهيكلية تراكمت عبر السنين، لا بد إذن أن نتجند جميعاً؛ حكومة وبرلماناً وجمعيات المجتمع المدني للاجتهاد أكثر من أجل إحداث التغييرات العميقة المطلوبة اليوم لوضع المنظومة التربوية على سكتها الصحيحة.

السيد الرئيس المحترم،

لا بد أن نقف وقفة إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة المرابطة في الحدود، والمتواجدة لحماية السلم والسلام في العالم بأسره، وقفة إجلال وإكبار لقائدها الأعلى جلاله الملك محمد السادس حفظه الله، مؤكداً بهذه المناسبة أن الملكية في المغرب هي العمود الفقري لنظام الحكم في هذا البلد، وهي الساهرة على صيانة وترسيخ الهوية الدينية والحضارية بالمغرب، وهي صمام الأمان وضمانة الأمن والاستقرار والوحدة والتعددية، كما ظلت وستظل سداً منيعاً في وجه التطرف وكل المحاولات اليائسة التي تحاول عبثاً اختراق نموذجنا المتميز، وفي هذا الإطار لا بد أن ننوه كذلك بالمقاربة الأمنية الاستباقية التي اعتمدها والتي ساهمت في تفكيك 46 خلية إرهابية، والتصدي إلى أكثر من 170 محاولة إرهابية، متضامنين في هذا الإطار مع ضحايا الإرهاب والعدوان الغادر على رجال الجيش الملكي والأمن الوطني، وعلى الخصوص جنودنا البواسل الذين راحوا ضحية الهجوم الجبان في جمهورية إفريقيا الوسطى، وهم يدافعون باستماتة عن مبادئ الأمم المتحدة وقوانينها المدافعة عن السلم والسلام.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

وأخيراً فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يستنكر وبشدة أسلوب الإسفاف والوعيد الذي سمعناه اليوم والصادر عن أحد مكونات مجلسنا الموقر التي كنا دائماً نحترمها، يبقى في نظرنا أسلوباً منحطاً

- قانون مالي يحقق تراجعاً في نسبة التوظيف في الوظيفة العمومية، وهي أضعف نسبة في الدول المجاورة. ويصر على إدخال الهشاشة للقطاع العام عبر إجراءات دخيلة على القطاع كالعقد بالعمدة في قطاعات حيوية واستراتيجية كالتعليم، دون اكتراث بجودة التعليم ووضعية العاملين به؛

- قانون مالي يكرس اللامعالية الجبائية مبتعداً بذلك عن السعي نحو العدالة الاجتماعية والإصرار على تحميل الضغط الجبائي كاهل الموظفين والمستخدمين وعموم الاجراء، إذ لم تتم الاستجابة لمطالب الفرقاء الاجتماعيين بتخفيض الضريبة على الدخل خاصة في ظل تجميد الجور والارتفاع المهول في الأسعار، في الوقت الذي تبقى الحكومة عاجزة على توسيع قاعدة الملتزمين وفرض ضرائب على كبار الميسورين من قبيل الضريبة على الثروة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن مضمون مشروع قانون المالية 2017 كآلية تنفيذية للبرنامج الحكومي وبتكريسه للاختيارات الاقتصادية والاجتماعية السابقة وبافتقاده للحس والبعد الاجتماعي يساهم في تأزيم الوضع الاجتماعي، حيث أصبح الاحتقان الاجتماعي يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والاستقرار بالمغرب.. ففي الوقت الذي طالب الاتحاد المغربي للشغل ومعه الحركة النقابية بإشارات قوية اتجاه الطبقة العاملة والفئات الشعبية من شأنها تصفية الأجواء في إطار مصالحة اجتماعية واسعة يستمر مشروع القانون المالي في تبني سياسات اقتصادية ولا شعبية تستهدف الطبقة العاملة وعموم المأجورين في قدرتهم الشرائية والانصياع والرضوخ للسياسات التقشفية المملدة من المؤسسات المالية الدولية التقشفية التي تضرب في العمق الخدمة العمومية والقطاعات الاجتماعية الاستراتيجية وفي مقدمتها التعليم والصحة والتشغيل، حيث نلاحظ الضعف الكبير في كل الاعتمادات المرصودة لهذه الوزارات حسب مشروع قانون المالية 2017، الأمر الذي كان قد نبه إليه المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير في الوقت الذي تعتبر فيه هذه القطاعات حيوية واستراتيجية في بناء النموذج التنموي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، قطاعات تحتاج إلى إصلاح مبني على مقاربات اجتماعية شمولية وشاملة على مقاربات إحصائية وحلول ترقيعية تدر الرماد في العيون على واقع اجتماعي مريع. حيث لم يلمس المواطنون أي تغيير في السياسات العمومية بل أن الوضع الراهن يشهد تراجعاً طالت عدداً من المكاسب الاجتماعية التي تنعكس سلباً على متطلبات العيش الكريم. وتدهور القدرة الشرائية بنسبة 9.79% إلى حدود نهاية 2016. وحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط فإن الأسعار في 2017 سترتفع بنسبة 2.1%، مما سيزيد في انخفاض القدرة الشرائية للموظف في ظل تجميد الأجور. خاصة وأن أجورهم عرفت

التشريعية أمام الأمر الواقع لتضفي المشروعية الدستورية على العمل الحكومي.

لقد كنا ننتظر أن تحكم مشروع قانون المالية لسنة 2017 رؤية توجيهية تؤطر لاستراتيجيات عمومية بأهداف محددة في الزمان. إلا أن هذه الرؤية وإن حضرت في بعض الاستراتيجيات والبرامج القطاعية، لكن تظل دون تناغم والتفائية بينها وأحياناً داخل نفس القطاع، هذا من حيث الشكل. أما من حيث المضمون فنحن أمام مشروع قانون مالية يشكل ترجمة تديرية لمدة سنة لأهم توجهات البرنامج الحكومي، وبالتالي كان بديهياً أن يعكس مشروع هذا القانون تناقضات وعدم انسجام البرنامج الحكومي بين شعار التحول الهيكلي لاقتصاد الوطني وتكريس الاستمرارية في واقع الحال.

- قانون مالية يغيب المقاربة الاجتماعية رغم شعار تأهيل رأس المال البشري وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية لفائدة التوازنات الماكرو اقتصادية؛

- قانون مالية غير رؤية شمولية ومندمجة للاستراتيجيات القطاعية والاوراش الكبرى؛

- مشروع قانون مالي ضيع الأولوية بعدم ترتيبه للأولويات في تحقيق مجموعة من الأهداف كالتركيز على التسريع الصناعي ودعم القطاع الخاص وتأهيل الرأسمال البشري، والتحكم في الإطار الماكرو اقتصادي والارتفاع بمنح الأعمال وخلق الثروة، حتى نتكمن من الرفع من مستوى النمو وخلق مناصب شغل والاستجابة للمطالب الاجتماعية؛

- قانون مالية كسابقه، أبدع في إرضاء لوبيات الضغط الاقتصادية داخل المغرب، دون أن ينطلق من حاجيات المواطنين، ولا أدل على ذلك من الإعفاءات والامتيازات الممنوحة لفائدة لوبيات العقار المستفيدين، حيث استفادت النشاطات العقارية بمبلغ 14.45 مليار درهم سنتي 2015 و2016 على حساب قطاعات منتجة للثروة قادرة على خلق مناصب الشغل، وهو ما يكشف زيف الخطاب حول تشجيع القطاع الصناعي. وللإشارة فإن النفقات الجبائية التي توجه بنسبة 60% للوبيات العقارية تضيق على الخزينة العامة 4% من الناتج الداخلي الخام... والأدهى من ذلك أن هذه النفقات الجبائية يتم اجترارها سنة تلو الأخرى دون دراسة جدواها وتأثيراتها السوسيو اقتصادية، خاصة على مستوى خلق مناصب الشغل وعلى تحسين عيش المواطنين؛

- قانون مالي لم يخصص لميزانية الاستثمار سوى 6% من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة جد ضعيفة، ولا تمكن من خلق نمو اقتصادي ولا من خلق مناصب شغل كافية. علماً أن 50% من هذه الميزانيات لا تستهلك (قانون المالي 2013 كنموذج)؛

- قانون مالي أرادت له الحكومة أن يسجل تراجعاً في الكتلة الأجرية أو نفقات الموظفين، مما يعكس تجميد الأجور وتراجع التوظيف، إجراءات من شأنها تعميق أزمة نظام المعاشات المدنية؛

فلا يعقل أن يتم تخصيص 1500 منصب مالي لقطاع الصحة في وقت يعاني فيه القطاع خصاصا مهولا في الموارد البشرية (9000 طبيب و6000 ممرض)، كما لا يمكن لميزانية لا تتجاوز 14 مليار أن تصحح الاختلالات التي يعرفها الوضع الصحي في المغرب في غياب تغطية صحية لنصف المواطنين. وعدم التفعيل السليم لنظام المساعدة الطبية (بطاقة الريميد).

وفي الوقت الذي رفعت فيه الحكومة شعار اصلاح الإدارة وتعزيز آليات الحكامة المؤسساتية، نسجل تعييب مشروع قانون المالية 2017 لتدابير فعلية من شأنها أنتؤسس لمشروع اصلاح اداري-حقيقي وفق مقارنة تشاركية مع المعنيين (لم يتم تخصيص إلا 6 مناصب شغل).

إننا نؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة مراجعة النموذج الاقتصادي والاجتماعي، واعتماد نموذج قادر على خلق الثروة وتديرها بشكل يضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين. ويخفف الهوة بين الطبقات الاجتماعية ويحافظ على مكانة الطبقة المتوسطة التي تعتبر المحرك الحقيقي للاقتصاد الوطني في دائرة الانتاج والاستهلاك والضامن للتوازن الاجتماعي.

وإن تردى الأوضاع الاجتماعية وحدة درجة الاحتقان الاجتماعي، وتدمر المواطنين من المستوى المتدني للخدمات الاجتماعية خصوصا على مستوى قطاع التعليم والصحة والسكن والولوج السليم للمرافق الإدارية وغيرها، يتطلب إجراءات استثنائية لم نلمسها في هذا المشروع. كما أن الاحتجاجات والإضرابات التي تعرفها بلادنا، وخاصة الحراك الاجتماعي في منطقة الريف على قاعدة مطالب، تظل في جوهرها ذات صبغة اجتماعية تنادي بالحق في التشغيل والاستفادة من الخدمات، وعدم التمييز المجالي ووضع حد للإقصاء والتمييز، تفرض إعادة النظر في المقاربة الأمنية المعتمدة، والاستجابة الفورية للمطالب على قاعدة الحوار وتغليب مصالح المواطنين والمواطنات وفي مقدمتهم الطبقة العاملة انسجاما مع الخيار الديمقراطي، حتى يتمتع الجميع في هذا البلد بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص ومقومات العيش الكريم.

نقصا بنسبة 2% بسبب الزيادة في الاقتطاع لفائدة نظام المعاشات المدنية الذي سيبلغ 4% في فاتح يناير 2019، والذي مرته الحكومة السابقة في خرق تام لمنهجية الحوار وضدا على الحركة النقابية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تحقيق التنمية المستدامة رهين بمدى تأهيل بلادنا للعنصر البشري وتحسين مردودية الموارد البشرية عن طريق التكوين والتكوين المستمر وإعادة النظر في منظومة التعليم، ولعل مناصب الشغل المخصصة لرفع هذا التحدي لخير مؤشر على أن المشروع الحكومي لا يوفر شروط رفع تحدي التنمية.

فعلى مستوى مناصب الشغل في الوظيفة العمومية والمحددة في 23768 منصب مالي (وهي للتذكير ليست مناصب شغل صافية بالنظر لكون المحالين على التقاعد لا يتم تعويضهم) لا تستطيع تعويض النقص المهول على مستوى الموارد البشرية لهياكل الدولة وخاصة بالنسبة للقطاعات الاجتماعية، وللتذكير فإن المناصب المحدثة برسم سنة 2017 تبقى أقل من تلك المحدثة برسم سنة 2016.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي لمناصب الشغل، نسجل كذاك التناقض بين طموحات البرنامج الحكومي، وما جاء به مشروع قانون المالية 2017، الذي قلص من عدد مناصب الشغل مقارنة مع السنة السابقة، خاصة في قطاعات حيوية واستراتيجية كالتعليم والصحة والتشغيل والاتصال والثقافة.

في الوقت الذي تعتبر فيه قضية التشغيل قضية استراتيجية كان يفترض أن تحظى بالأولوية خاصة امام رهان الحكومة في تخفيض نسبة البطالة من 9% الى 8%، وبالنظر لما يعرفه القطاع الصناعي الوطني من نزيف من خلال إغلاق المعامل والمقاولات وتسريح الآلاف من العمال.